العدد العشرون
أبريل 2025م

مجلة "الليبية"
للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة علمية محكّمة نصف سنوية
تصدر عن الجامعة الليبية للعلوم الإنسانية
والتطبيقية
طرابلس

المادة العلمية المنشورة بهذه المجلة تعبّر عن آراء أصحابها ولا تعكس بالضرورة رأي الجامعة وتخضع للتحكيم العلمي

المراسلات

توجه كافة المراسلات على الأرقام التالية

هاتف أرضي

00218214629294

00218214629296

00218214629298

هاتف جوال

091 - 7164354

رقم الإيداع المحلي بدار الكتب الوطنية ببنغازي

(0384/ 2025)

جميع الحقوق محفوظة

ولا يسمح بإعادة إصدار محتويات المجلة أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها أو نسخها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

هيلة تحرير المجلة

د. ليلى مفتاح فرج العزيبي	المشرف العام
أ د. محمد محمد كعبور	رئيس التحرير
د. حسين العريفي الزرقاني	نائب رئيس التحرير
أ. تهاني إبراهيم بن يحيى	مدير التحرير

أعضاء اللجنة الاستشارية

الرقم	الاسم	الصفة	المؤسسة التابع لهـا	البلد
1	أ د. شعبان محمد عكاش	رئيس الهيئة الاستشارية	جامعة طرابلس	ليبيا
2	أ د. محمد شعبان أبوعين	عضوًا	جامعة طرابلس	ليبيا
3	أ د. أحمد محمد حسين الدغشي	عضوًا	جامعة صنعاء	اليمن
4	أ.د نادية لقجع جلول سايح	عضوًا	جامعة جيلالي ليابس سيد بلعباس	الجزائر
5	أ د. منال جبار السرور	عضوًا	جامعة بغداد	العراق
6	أ د. سناء عزالدين عطاري	عضوًا	المؤسسة الأمريكية للأبحاث	فلسطين
7	أ د. هناء فاضل سليمان	عضوًا	الجامعة المستنصرية	العراق
8	أ د. ناصر ساسي الطويري	عضوًا	جامعة المرقب	ليبيا
9	أ د. العربي أحمد عقيلة	عضوًا	جامعة طرابلس	ليبيا
10	أ د. نجمة عطية	عضوًا	جامعة الزيتونة	ليبيا

أعضاء اللجنة التحريرية

الرقم	الاسم	الصفة	المؤسسة التابع لهـا	البلد
1	أ.د جمعة محمد سالم	عضوًا	جامعة الزاوية	ليبيا
2	أ.د عبدالحميد معتوق	عضوًا	جامعة طرابلس	ليبيا
3	د. فتحي جماعة الزغداني	عضوًا	جامعة طرابلس	ليبيا
4	د. عبدالفتاح عمران الثومي	عضوًا	جامعة الزيتونة	ليبيا
5	د. علي عبدالفتاح بن حليم	عضوًا	جامعة طرابلس	ليبيا
6	د خليل الخطيب	عضوًا	جامعة صنعاء	اليمن
7	د. منوّر عدنان محمد نجيم	عضوًا	الجامعة الإسلامية	فلسطين
8	د عبدالسلام حمود الانسي	عضوًا	جامعة النجاح	اليمن
9	د. أحمد عبدالقادر فروانة	عضوًا	جامعة الأقصى	فلسطين
10	د. ألاء الضميرات	عضوًا	جامعة الجميع الذكية/ الإمارات العربية	الأردن

قواعد النشر في المجلة

1. يُشترط أن تكون البحوث والدراسات العلمية المقدمة للنشر مُعدّة وفق مناهج البحث العلمي من حيث الموضوع، والشكل، والجوهر، وتُقدَّم البحوث مرفقة بمستخلص من صفحة واحدة يُبيِّن فيه الباحث أهداف البحث أو الدراسة، ومنهجيتها، وفروضها، ومجتمعها، وعينتها، وأهم النتائج.
2. يجب ألّا تكون المواد المقدمة للنشر قد سبق نشرها أو مقبولة للنشر في جهة أخرى.
3. يجب ألّا يزيد عدد صفحات البحث المقدم للنشر عن ثلاثين (30) صفحة، بما في ذلك الجداول، والمراجع، والملاحق.
4. تكون البحوث والدراسات العلمية مكتوبة باللغة العربية، كما تُقبل باللغة الإنجليزية بشرط إرفاقها بمستخلص باللغة العربية.
5. تُقدّم الدراسات والأبحاث المقدمة للنشر في المجلة مطبوعة في شكل ورقي (A4)، بالإضافة إلى نسخة محفوظة على قرص ليزري (CD) بصيغة (Microsoft Word)، مع إرفاق نسخة من السيرة الذاتية للباحث.
6. تخضع المواد العلمية المقدمة للنشر في المجلة للتقييم العلمي واللغوي من قبل أساتذة متخصصين تحددهم هيئة التحرير بشكل سري. ويحق للمجلة مطالبة صاحب المادة العلمية بإجراء التعديلات الواردة من المقيمين، كما يحق للمجلة إجراء بعض التعديلات الشكلية فقط، متى تطلب الأمر ذلك، دون أخذ الإذن المسبق من الكاتب.
7. لا يحق للباحث الذي لم يُقبل عمله العلمي للنشر أن يطالب باسترجاعه.
8. تُعبّر الأبحاث والدراسات عن آراء أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة.
9. يُسلّم عدد نسختين من المجلة لكل باحث نُشر بحثه أو دراسته فيها.

10.تكون الكتابة بالخط (Simpllfed Arable) للبحوث المكتوبة باللغة العربية، وبخط للبحوث المكتوية باللغة الانجايزية، وترك (1.15) مسافة بين الاسطر.

11.يكون حجم خط الكتابة على النحو التالي:

بنط (18) (داكن) للعناوين الرئيسية.

بنط (16) (داكن) للعناوين الفرعية.

بنط (14) للمان.

بنط (12) للمستخلص والمراجع.

بتط (12) للجداول وعناوين الجداول والاشكال.

ويشار الى المرجع كما يلي:

تذكر المراجع في متن البحث بوضع لقب الباحث وسنة النشر ورقم الصفحة بين قوسين: مثلا (الدوري، 2009،10).

أما قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث فتكتب كما يلي:

اللقب، الاسم الاول والأوسط، (سنة النشر)، عنوان المرجع أو المصدر، الطبعة، دار النشر، المدينة، بلد النشر.

مثلاً: كعبور، محمد محمد، (1992)، أساسيات بحوث العمليات: نماذج وتطبيقات، الطبعة الأولى، كلية المحاسية غريات للنشر، غريان: ليبيا.

تكون هوامش الصفحة كما يلي:

أعلى وأسفل الصفحة 2.5 سم.

يمين الصفحة 3 سم.

يسار الصفحة 2.5 سم.

نأمل أن تساهم المجلة في خدمة وطننا الحبيب ودعم مسيرة العلم والمعرفة والبحث والدراسات العلمية في المجالات المرتبطة برسالتها وأهدافها التي أنشئت من أجلها.

إفتتاحية العدد

بتوفيق من الله ومعونته تصدر الجامعة العدد العشرين من مجلتها " الليبية " التي تواكب الجديد في كل من العلوم الإنسانية والتطبيقية وبما يعالج احتياجات ومشاكل المجتمع الليبي ومؤسساته خاصة في هذه الظروف الاستثنائية الحبلى بالتحديات، والجراحات التي تضغط على عصب كل المقدرات، وتعصف حتى بالقيم والثوابت. وكالعادة فإن خصائص القيمة المضافة، والتنوع، والعمق في المواضيع المنشورة وكذا اسقاطها على الواقع العملي بقيت محل اعتبار مع الأمل في توسيع هامش هذه الخصائص مع كل اصدار جديد. ولا يسعني في نهاية افتتاحية هذا العدد إلا أن نشكر كل الجهود التي كانت وراء إصداره متمنيين التوفيق للجميع.

أ.د محمد محمد كعبور
رئيس هيئة التحرير

كلمة مشرف المجلة

الحمد لله الذي سخّر الكلمةَ لرفعة الإنسان، وجعل من الفكر وسيلة لإعمار الأرض، ومن العلم نبراسًا للهداية وسط ظلمات الجهل والتيه.

الحمد لله الذي يسر لنا أن نُواصل مسيرتنا في إصدار هذا الصرح المعرفي، مجلة "الليبية"، فها نحن اليوم نقف على أعتاب العدد العشرين، لا باعتباره رقمًا عدديًا فحسب، بل شاهدًا على اتساق الرؤية، وتراكم الجهد، والتزام المبدأ. وما كان لنا أن نبلغ هذا الموضع لولا عون الله وتوفيقه، وصدق القائل:

"إذا لم يكن من الله عونٌ للفتى ... فأولُ ما يقضي عليه اجتهاده"

ثم الصلاة والسلام على من أُرسل بالعلم رحمةً للعالمين، سيدنا محمد، المعلّم الأول، الذي أرسى أسس التعلُّم قبل أن تُبنى المدارس، وغرس فينا أن الكلمة مسؤولية، وأن البحث سبيل إلى نهضة الإنسان وإعمار الزمان.

أيها القارئ الكريم،

إننا في مجلة "الليبية" نؤمن أن المجلات العلمية ليست مجرد حاضنات للنشر، بل منصات فكرية تُسهم في إعادة تشكيل الوعي الجمعي، وتفعيل العقل الناقد، وإحياء الحوار الأكاديمي البنّاء. من هنا، فإننا نُعد كل عدد من أعداد المجلة مشروعًا معرفيًا متجددًا، يسعى لاستنطاق الواقع، وتحليل الظواهر، ورسم ملامح المستقبل انطلاقًا من قواعد علمية دقيقة، واستبصار موضوعي رصين.

لقد سعينا في هذا العدد إلى الانفتاح على طيف واسع من التخصصات والمعالجات، لأننا نؤمن أن الأزمات المعقدة لا تُواجه بإجابات أحادية، وأن التداخل بين العلوم هو مفتاح الفهم العميق والحل الناجع. وما كانت بحوث هذا العدد لتُنجز لولا إخلاص الباحثين الذين أدركوا أن للعلم رسالة، وأن المعرفة لا تُطلب للتفاخر بل للتأثير والإصلاح والبناء.

وفي ظل ما يشهده وطننا الحبيب من تحديات عميقة – معرفية، اقتصادية، تربوية، ثقافية – تأتي هذه المجلة كمساهمة متواضعة في استنهاض الطاقات العلمية، وإعادة الثقة في العقل الباحث، وتوسيع دوائر التأمل النقدي والتفكير الإصلاحي.

ومع إيماننا بأهمية كل ما قُدم، نوقن – بتواضع العارف – أن هذا العمل لا يخلو من القصور؛ فإن أصبنا، فمن الله وحده، وإن أخطأنا، فنسأله المغفرة والهداية والسداد.

ونسأله – جل في علاه – أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا للباحثين، مثمرًا للمؤسسات، حافزًا للاستمرار، ودافعًا نحو مزيد من التجديد والجودة والرصانة.

مشرف المجلة

د. ليلى مفتاح فرج العزيبي

فهرس المحتويات

ت	البحث أو الدراسة	اسـم الباحث	الصفحة
1	▪ استراتيجية مقترحة لتفعيل دور القيادات الجامعية الليبية في تنمية الموارد البشرية في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة	▪ د. ليلى مفتاح فرج العزيبي ▪ د. عبدالله محمد البشير	29 – 08
2	▪ الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا للفترة (1980-2018)	▪ أ. حمزة إمحمد المصراتي	50 – 30
3	▪ "دوافع واحتياجات العمل وأثرها على الرضا الوظيفي" دراسة ميدانية بالمركز الوطني لعلاج أمراض السكر والغدد الصماء/ طرابلس بالإدارات الوسطى بالمركز	▪ أ. فتحية علي محمد الدرويش	71 – 51
4	▪ أثر مخاطر السيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية الليبية ▪ دراسة تحليلية على المصرف التجاري الوطني	▪ د. ناصر صالح الصول	87 – 72
5	▪ التقييم المالي لأداء المصارف الإسلامية الليبية باستخدام نموذج دوبونت (Dupont) - "تطبيق على القوائم المالية لمصرف اليقين"	▪ أ. علي عبد السلام محمد البشتي	98 – 88
6	▪ زلزال كريت سنة 365م: كارثة طبيعية غيرت وجه الساحل الليبي	▪ أ. ناصر محمد دياب	117 – 99
7	▪ مخرجات التعليم السياحي وسوق العمل الليبي (الارشاد السياحي أنموذجا)	▪ أ. نجيب عياد العياط	128 – 118
8	▪ Analysis Relationship between Unemployment Rate and Economic Growth in Libya during the Period (1990 – 2022) Using Recently Developed Econometric Methodologies, (ARDL), (FMOLS), (DOLS) and (CCR).	▪ Dr: Elmashat Essadq Ali Aboud	27 – 1

استراتيجية مقترحة لتفعيل دور القيادات الجامعية الليبية في تنمية الموارد البشرية في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة

(1) الدكتورة ليلى مفتاح فرج العزيبي (2) الدكتور عبدالله محمد البشير

ملخص البحث:

تُعد الجامعات من أهم روافد التنمية والاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع؛ وذلك لما تتمتع به هذه المؤسسات من أهمية في زيادة قدرة المجتمع على مواكبة التطورات الحديثة، وتقليل الفجوة بين المجتمعات المنتجة للمعرفة والعلوم التقنية والدول المستهلكة لها؛ وذلك من خلال إعداد وتخريج موارد بشرية تتميز بعقلية مبدعة ناقدة، قادرة على الوقوف باقتدار أمام التحديات العالمية وما فرضته الثورة الصناعية الرابعة. وفي ضوء ما تقدم، هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل دور القيادات الجامعية الليبية في تنمية الموارد البشرية في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

وللإجابة عن أسئلة الدراسة؛ استخدما الباحثان المنهج التحليلي التطويري، إذ استخدما المنهج التحليلي من خلال الوصف الشامل للظاهرة وتحليل المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، والمنهج التطويري بتقديم تصور مقترح لتفعيل دور القيادات الجامعية الليبية في تنمية الموارد البشرية في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

وقد اسفرت الدراسة عن عدد من النتائج، أهمها عدم وجود خطة واضحة ومعلنة لتنمية الموارد البشرية في الجامعات، كما وأظهرت الدراسة ضعف دور القيادات الجامعية في توفيربرامج تدريبية لمنسوبيها على تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وتوعية الطلبة باحتياجات مؤسسات سوق العمل، وتشجيع الأساتذة للمشاركة في المشروعات البحثية،

وضعف التنسيق مع مؤسسات سوق العمل لتدريب وتأهيل طلبتها للانخراط في سوق العمل. وفي ضوء هذه النتائج قدما الباحثان تصور مقترح لتفعيل دور القيادات الجامعية في تنمية الموارد البشرية في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

الكلمات المفتاحية: القيادات الجامعية، تنمية الموارد البشرية، الثورة الصناعية الرابعة.

1- جامعة قرطبة – الأندلس – طرابلس
2- أستاذ مساعد – الهيئة الليبية للبحث العلمي

A proposed strategy to activate the role of Libyan university leaders in human resource development in light of the requirements of the Fourth Industrial Revolution

1- DR.Laila Muftah Faraj Al-Azibi 2- Dr. Abdullah Mohammed Al-Bashir

Universities are among the most important tributaries of development and economic stability in any society. This is due to the importance of these institutions in increasing society's ability to keep pace with modern developments, and reducing the gap between knowledge-producing societies and technical sciences and consuming countries; This is done by preparing and graduating human resources characterized by a creative and critical mindset, capable of standing ably in the face of global challenges and what the Fourth Industrial Revolution imposed. In light of the foregoing, the study aimed to present a proposed scenario to activate the role of Libyan university leaders in human resource development in light of the requirements of the Fourth Industrial Revolution.

To answer the study questions; The two researchers used the developmental analytical approach, as they used the analytical method through a comprehensive description of the phenomenon and analysis of information related to the subject of the study, and the developmental approach by presenting a proposed vision to activate the role of Libyan university leaders in human resource development in light of the requirements of the Fourth Industrial Revolution.

The study resulted in a number of results, the most important of which is the lack of a clear and declared plan for the development of human resources in universities. The study also showed the weak role of university leaders in providing training

programs for their employees on the techniques of the Fourth Industrial Revolution, educating students about the needs of labor market institutions, and encouraging professors to participate in research projects. Weak coordination with labor market institutions to train and qualify their students to engage in the labor market. In light of these results, the researchers presented a proposed vision to activate the role of university leaders in human resource development in light of the requirements of the Fourth Industrial Revolution.

Keywords: university leaders, human resource development, the fourth industrial revolution.

المقدمة:

شهد التعليم العالي في الألفية الثالثة جملة من التغيرات نتيجة تأثره بتداعيات العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتقنية، والتي تمثلت في مظاهر عديدة دفعته إلى الخروج من عزلته المحلية والانفتاح على دول وشعوب العالم، كما أن صعود قوى السوق ونشوء سوق عالمية للرأسمال الفكري والبشري المتقدم، يفرضان على نظم التعليم ضرورة الملاءمة والتطور، لمواجهة التحديات الجديدة، فالجامعات العربية مهددة بخطر التهميش مستقبلاً في الاقتصاد العالمي المعرفي التنافسي، ما لم تطور نظم تعليمها وتوجهها نحو الاستثمار في رأس المال البشري وإنتاج المعرفة، لتحسين قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة.

وتُعد الجامعات من أهم روافد التنمية والاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع؛ وذلك لما تتمتع به هذه المؤسسات من أهمية في زيادة قدرة المجتمع على مواكبة التطورات الحديثة، وتقليل الفجوة بين المجتمعات المنتجة للمعرفة والعلوم التقنية والدول المستهلكة لها. ويحمل العصر الجديد تحديات لن يتصدى لها إلا برأس مال بشري دائم التطور والتجديد لقدراته وإمكانياته، مستمر النمو؛ حتى يمكن المشاركة في العالم الجديد باقتدار، وفي ظل سياق تنافسي بالغ الحدة. فقد تحول المجتمع البشري من الثروة الصناعية إلى الثورة الصناعية بشقيها الأولى والثانية، ثم الانتقال إلى الثورة التكنولوجية، ومن مجتمع المعالجة اليدوية إلى مجتمع المعالجة التقنية والتكنولوجية، وأخيرًا الثورة الصناعية الرابعة؛ لذا فأساس التطور والتقدم تنمية المعرفة ورأس المال البشري في ظل عالم سريع التطور مليء بالمتغيرات العالمية.

ولعل التعليم المتميز الذي تتوافر به شروط الجودة الكلية قادر على الارتقاء بالثروة البشرية، وهذا التعليم يتأتى من خلال استحداث منظومة لها خصوصيتها، والتعليم الجامعي يُمثل قمة البناء التعليمي، ويؤدي دورًا أساسيًا في حياة الأمم من خلال تلبية احتياجات المجتمع من القوى البشرية التي تصنع حاضره وترسي قواعد مستقبله. وفي هذا السياق يؤكد الأسمري (2019) على أهمية الدور الذي تقوم به الجامعات في الوقت المعاصر، بوصفها من المؤسسات التي تتسارع فيها عمليات التنمية وتُعد حاضنة للموارد البشرية وتنميتها وتطويرها، ما يؤهلها للقفز إلى مصاف

جامعات الدول المتقدمة، مما يتطلب مع هذا التسارع الحاجة إلى خلق كوادر بشرية مؤهلة وقادرة على الإبداع والابتكار من أجل التعامل مع المشاكل والعوائق وتطوير الحلول العلمية المناسبة.

ولذلك يحظى التعليم الجامعي في سائر الدول المتقدمة والنامية على حد سواء باهتمام متزايد؛ وذلك باعتباره الخيار الاستراتيجي الذي يغذي المجتمع بكل احتياجاته من الكوادر البشري التي يحتاج إليها من الكوادر البشرية التي يحتاج إليها للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة، ويوفر الرؤية العلمية والفنية المتخصصة حول مختلف القضايا المتعلقة بجميع مجالات العمل المحلي.

وفي هذا الإطار يشير أبو عاصي (2021) أن القيادة الجامعية هي الركن الركين في مخطط أي جامعة تريد تنمية مواردها البشرية، وتنبع أهمية قيادة الجامعة؛ باعتبارها عنصرًا رئيسًا في تطوير الجامعة ورُقيّها، ومن التأثير العميق في مسار الجامعة، فقيادة الجامعة هي نافدتها على العالم، وقد كان وراء الجامعات الكبرى رؤساء كبار، فعلى سبي المثال لا الحصر، جامعة هارفارد ما كانت لتكون ما هي عليه اليوم لولا الجهد الكبير لرئيسها تشارلز ويليام إليوت (Charles William Eliot) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والأمثلة المشابهة لهذا كثيرة في العالم؛ إذ طبع بعض الرؤساء بصمات واضحة في تاريخ الجامعات الي ترأسوها، ومثلت مدة ولايتهم نقلة نوعية في مسار الجامعة العلمي والتعليمي، ولذلك فإن عملية تنمية الموارد البشرية بالجامعات تتطلب قبل كل شيء قيادة قووية تأثرية قادرة على وضع رؤية مناسبة لمستقبل الجامعة، وترجمة هذه الرؤية إلى خطوات تنفيدية بطريقة فعّالة، كما يحتاج إلى تأزر – سواءً- من قبل النواب والمستشارين مع رئيس الجامعة في تنفيد هذه الخطة، وأيضًا فهم كامل لخطة الجامعة، وإلى ان يكونوا قادرين على تطبيق الرؤية بمهارات العملياتية اللازمة.

ولعل ما سبق يفسر الاهتمام العالمي بقضية تنمية المورد البشري، فقد أوصت دراسة أبو عاصي (2021) بالاهتمام بتفعيل دور القيادات الجامعية بتنمية المورد البشري، والقيام بالدراسات التي تبحث هذا المجال. كما وأظهرت نتائج دراسة العتيبي وعبدالله (2020) أن البرامج التربوية فاعلة في إكساب الطلبة المهارات التي تمكنهم من ممارسة المهنة في سوق العمل بفاعلية، ما ينعكس إيجابًا على تطور وتقدم المجتمع. كما وأظهرت دراسة أبو زنط (2018) إلى تميز الجامعات المبحوثة بتوافر إستراتيجية واضحة لتنمية الموارد البشرية فيها، وذلك لانتهاجها إدارة منظمة للإبداع،

وأسهمت الاستراتيجية الفاعلة لتنمية الموارد البشرية في الجامعات المبحوثة زيادة فاعليتها، وقدرتها على إدارة الإبداع فيها.

وفي هذا السياق تشير دراسة شقلوف (2017) إلى أهم أوجه القصور لدى الجامعات الليبية والتي من شأنها أن تؤثر سلبًا في تفعيل دور القيادات الجامعية في تنمية الموارد البشرية في ضوء الثورة الصناعية الرابعة ومنها:

- ضعف التخطيط الاستراتيجي، وغياب الرؤية والثقافة التنظيمية اللازمة لدعم توجهها نحو العالمية.
- ضعف القدرة التنافسية للجامعات الليبية؛ نظراً لعدم قدرتها على التكيف مع الاتجاهات العالمية في شتى المجالات البحثية والأكاديمية.
- ضعف الإنفاق على البحث العلمي مقارنة بما تنفقه الدول المتقدمة.
- الفقر الشديد الذي تعانيه أغلب الكليات في الجامعات الليبية العامة في المراجع والدوريات وخدمات الإنترنت والمعامل والمختبرات.
- الجمود الكبير في نظام الجامعات الحكومية الليبية وعدم امتلاك المرونة الكافية والتي تُمكن تلك الجامعات من التعامل بشكل سريع مع التغيرات المستمرة.
- النقص في أعضاء هيئة التدريس وعدم اهتمام الموجودين بالبحث العلمي واقتصار دورهم على التدريس فقط.
- غياب فلسفة واضحة ومحددة مكتوبة تقوم عليها سياسات التدويل.
- تبني معايير لا تدعم التنافسية العالمية ولا تتفق مع المعايير العالمية لتصنيف الجامعات.
- انحسار الجامعات الليبية العامة في الحيز المحلي، وعدم قدرتها على التكيف مع الاتجاهات العالمية سواء في استقطاب الطلبة أو أعضاء هيئات التدريس، ومصادر المعرفة العالمية والتقنية.

واستشعارًا للتحديات والفرص التي تفرضها البيئة العالمية المعاصرة على الجامعات الليبية؛ كان لابد من التوجه نحو استثمار المورد البشري في تحقيق برامج التطوير والإصلاح والتوجه نحو تحقيق الميزة التنافسية في ظل التنافسية العالمية والمحلية، وأهمية المورد البشري في تحقيق ذلك. في ضوء توجه الجامعات نحو الإسهام الفعّال في تحقيق متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، وذلك بأن تعتمد الرؤية

المستقبلية للجامعة في خططها الاستراتيجية على تعليم جامعي ينافس على الريادة، ويُسهم في بناء مجتمع المعرفة، ويُلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويبرز البعد الدولي والعالمي في سياسات تحقيق الرؤية المستقبلية من خلال رسم مستقبلها التنافسي على المستوى العالمي، وتحديد المهارات المطلوبة من الموارد البشرية بالجامعات حتى يتسنى لها المنافسة محليًا، وإقليميًا، وعالميًا. وفي ضوء هذه المعطيات تأتي هذه الدراسة لتسد ثغرة في هذا المجال؛ بهدف الارتقاء بالجامعات الليبية من خلال تفعيل دور القيادات الجامعات في تنمية الموارد البشرية.

مشكلة الدراسة:

تأتي هذه الدراسة في الوقت الذي تكون فيه الجامعات الليبية في أمس الحاجة إلى إيجاد الأبدال المناسبة لتطوير واقعها وإحداث التغيرات التي من شأنها رفع مستوى أدائها، وتحسين جودة خرجيها، والوصول بها إلى العالمية وخاصة مع الوضع السياسي للبلاد إذ تمر بوضع مخاض وعدم استقرار، مما أثر على نظم التعليم الجامعي وجعلها غير قادرة بصورتها الراهنة على تلبية متطلبات الثورة الصناعية الرابعة؛ ولأن قوة أي جامعة تكمن في قدرتها على تنمية مواردها البشرية، وازدياد صنّاع المعرفة، فإن سرعة التقدم في الركب الحضاري تتحقق بمقدار العدد المتوافر من صنّاع الموارد البشرية المبدعة، وهذا إقرار بالتميز الكمي والتفوق النوعي للمورد البشري الذي تقوم به الجامعات، وينبغي أن يكون الخيار الاستراتيجي لتحقيق التافسية للجامعات. الأمر الذي يتطلب من الجامعات الليبية استثمار مواردها البشرية في استيعاب التطورات المعرفية المتسارعة وتوظيفها لصالح نموها وتميزها، وحتى تكون الجامعة قادرة على استثمار الموارد البشرية، فهي بحاجة ملحة إلى المعرفة وإدارتهامن أجل الوصول إلى بناء وتنمية الموارد البشرية المنافسة والقادرة على مسايرة ركب التقدم العلمي.

وفي هذا السياق يؤكد الجحدلي (2018) أن تحليل القوى المؤثرة على كفاءة الجامعات أثبت أن أهم القوى وأعظمها أثرًا في تطور الجماعات وجعلها في مصافات الدول، هو العنصر البشري المتمثل في الأفراد والجماعات المتعاملين مع الجامعة والعاملين بها الذين يتخذون القرارات ما قد يهيئ لها فرصًا للانطلاق والنجاح أو يسبب لها المشكلات ونقاط اختناق تنتج عنها ضعف قدرة الجامعة على تحقيق الريادة والتميّز.

ومن خلال مراجعة الأدب النظري يتضح أن عملية تنمية الموارد البشرية في الجامعات تقع على عاتق القيادات الجامعية، وتواجه هذه العملية في الجامعات العربية خاصةً العديد من التحديات ومنها (الاعتماد على التفوق التحصيلي للطلبة لاختيارهم كنواة لأعضاء الهيئات التدريسية، والاعتماد على الأقدمية بالنسبة للإداريين، وكذلك سيادة النمط الإداري البيروقراطي من حيث هرمية السلطة وهرمية العلاقات بين العاملين، كما ان إعداد الموارد البشرية على مستوى الجامعة، والاعتماد على نظم تقليدية لتقويم الأداء، وضعف تقديم رؤية واضحة على مستوى أداء المزارد البشرية.

وهذا ما سوّغ للباحثة إجراء هذه الدراسة بغية تقديم استراتيجية مقترحة لتفعيل دور القيادات الجامعية الليبية في تنمية الموارد البشرية في ضوءالثورة الصناعية الرابعة. وفي ضوء ما تقدم يمكن بلورة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما الاستراتيجية المقترحة لتفعيل دور القيادات الجامعية الليبية في تنمية الموارد البشرية في ضوء ضوءالثورة الصناعية الرابعة؟ والذي ينبثق نه الأسئلة الآتية:

1. ما متطلبات تفعيل دور القيادات الجامعية الليبية في تنمية الموارد البشرية في ضوء ضوءالثورة الصناعية الرابعة؟
2. ما واقع تنمية الموارد البشرية في الجامعات الليبية في ضوءالثورة الصناعية الرابعة؟
1. ما المعوقات التي تحول دون تفعيل دور القيادات الجامعية الليبية في تنمية الموارد البشرية في ضوءالثورة الصناعية الرابعة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم استراتيجية مناسبة لتفعيل دور القيادات الجامعية الليبية في تنمية الموارد البشرية في ضوء الثورة الصناعية الرابعة من خلال:

1. تحديد متطلبات تفعيل دور القيادات الجامعية الليبية في تنمية الموارد البشرية في ضوء الثورة الصناعية الرابعة.
2. الوقوف على واقع تنمية الموارد البشرية في الجامعات الليبية في ضوءالثورة الصناعية الرابعة.
3. الكشف عن المعوقات التي تحول دون تفعيل دور القيادات الجامعية الليبية في تنمية الموارد البشرية في ضوء الثورة الصناعية الرابعة.

أهمية الدراسة:

1. يؤمل أن تستفيد من هذه الدراسة وزارة التعليم العالي والقائمين على رسم السياسات، وأصحاب القرار، في الجامعات الليبية بما تقدمه من استراتيجية توضح مسارات للارتقاء بدور القيادات الجامعية في تنمية المورد البشري بالجامعات كمدخل لتطوير الجامعات والوصول بها للعالمية.
2. من المتوقع أن تستفيد من نتائج الدراسة المسؤولين عن تخطيط البرامج والأنشطة بالجامعات الليبية في كيفية إعداد الموارد البشرية بالجامعة، وتزويدهم بالمهارات والمعارف والخبرات اللازمة لمواكبة التطورات السائدة في الوقت المعاصر.
3. تعزيز الوعي لدى المسؤولين والباحثين بالجامعات الليبية، بالفجوة الكبيرة بين الجهود المبذولة في تنمية المورد البشري في الدول العربية والدول المتقدمة، والتحديات التي تواجهها؛ بما يسهم في مواجهتها والتغلب عليها، ويحثهم على بذل المزيد من الجهد؛ لجسر هذه الفجوة والاستفادة من التوجهات والتجارب العالمية الرائدة في هذا المجال.
4. تأمل الباحثة في هذه الدراسة توفير آفاق علمية وبحثية لباحثين آخرين للخوض في مثل هذا المجال سعياً لإحداث التطور المنشود وإضافة معرفة جديدة للفكر التربوي والبحث العلمي لإحداث التغيير الإيجابي المطلوب.

منهج الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج التحليلي التطويري، إذ استخدما المنهج التحليلي من خلال الوصف الشامل للظاهرة وتحليل المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة. واستخدمت الباحثة المنهج التطويري من خلال تقديم استراتيجية مناسبة لتفعيل دور القيادات الجامعية الليبية في تنمية الموارد البشرية في ضوءالثورة الصناعية الرابعة.

مصطلحات الدراسة:

يعرف الباحثان إجرائيًا الاستراتيجية: خطة مدروسة بطريقة علمية ممنهجة، وفق إجراءات تنظيمية عملية منتقاة بدقة؛ لتفعيل دور القيادات الجامعية في تنمية الموارد البشرية في ضوء تجارب الدول المتقدمة.

يعرف الباحثان إجرائيًا القيادة الجامعية: بأنها تلك الممارسات الإدارية والتنظيمية، والفنية التي تقوم بها القيادات الأكاديمية بالجامعات، بغية مواكبة متطلبات العصر؛ بالتعاون مع جميع الموارد البشرية بالجامعة، وما يتضمنه هذا التعاون من عمليات التأثير والاتصال، والتوجيه، واتخذ القرارات، وحل المشكلات، والعمل على تحقيق الأهداف، وتيسير الموارد، وتوجيه الأفراد، وتنسيق جهودهم، والموازنة بين دوافعهم وحاجاتهم.

يعرف الباحثان إجرائيًا تنمية الموارد البشرية: بأنها محصلة ما تقوم به القيادات الأكاديمية بالجامعات من جهود وفق خطة واضحة ومحددة؛ لتأهيل وتدريب وإعداد الموارد البشرية، وتزويدهم بالمهارات والمعارف والخبرات اللازمة لتحقيق متطلبات عمليات التنمية، واحتياجات سوق العمل، ومواجهة التحديات المحلية والعالمية، والإسهام في تحقيق متطلبات تحديات العصر.

يعرف الباحثان الثورة الصناعية الرابعة إجرائيًا: تُعرف بأنها القدرات الهائلة على تخزين واسترجاع المعلومات الضخمة والربط وإقامة العلاقات والتشابكات بينها، والتي اقترنت بالتقدم المذهل في مجالات الذكاء الاصطناعي والآلات التي تحاكي قدرات الإنسان "الروبورت" والتكنولوجيا الحيوية وإنترنت الأشياء، والطابعات ثلاثية الأبعاد والعملات الافتراضية والتي تعتمد جميعها على الابتكار والإبداع وتقوم على التفاعل بين المعلومة والآلة وعقل الإنسان.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

- هدفت دراسة البدوي (2017) التعرف إلى واقع دور القادة الأكاديميين لتحقيق الميزة التنافسية في جامعة الملك خالد ومحاولة تطوير رؤية مقترحة لهذا الدور، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقام الباحث بتوزيع استبانة لجمع البيانات قام بتوزيعها على عينة الدراسة التي بلغت (306) من أعضاء الهيئات التدريسية. وأظهرت الدراسة قيام القادة الأكاديميين بدور كبير في تحقيق جودة البحث العلمي وإدارة الموارد البشرية في كليات جامعة الملك خالد، وموافقة أعضاء هيئات التدريس إلى حد كبير على جميع عبارات البعد الرابع في بيان دور القادة الأكاديميين في تحقيق إدارة المعرفة والاقتصاد في جامعة الملك خالد.
- كما وأجرى كل من العتيبي و عبدالله (2020) دراسة هدفت التعرف إلى مدى فاعلية البرامج التربوية في تنمية الموارد البشرية، والكشف عن مدى مواءمة

مخرجات البرامج التربوية مع احتياجات سوق العمل السعودي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، ولتحقيق أهداف الدراسة استخجم الباحثان الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وشملت عينة الدراسة مسؤولي كليات التربية في ست جامعاتسعودية بلغ عددهم (117) مسؤولًا. وتوصلت الدراسة إلى أن البرامج التربوية فاعلة في إكساب الطلبة المهارات التي تمكنهم من ممارسة المهنة في سوق العمل بفاعلية، كما وكشفت النتائج عن وجود معوقات تحول دون تحقيق فاعلية البرامج في تنمية الموارد البشرية. وفي ضوء هذه النتائج قدمت الباحثثان مجموعة من التوصيات.

- كما وأجرى أبو زنط (2018) دراسة هدفت التعرف على دور تنمية الموارد البشرية بعناصرها المختلفة في إدارة الإبداع بعناصره المختلفة في الجامعات الأردنية الرسمية. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي. وطورت استبانة تم توزيعها على عينة من (830) فرد. وقد توصلت الدراسة إلى تميز الجامعات المبحوثة بتوافر إستراتيجية واضحة لتنمية الموارد البشرية فيها، وذلك لانتهاجها إدارة منظمة للإبداع، وأسهمت الاستراتيجية الفاعلة لتنمية الموارد البشرية في الجامعات المبحوثة زيادة فاعليتها، وقدرتها على إدارة الإبداع فيها.

الدراسات الأجنبية:

- أجرى شيفيم (Sevim, 2016) دراسة هدفت تقييم الموارد البشرية في كليات التربية في الجامعات الحكومية في تركيا من ضمن سياق مبادئ إدارة الموارد البشرية. تألف مجتمع الدراسة من (40) عضوًا أكاديميًا في كليات التربية في (20) جامعة مختلفة في الولايات. و(10) من مسؤولي الوحدات الكاديمية في مناصب مختلفة. تم جمع البيانات من خلال المقابلات شبه المنظمة وتحليلها باستخدام التحليل الوصفي. وأظهرت النتائج أن الأكاديميين يعتقدون بشكل عام ان هذه المبادئلم تؤخذ بعين الاعتبار بشكلٍ كافٍ في أثناء التنفيد الإداري، وقد وجدت أن إدارة الموارد البشرية تُشكل وفقًا للثقافات الإدارية للكليات، والخصائص الشخصية، والمواقف الديمقراطية وفهم المديرين. وفي ضوء هذه النتائج قدم الباحث مجموعة من التوصيات.
- كما وأجرى سيتوفا (Seitova, 2017) دراسة هدفت التعرف على الحالة الراهنة لتطوير عضو هيئة التدريس في كلية التعليم العالي في كازاخستان. واستخدمت الدراسة منهجية البحث النوعية وطريقة دراسة حالة، والتي اشتملت إجراء مقابلات مع (20) من أعضاء الهيئة التدريسية. وتشير النتائج إلى أن هناك حاجة إلى تحديث الخبرة المهنية لأعضاء الهيئات التدريسية في التعليم العالي، وعدم وجود منهج منظم ومتسق لتنمية أعضاء الهيئات التدريسية في التعليم العالي،

ووجود صلة بين تنفيد الإصلاحات التعليم العالي وتطوير مستوى تنمية عضو الهيئات التدريسية. وفي حدود هذه النتائج قدم الباحث مجموعة من التوصيات.

التعقيب عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة في موضوع الدراسة الحالية ومتغيراتها يتضح أن هناك تنوع في المواضيع والأهداف والمنهج المتبع والنتائج التي تم الوصول إليها، بتنوع الجوانب التي عالجتها كل دراسة من الدراسات السابقة، وكذلك يتضح الاهتمام من الناحية النظرية وضعف التطبيق من الناحية العملية.

أما أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة لقد شكلت هذه الدرسات مصدرًا رئيسًا لكثير من المعلومات المهمة، التي تمّ الاسترشاد بها في الدراسة الحالية من حيث اختيارها وتحديد مشكلتها ومنهجيتها والإجراءات الملاءمة لتحقيق أهدافها. هذا بالإضافة إلى أن تلك الدراسات وجهت الباحثة نحو العديد من البحوث والدراسات، ومكنتها من تكوين تصور شامل عن الأطر النظرية التي ينبغي أن تشملها الدراسة الحالية.

واختلفت الدراسة الحالية بحداثتها. وتميزت هذه الدراسة بسعيها لتقديم استراتيجية مقترحة مناسبة لتفعيل دور القيادات الجامعية في تنمية الموارد البشرية في ضوء تجارب الدول المتقدمة.

المبحث الأول: الأسس النظرية للقيادة الجامعية ومتطلباتها في تنمية الموارد البشرية في ضوء ضوءالثورة الصناعية الرابعة:

أولًا: مفهوم القيادة الأكاديمية:

عُرفت القيادات الإدارية الأكاديمية بأنهم "الأشخاص المنوط لهم الأعمار الإدارية في الجامعة والمتمثل في عميد الكلية، وقد سُميت بالإدارية الأكاديمية حتى لا يكون هناك خلط بين من يقوم بالعمل الإداري فقط كالسكرتارية، ومن هو إداري أكاديمي، أي أنه أكاديمي في الأصل مثله مثل باقي أعضاء الهيئة التدريسية ولكنه أيضاً أنيط إليه القيام بالأعمال الإدارية المتمثلة بعمادة الكلية" (الديب، 2012، ص. 10)

وعرفت الشهري (2017) القيادة الأكاديمية بأنها "التأثير المتبادل بين القيادات الجامعية على مستوى الكليات وأعضاء هيئة التدريس، بما يؤدي إلى زيادة التشارك المعرفي فيما بينهم".

مما سبق يمكن استنتاج أن القيادات الأكاديمية تعبر عن الطبقات الإدارية المتواجدة داخل المؤسسة التعليمية، والتي يمكن تصنيفها للمعلمين، والمشرفين والمديرين، ورؤساء الأقسام، والعمداء.

ثانيًا: أهمية القيادات الأكاديمية:

تتمثل أهمية القيادات الأكاديمية الأساسية في منح القدرة على رفع جودة منظومة التعليم والتغلب على التحديات الإستراتيجية داخل المؤسسة الأكاديمي، وهو ما أشار j إليه الشهراني (2018) حينما أكدت على أن أهمية القيادات الأكاديمية الجامعية تكمن في مساعدة الجامعات في القضاء على العقبات التي تحول دون الارتقاء بالأداء الاستراتيجي للقيادات الأكاديمية، وتحول أيضاً دون تحسين الكفاءة والإنتاجية.

كما تشتمل أهمية القيادات الأكاديمية على تطويرهم لبرامج الدراسة والمقررات الأكاديمية، ووضع الرؤى والاستراتيجيات الخاصة بامتلاك الجوانب المعرفية لدى الطلاب بشكل صحيح، وهو ما أشار إليه العتيبي وعبدالله (2020) حينما أكدا على أنه من أهم الأدوار القيادية التي يتعين على القادة الأكاديميين أداؤها تتضمن توفير مناخ إيجابي يحفز أعضاء القسم الأكاديمي على إطلاق معارفهم الكامنة، وابتكار إستراتيجيات مناسبة لإدارة أصول المعرفة، والتطوير المستمر للبرامج الأكاديمية

بالقسم، واقتراح طرق وأساليب لتنمية موارد القسم، والمشاركة في وضع رؤية للقسم الأكاديمي، وفتح قنوات اتصال مع مؤسسات المجتمع الخارج لتطبيق المعرفة.

مما سبق يمكن استنتاج أن القيادات الأكاديمية تنطوي أهميتها على تحسين المجتمع وتقوية الجانب التكنولوجي، والمساعدة على تقدم جوانب المجتمع المادية والمعنوية، إلى جانب تحسين قدرة الخريجين على التأقلم مع متطلبات المجتمع وتلبيتها في مختلف المجالات؛ كذلك وتعمل القيادات الأكاديمية بكل حرص على تلبية احتياجات العاملين داخل المؤسسة الأكاديمية، وتحقيق رضاهم الوظيفي، إلى جانب رفع كفاءة وفعالية التعليم داخل المؤسسة، بالإضافة إلى تكوين الرؤى والأهداف الأكاديمية، وتطوير المناخ والبيئة التنظيمية داخل المؤسسة، ونشر ثقافة العمل التعاوني بين عناصرها الوظيفية.

ثالثًا: متطلبات تفعيل دور القيادة الجامعية في تنمية الموارد البشرية:

لتفعيل دور القيادات الجامعية يتطلب توفير جملة من المتطلبات أجملها أبوعاصي (2021) كما يلي:

1. أن تعمل القيادة الجامعية بفتح قنوات اتصال فعّالة مع العاملين بالجامعة.
2. أن تعمل القيادة الجامعية على دعم التوجهات المستقبلية للقيادة الجامعية مواكبة لمتطلبات العصر.
3. أن تعمل القيادة الجامعية على تطوير مهارات الطلبة من خلال دورات تأهيلية تخصصية.
4. أن تستحدث القيادة الجامعية تخصصات علمية وفقًا لاحتياجات سوق العملز
5. أن تدعم القيادة الجامعية نشر البحوث للطلبتها وأساتذتها بمجلات علمية دولية.
6. أن تقوم القيادة الجامعية بالتنسيق مع مؤسسات الأعمال لتدريب الطلبة في مواقع العمل.
7. أن تضع القيادة الجامعية خطة محددة لبرامج التحول الرقمي وتوظيف التكنولوجيا بالجامعات.
8. أن تقوم القيادة الجامعية بربط البحث العلمي بتوجهات العالمية.
9. أن تعمل القيادة الجامعية عل استحداث برامج وتخصصات تواكب الثورة التكنولوجية مثل الذكاء الصناعي.

المبحث الأول: الأسس النظرية للتنمية الموارد البشرية في ضوء ضوءالثورة الصناعية الرابعة:

أولًا: مفهوم تنمية الموارد البشرية:

تُعرف تنمية الموارد البشرية بأنّها: إعداد العنصر البشري إعدادًا صحيحًا بما يتفق مع احتياجات المجتمع، بناءً على أنّه بزيادة معرفة الإنسان وقدرته يزداد ويتطور استغلاله للموارد الطبيعية، فضلًا عن زيادة طاقاته وجهوده"، فمصطلح تنمية الموارد البشرية يشير للتدريب والتطوير الشامل الذي توفره المنظمات ويتلقاه موظفيها من أجل زيادة معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم في مجال العمل المطلوب (أبو زنط، 2018)..

كما وعرفها الأسمري (2019) بأنها: تنمية قدرات ومهارات الموظفين والاستثمار بها، حيث تُعتبر تنمية الموارد البشريّة جزءًا لا يتجزأ من إدارة الموارد البشريّة التي يتم من خلالها تزويد العمّال والموظفين بالمهارات والمعرفة ذات العلاقة بشكلٍ مباشر بالقدرة على النمو في مكان العمل، بالإضافة إلى وضع خطة مناسبة وواضحة لتطوير أدائهم، وعادةً ما يتم هذا الأمر من خلال عقد ورشات تدريبية أو أنشطة تتم على مستوى المنظمات أو الشركات بشكلٍ عام، ويتم إعطاء مهمة متابعة الموظفين، وتطوير مبادرات مشابهة لمساعدة الموظفين على التطور والتقدم في مجال عملهم أو ما يُعرف بالتطور الوظيفيّ، وتحقيق الأهداف الأساسيّة في بيئة العمل إلى فريق الموارد البشريّة؛ حيث يشمل فريق الموارد البشريّة منسقين تعليم ومتخصصين في مجال التدريب ومطوري برامج التنمية.

ومن خلال ما تقدم من تعريفات تستخلص الباحثة أن عملية تنمية الموارد البشرية داخل الجامعات، تُعد من أهم الوظائف في الجامعات العالمية والتي تركز جل أهتمامها بالعنصر البشري واستثماره بكفاءة في هذه الجامعا، كما تمثل المجال الرئيس في تنظيم العلاقة بين الجامعة والعاملي بها، وترمي إلى تحقيق أهدافها وأهدافهم، ويتم ذلك من خلال تخطيط واقعي، وتوظيف ملائم، وتدريب دقيق للموارد البشرية على انها أصول استثمارية يجب إدارتها بكفاءة وتطوير بفاعلية؛ لتبقى الجامعة دائمًا في مقدمة تصنيفات العالمية.

أهمية تنمية الموارد البشريّة:

تُعد تنمية الموارد البشريّة أحد أهم الجوانب التي تحتويها الموارد البشريّة بشكلٍ عام، وتتمثل أهميتها في ما ياتي:

1. **تطوير القوة العاملة:** تساعد تنمية الموارد البشريّة المنظمات والشركات على تطوير قوة عاملة مؤهلة بالشكل الصحيح من خلال تدريبها وتثقيفها وتزويّدها بالمعرفة اللازمة، ويتم نقل المهارات الوظيفيّة اللازمة إلى الموظفين لأداء أدوارهم والمهام المطلوبة منهم على أكمل وجه.
2. **تحسين العلاقات مع الموظفين:** تعمل تنمية الموارد البشريّة إلى تحقيق تفاهم أفضل بين الموظفين أو العاملين مع إدارة الشركة أو المصلحة، فمن خلال مساعدة الإدراة للأفراد والموظفين في تطوير أدائهم وقدراتهم وأداء أدوارهم فإنَّ ذلك سيؤدّي إلى زيادة الثقة والتعاون وتعزيز العلاقات القائمة بينهم.
3. **توفير فرص للتطور الوظيفي:** تعمل تنمية الموارد البشرية على تطوير الحياة المهنيّة لجميع الأشخاص العاملين في المنظمة، حيث يتم تزويد الأفراد بفرص تدريب وتطوير أداء مختلفة وفقًا لمتطلباتهم، فهي تساعدهم على معرفة مهاراتهم وقدراتهم ومعتقداتهم من وقت لآخر وفقًا للمتطلبات المتغيرة.
4. **تعزيز الإنتاجية:** تساهم تنمية الموارد البشريّة في زيادة إنتاجية المنظمة بشكلٍ فعّال، فمن خلال نقل المعرفة للموظفين وتزويّدهم بالخبرات والقدرات والمهارات اللازمة؛ سيؤدّي ذلك إلى تحسين إنتاجيّة الأفراد بالإضافة إلى تحسن جودة المخرجات التي يقدّمها الأفراد للمنظمة، فقد يصبح جميع العاملين مؤهلين بالشكل الصحيح للقيام بالأداء الجيد.
5. **تحسين الرضا الوظيفي:** ترتكز فكرة وهدف تنمية الموارد البشريّة على تحسين أداء الموظفين من خلال تعزيز قدراتهم وثقتهم بأنفسهم، لذلك تقوم تنمية الموارد البشريّة بالتوجيه الجيّد لأداء الموظفين وتوفير البيئة المناسبة للعمل لهم بالشكل الصحيح، والذي سيؤدّي بدوره إلى تحقيق رضا وظيفيّ يساهم في تحقيق أهداف المنظمة بشكل عام.

المبحث الثالث: واقع الجامعات الليبية في تنمية الموارد البشرية في ضوءالثورة الصناعية الرابعة:

أن منظومة التعليم العالي في ليبيا تعرضت إلى هزات كبيرة، جعلت منه نظامًا مختلفًا عما تعرفه الجامعات في بقية أنحاء العالم، فمثلاً؛ لا يوجد في هذا النظام تقليد يحترم الأقدمية ويقدر الكفاية في تولي مختلف المناصب الأكاديمية، ابتداءً من رئيس

القسم إلى عميد الكلية إلى رئيس الجامعة، كما أن هذه المناصب يمكن أن يتولاها أدنى المتحصلين تعليمًا، بما في ذلك طلبة الدراسات العليا، كما لا يوجد برنامج تشجيعي لأعضاء هيئة التدريس يجعل التنافس في الإنتاج شرطاً للتفوق، وعليه قد يندرج عضو هيئة التدريس على السلم الأكاديمي بأي شيء يقدمه، كما أن غالبية أساتذة الجامعات منشغلون بمهمة نقل المعرفة ولا يعطون أولوية خاصة للبحث العلمي.

وحسب التقرير الصادر عن المركز الوطني لضمان جودة اعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية عن الجامعات الحكومية عام (2013م) الذي ورد عند عوض (2019)، أوضح أن الجامعات الحكومية الليبية غير قادرة على مواكبة التغيرات التي حدثت على مستوى احتياجات المجتمع والتنمية، بالرغم من كون الظروف الحالية مواتية، كما بين التقرير بأن أخطر تلك الأزمات اعتماد الجامعات صورة نمطية واحدة عبر منظومة واحدة من الأنظمة واللوائح والإجراءات والممارسات التي فقدت كل جامعة بسببها استقلاليتها ومرونتها الإدارية والمالية وقدرتها على مواجهة التحديات والأزمات، فكانت النتيجة طغيان فكر واحد وممارسات واحدة، وبرامج أكاديمية متقاربة، وضعف الولاء والانتماء للمؤسسة الجامعية، وضعف التنافس الذي يبعث النشاط والتحدي والمسؤولية، فانعكس ذلك على البيئة الجامعية بأكملها.

وفي الإطار ذاته يشير عبدالجليل (2017) إلى تداعيات الانقسام السياسي على عمل منظومة التعليم العالي في ليبيا، والذي يعد من التحديات الجسام التي تعرقل عمل وتطوير مؤسسات التعليم العالي، لقد تأثر قطاع التعليم كغيره من القطاعات بالصراعات المسلحة التي اندلعت في البلاد وبالانقسامات السياسية الحادة، عدا التأثير المباشر على البنى التحتية، وما خلفته من خسائر مادية ومعنوية، وانصراف الكثير من طلابه للقتال في صفوف الكتائب المسلحة في هذه الحرب، إلا أن التأثير الأكبر يظل متعلقًا بالتأخير المتراكم لمعالجة مشاكل القطاع التي أشرنا لها آنفًا.

واستشعارًا لما سبق، فإن التعليم العالي في ليبيا يحتاج إلى استراتيجيات واتجاهات وسياسات تربوية حديثة وقيادات فدة تعمل على جسر الفجوة بين الجامعات الليبية ومثيلاتها من الجامعات الدولية، وذلك بالعمل على إضفاء البعد الدولي على أنشطة التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، والعمل على صقل مهارات أعضاء هيئة التدريس والطلبة والقيادات والموظفين على - حد سواء- فهو يساعد الطلبة في تحقيق أهدافهم من خلال حصولهم على التعليم الجيد ومواصلة البحث ومنحهم فرصة التعلم في المناطق والمجالات التي يصعب أن تدرس أو تتوافر داخل بلدانهم. كما يُسهم في تعزيز قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس والقيادات والموظفين. وتحفيز التفكير الاستراتيجي، وكسب المزيد من الوعي بالقضايا العالمية، وبالتالي يساعد على رفع المهارات الدولية والوعي العالمي لدى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والقيادات والموظفين بوجه عام، وتحديد أهم الاتجاهات المستقبلية التي تسهم في الوفاء بمتطلبات تنمية الموارد البشرية في ضوء الثورة الصناعية الرابعة في الجامعات الليبية.

المعوقات التي تحول دون تفعيل دور القيادات الجامعية الليبية في تنمية الموارد البشرية في ضوءالثورة الصناعية الرابعة:

من خلال مراجعة الأدب النظري ومنها دراسة شقلوف (2017)، ودراسة الجحدالي (2018)، ودراسة (أبو عاصي، 2021) تبرز المعوقات التي تحول دون تفعيل دور القيادات الجامعية الليبية في تنمية الموارد البشرية في ضوءالثورة الصناعية الرابعة، وهي على النحو الآني:

1. عدم الاستقرار الإداري في الوزارات، والتغيير المستمر في لوائح الدراسة ونظمها، وهذا جعل من الصعب وضع خطط استراتيجية لتنمية الموارد البشرية في ضوءالثورة الصناعية الرابعة.
2. انحصار الجامعات الليبية العامة في الحيز المحلي، وعدم قدرتها على التكيف مع الاتجاهات العالمية.
3. ضعف دور القيادة الجامعية في تنفيذ برامج لتنمية المهارات البحثية للطلبة.

4. ضعف تنسيق القيادة الجامعية مع مؤسسات سوق العمل لتدريب وتأهيل طلبتها في مواقع العمل.
5. ضعف قدرة القيادة الجامعية على استقراء احتياجات سوق العمل المحلي والعالمي.
6. محدودية التواصل الفعّال بين القيادات الجامعية وأعضاء الهيئات التدريسية.
7. عدم وجود بياسات واضحة ومحددة لتخطيط المسار الوظيفي للعاملين بالجامعة.
8. ضعف دور القيادة الجامعية في توعية الطلبة باحتياجات مؤسسات سوق العمل.
9. ضعف دور القيادة الجامعية في تشجيع أعضاء الهيئات التدريسية للمشاركة في المشروعات البحثية.
10. ضعف دور القيادة الجامعية في خطة الجامعة للتحول الرقمي وتوظيف التكنولوجيا.
11. عدم توافر قواعد بيانات يمكن الاستناد عليها في استخلاص المعلومات، واتخاذ القرارات بشكل صحيح.

المحور الرابع: الثورة الصناعية الرابعة:

تُشكل الثَّورات الصناعية التي مرت بها البشرية عبر القرون الثلاثة الماضية نقلة نوعيَّة في تطور التقنيات وإدماج مجالات الحياة المادية (الفيزيائية) والرقمية والبيولوجية وإلغاء الحدود الفاصلة بينها، إضافة إلى تأثيرها على التَّخصصات العلمية والإنسانيَّة واقتصاديات الدول وحتى على المفاهيم المرتبطة بالعلوم الإنسانية.

والثورة الصناعية بمفهومها المبسط تعني إحلال العمل الميكانيكي محل العمل اليدوي ونشره. وتعود أُولى الثورات الصناعية، وما تبعها من ثورات في عصور لاحقة، إلى النهضة العلميَّة التي شهدتها أوروبا خلال القرن الثامن عشر في مختلف العلوم، وكانت نتيجتها انتشار الاختراعات والاكتشافات من خلال البحوث والتجارب التي تعد السبب المباشر في قيام أولى الثورات الصناعية خلال القرن التاسع عشر التي كان لها تأثير على تغيير مجرى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أوروبا والعالم أجمع.

وفي هذا الإطار يؤكد العلاونة (2021) أن الثورة الصناعية الرابعة، هي التسمية التي أطلقها المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، سويسرا، عام 2016م، على الحلقة الأخيرة من سلسلة الثورات الصناعية، وتتميز الثورة الصناعية بدمج التقنيات

التي تطمس الخطوط الفاصلة بين المجالات المادية والرقمية والبيولوجية، من خلال اختراق التقنية الناشئة في عدد من المجالات، بما في ذلك الروبوتات، والذكاء الاصطناعي، وblockchain ، وتقنية النانو، والتقنية الحيوية، وإنترنت الأشياء، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والمركبات المستقلة، وغيرها، من العلوم والمفاهيم التي أصبحت أساسية بمواكبة العالم والمضي نحو عالم رقمي بعيدا عن العلوم التقليدية التي أصبحت متهالكة في هذا العالم الرقمي الجديد.

كما ويؤكد ذلك الجادري (2021) أن الباحثون الاقتصاديون وعلى رأسهم كلاوس شواب (SCHWAB KLAUS) المؤسس والرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي الدولي أنَّ تأثير الثورة الصناعية الرابعة يفوق التأثيرات الناجمة عن الثورات الصناعية الثلاث السابقة؛ وذلك بسبب سرعتها الجامحة، واتساع مجال تأثيرها سواء على الأفراد والمجتمعات أو الأعمال والحكومات، فهي لا تغير فقط في آلية عمل الأشياء بل تغير الطريقة التي ننظر بها إلى أنفسنا. وتمتاز الثورة الصناعية الرابعة التي يشهدها عالمنا المعاصر بثلاث أنواع من التقنيات، الأولى تقنيات مادية لها صلة بتوظيف الذكاء الأصطناعي والواقع الأفتراضي وتكنولوجيا الحوسبة الفضائية والسيارات الذكية ذاتية القيادة والطباعة ثلاثية الأبعاد والروبوتات وتكنولوجيا الجوال والمصادر التعليمية المفتوحة وغيرها. والثانية تقنيات رقمية ممثلة بإنترنت الأشياء والمنصات الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي والبيانات الضخمة وتحليلها وغيرها. والثالثة تقنيات بيولوجية والممثلة بالتقنيات الوراثية وهندسة الجينات والتقنيات الحيوية التي سيكون لها دور في معالجة الأمراض. ويجدر الإشارة والتأكيد أن هذه الثورة أسست قاعدة رصينة لتطوير المجتمعات الإنسانيَّة والانطلاق نحو آفاق جديده بفعل وتأثير الذكاء الاصطناعي الذي يعدُّ التقنية الأحدث في تطوير المعرفة الأنسانية وتغيير وجه التاريخ.

وليس من شك أن تأثيرات هذه الثورة الصناعية أصابت خصوصية حياة البشرية بكثير من التعقيد والجدل وولدت تبعات وإفرازات نفسية وصحية مؤثرة على حياة الإنسان وقدراته العقلية؛ وذلك لأنَّ الآلة أصبحت بديلًا لا مفرَّ منه للقيام بأعماله وتأدية الكثير من المهام وخصوصًا المعقدة منها، وستؤدِّي إلى تغيير جوهري في طبيعة الأشياء وفي طبيعة الإنسان نفسه. ولكن مهما يكن من شيء فإنَّ الثورة الصناعية الرابعة أو الثورة الإلكترونية تتعاظم في أهميتها وفوائدها فيما تقدمه للبشرية من

إنجازات ضخمة. فالمنظومة الإلكترونية باتت تشكل العمود الفقري للمؤسسات الحكومية والبنكية والتعاملات التجارية والمؤسسات الطبية والصناعات الدوائية والأجهزة البحثية والتعليمية ونظم النقل والمواصلات وغيرها. ونقلت الثورة الصناعية الرابعة العالم بأسره من عالم مادي ملموس إلى عالم افتراضي إلكتروني، شهد توغله خلال العقدين الأولين من الألفية الثالثة من خلال ما نلمسه من انتشار واسع في استخدام الإنترنت في مجالات الحياة المختلفة. ووفقًا لما تشير له بعض الإحصاءات الدولية أنه من المتوقع أن يصل عدد مستخدمي الإنترنت في العالم إلى أكثر من (7.7) مليار مستخدم بحلول 2030 وهؤلاء سيُمثلون ما يقارب (90%) من عدد سكان العالم المتوقع في ذلك الوقت، منهم أكثر من (7) مليارات مستخدم يعتمدون على الإنترنت عبر هواتفهم الذكية. وإن الأجهزة التي تتصل مباشرة بالإنترنت (عبر إنترنت الأشياء) سوف ترتفع في جميع أنحاء العالم بنسبة (12%) سنويًا.

وفي السياق ذاته؛ يشير عبدالنعيم (2019) أنَّ الثورات الأربع السابقة أحدثت تغييرًا هائلاً في حياة البشرية واستجابت لها البنى الهيكلية وإجراءاتها للتكيف بشكل فاعل مع تأثيرات هذه الثورات، وكذلك فإنَّ الثورة الصناعيَّة الخامسة ستفرض نوعاً من التغيير في هياكل المؤسسات وبناءاتها التنظيمية بما في ذلك المؤسسات الجامعية وأهدافها واستراتيجياتها ووظائفها المنهجيَّة ؛ وذلك لأنَّ الوضع الجديد يلزم الجامعات استحداث برامج وتخصصات تختلف عن تلك التي قائمة في وقتنا الحاضر؛ تلبية لمتطلبات واحتياجات سوق العمل الجديدة التي تنتجها معطيات الثورة القادمة. وستتسم الكثير من التخصصات الجديدة بالطابع الافتراضي المتنِّوع، بالأخص عمليات التدريس والبحث العلمي والخدمة المجتمعية، وستتضمن الفصول والمختبرات والقاعات والمكتبات وغيرها فعاليات افتراضيَّة تعتمد الواقع الافتراضي في المنهجيَّة والتطبيق. وستفرض هذه الثورة على منظومة التعليم الجامعي تغيير الرؤى والأهداف التي تتطلع لها وإعادة التمكين لمواجهة تحديات هذه الثورة بكافة مضامينها التقنية والمعرفية والمهارية.

والتمكين هنا؛ يعني إعادة التأهيل لمنظومة التعليم كي تستجيب للواقع الجديد الذي ستفرضه معطيات التكنولوجيا الجديدة. ويصبح لزامًا تطوير منظومة التعليم من خلال رؤية فلسفية واضحة المعالم تركز في توجهاتها العملية على عصرنة وتحديث العقل الإنساني ليكون أكثر مواكبة مع متطلبات الثورة الصناعية الجديدة وتوظيف

الإمكانيات الرقمية لتطوير الحياة البشرية. وأن تعمل على تطوير مناخ تعليمي يمكن من إحداث التغيير المطلوب في عقلية الأفراد القائمة بعقلية أكثر علمية ومبدعة لإنتاج المعرفة وتطويرها بشكل منطقي وموضوعي. وأيضًا لا بد من التفكير بتطوير البنية التحتية والتقنية للمؤسسات الجامعية، فالبنية التحتية الذكية تعد مطلباً أساسياً من متطلبات التمكين في عصر الثورة الصناعية الخامسة لتوفير حياة جامعية أكثر راحة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين وجميع العاملين. وفي هذا السياق أنَّ التغيير الذي سيظهر جراء الثورة الصناعية الخامسة يفرض على المؤسسات الجامعية أن تراجع مناهجها الدراسية وبرامجها العلمية، وأن تعيد النظر بمحتوياتها وأهدافها وتعمل على تحديثها بشكل منطقي وموضوعي ينسجم مع طبيعة التغيير في التقنيات القائمة والمستجدة والإيقاعات المتزايدة في التطور العلمي والتكنولوجي عبر الزمن (الجادري، 2021). وذلك لأنَّ عالم المهن والوظائف التي ستظهر في سوق العمل ستكون مختلفة تمامًا عن المهن والوظائف القائمة الآن، ممَّا يملي على المؤسسات الجامعية إعداد متعلمين قادرين ومتمكنين من تقنيات الثورة الصناعية القادمة. فسيحتاج المتعلمين إلى مهارات رقمية متقدمة وقدرات متنوعة تتعلق بالتكيف وتطويع التقنيات الجديدة، وإلى أنماط تعليمية تهدف إلى تنمية أنواع التفكير الابتكارية والإبداعية وحل المشكلات .والتركيز بشكل أكبر واوسع ممَّا عليه الآن في استخدام وتوظيف الذكاء الأصطناعي وما ستنتج من تقنيات ما بعد الذكاء الاصطناعي. حيث ستطبق تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل واسع ومتطور في التعليم بالاستفادة من التقنيات الحاسوبية الهائلة وتوفر البيانات والمعلومات الكبيرة. وعليه حتماً ستصب نتائج هذا التطوير في المناهج الدراسية في تنمية قدرات المتعلمين وصقل مهاراتهم للتكيُّف والتفاعل الإيجابي مع الواقع الجديد الذي ينتظرهم .وتطوير هذه المناهج يجب أن يناظرها تطوير متزامن مع تطوير أعضاء هيئة التدريس؛ وذلك لأنَّ المعلم بكافة مستوياته ومؤهلاته والذي يتبوأ فيه الأستاذ الجامعي قمة السلم التعليمي، بوصفه العنصر الأساسي والفاعل والحلقة الأقوى في العملية التربوية والتعليمية، فهو قائدُ العملية التربوية ورائدُها، التي من دونه لا يمكن أن تؤدي أغراضَها (الدهشان، 2019).

ويجدر بالقيادات الجامعية أن تعي هذا الدور وتوظف كل الإمكانات المتاحة وتهيئ المناخ العلمي والعملي الملائم والمحفز للابتكار والأبداع وترجمة نتاجه الفكري والبحثي لخدمة المجتمع في ضوء التغيرات التي ستحدثها الثورة الصناعية

الخامسة. ولذلك المطلوب من مؤسساتنا الجامعية أن تتهيأ بشكلٍ جادٍ وفاعلٍ وبشكل مبكر لدراسة وتحليل كل التَّحديات التي يمكن أن تؤثر في المنظومة التعليمية والسبل الكفيلة لمواجهتها، وهنا يبرز دور المفكرين وذوي الاختصاص وبدعم من أصحاب القرار في أعلى المستويات من البحث والتقصي والتأمّل في الآثار المحتملة التي ستحدثها هذه الثورة القادمة ووضع الخطط والاستراتيجيات التعليمية التي تتجاوب وتتفاعل مع العصر الجديد.

المحور الخامس: الاستراتيجية المقترحة لتفعيل دور القيادات الجامعية في تنمية الموارد البشرية في ضوءالثورة الصناعية الرابعة:

في ضوء نتائج الدراسة والتي اسفرت عن:

1. غياب فلسفة ورؤية واضحة في تنمية الموارد البشرية في ضوءالثورة الصناعية الرابعة.
2. انحسار الجامعات الليبية العامة في الحيز المحلي، وعدم قدرتها على التكيف مع الاتجاهات العالمية
3. عدم وجود استقرار إداري في الوزارات والتغيير المستمر؛ مما جعل من الصعب وضع خطط تشغيلية.
4. عدم ترجمة القوانين والتشريعات فيما يخص المسؤولية المجتمعية إلى استراتيجيات محددة تتضمن خطط مستقبلية ومشروعات حكومية يحدد فيها الأهداف والأولويات.
5. ضعف البنية المعلوماتية والإلكترونية والانترنت في الجامعات الليبية، مما يساعد الطلبة وأعضاء الهيئات التدريسية في الحصول على المراجع والقيام بأبحاثهم العلمية، والاتصال مع أقرانهم في الجامعات المحلية والعالمية.
6. هجرة الكفاءات العلمية وخاصة في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد.
7. ضعف دور القيادات الجامعية الليبية في تنفيذ برامج لتنمية المهارات البحثية للطلبة.
8. وجود مجموعة من المعوقات التي تحول دون تفعيل دور القيادات الجامعية الليبية في تنمية الموارد البشرية.
9. ضعف دور القيادات الجامعية الليبية في توفير برامج تدريبية لمنسوبيها، وتوعية الطلبة باحتياجات مؤسسات سوق العمل، وتشجيع الأساتذة للمشاركة

في المشروعات البحثية، وضعف التنسيق مع مؤسسات سوق العمل لتدريب وتأهيل طلبتها للانخراط في سوق العمل.

وفي حدود هذه النتائج، فإن الدراسة تقدم باستراتيجية مقترحة تهدف إلى تفعيل دور القيادات الجامعية في تنمية الموارد البشرية في ضوء الثورة التكنولوجيا الرابعة:

أولًا: فلسفة الاستراتيجية:

تنطلق فلسفة الاستراتيجية المقترحة من أهمية تأهيل وتنمية الموارد البشرية بالجامعات الليبية، وإعدادها بالشكل الذي يؤهلها لتحقيق أهداف الجامعة. وأهمية ذلك في رسم السياسات المستقبلية للجامعات؛ وذلك عن طريق تقييم ومعرفة جوانب القوة والضعف في برامج تنمية الموارد البشرية بالجامعات لتتلائم مع توجهات الثورة التكنولوجيا الرابعة وسعيها نحو المنافسة العالمية مع دول النخبة.

ثانيًا: منطلقات الاستراتيجية المقترحة:

1. **المنطلق التعليمي:** وذلك عن طريق:

- سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات السوق، والاستثمار في التعليم، وتزويد الطلبة بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل، وتوجيه الطلبة نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، وإتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية.
- توجيه الجامعات نحو العالمية ودخول إلى السباق العالمي من أجل التواصل مع الجامعات المتقدمة في التعليم والأبحاث والنشر العلمي، وتسهيل تبادل الطلبة والأساتذة مع الجامعات المتقدمة، وعقد الشراكات العلمية، وإقامة المشاريع البحثية المشتركة في مجالات تقنية المعلومات وتقنية النانو تكنولوجي، واستخدمات الطاقة النووية في الأغراض السلمية وغيرها من المجالات.
- توجه الجامعات للتكامل في عملها مع قطاعات الصناعة، ومثال بروز الجامعة المنتجة، وتوجيه مزيد من الاهتمام للتعليم التكنولوجي.
- توجه وزارة التعليم العالي إلى مجتمع المعرفة، وإطلاق المبادرة القومية لتنمية الابتكار بالاشتراك مع المراكز البحثية المختلفة.

2. **المنطلق السياسي:** وذلك عن طريق:

- وجود قيادات مؤهلة لصنع القرار السياسي، وتقلد مناصب مسؤولة في الدولة.
- مجتمع يؤمن بحرية التعبير عن الرأي والمشاركة السياسية للمواطن في كافة الأنشطة.

- المساواة في الحقوق والواجبات وعدم التفرقة بين المواطنين.
- وجود خطة للتنمية الاقتصادية والبشرية؛ تحقق متطلبات وطموحات المجتمعات.
- ضرورة التحول نحو السوق الوطنية في ظل الأزمة المالية العالمية وتضخم الأسعار.
- مجتمع يتجه نحو المنافسة في ظل اقتصاد العولمة وتحرير الأسواق.
- وضع الحكومة سياسات وحوافز؛ لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة المتميزة.

3. **المنطلق التكنولوجي:** تتمثل صورة المجتمع التكنولوجي المتوقع في مجتمع قادر على التكيف مع معطيات العولمة، ومتطلبات عصر المعرفة والمعلوماتية، وذلك من خلال:

- التوجه نحو إحلال الثقافة العلمية والتكنولوجية لغة للحوار والتفاهم بين الأجيال القادمة.
- التوجه من مجتمع مستهلك للتكنولوجيا إلى مستثمر تم منتج لهاز
- مجتمع علمي تكنولوجي يرتكز إلى اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات.
- تعميق البحوث والدراسات في مجالات علمية أكثر تطورًا.

ثالثًا: مبررات الاستراتيجية المقترحة:

1. الحاجة الماسة لتبني إستراتيجية واضحة لتفعيل دور القيادة الجامعية في تنمية الموارد البشرية وتدريبها وتأهيلها بالشكل الذي يمكنها من أداء الدور المطلوب منها بكفاءة وفاعلية، وضرورة ت التفاعل بين التعليم النظري والتقني ضمن أُطر وخطط تنموية متكاملة بما يتوافق مع حاجة خطط التنمية ومتطلبات سوق العمل، واستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين.
2. الارتقاء بمستوى الموارد البشرية بالجامعات العربية من خلال وضع خطة شاملة متكاملة ترتكز على أسس علمية تهدف إلى تطوير وتنمية المعلومات والمهارات والقدرات المهنية للموارد البشرية؛ لتحقيق الجودة النوعية في مستوياتهم ومهاراتهم، بما ينعكس إيجابًا على قدرتهم على المنافسة في سوق العمل، ويخدم عمليات التنمية، ويُسهم بفاعلية في تحقيق تطلعات المجتمعات.
3. تحقيق المواءمة بين مخرجات الجامعة من الموارد البشرية وسوق العمل، وتزويد سوق العمل بموارد بشرية على أعلى مستوى من الجودة والكفاءة، ولديهم إقبال على التعليم الذاتي المستمر، يمتلكون المعارف والمهارات والكفايات التي تساعدهم على الاندماج في عملهم بالشكل الذييتطلبه سوق العمل.

رابعًا: أهداف الاستراتيجية المقترحة:

يُمكن تقسيم الأهداف إلى أربع مجالات وهي:

1. **الأهداف المتعلقة بالقيادة الجامعية**: وتتمثل في:

- الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي في وضع برامج تنمية الموارد البشرية بالجامعات.
- رسم الخطوط الرئيسية لتحقيق التعاون بين الجامعات ومؤسسات الأعمال لتدريب وتأهيل الموارد البشرية.
- أن تعمل الجامعة على تطوير المهارات العملية للموارد البشرية من خلال عقد دورات تأهيلية متخصصة.
- تفعيل نظم المعلومات الجامعية لإعطاء الطلبة والأساتذة صورة واضحة من متطلبات سوق العمل.
- تطوير نظم مؤسسات التعليم العالي ومناهجها وبرامجها، بما يتفق ومتطلبات خطط التنمية للموارد البشرية.
- أن تقوم القيادة الجامعية بتعريف الطلبة بطبيعة المهن المختلفة، والقوانين، والضوابط الخاصة بها.
- أن توفر الجامعة للطلبة برامج تدريبية قبل التخرج لتسهيل اندماجهم في سوق العمل.
- أن توقع الجامعة اتفاقيات تعاون مع مؤسسات الأعمال؛ لتوعية الموارد البشرية بالمهارات المهنية المطلوبة.
- الاهتمام بالجودة النوعية للموارد البشرية، بتخريج كوادر ذات قدرات ومهارات مناسبة.

2. **الأهداف المتعلقة بالطالب الجامعي**: وتتمثل في:

- إعداد خريجين قادرين على تحقيق النجاح والتميز وقيادة المجتمع نحو الريادة والإبداع.
- تطوير قدرات المخترعين من الطلبة لتقديم براءات اختراعات لحضانات الأعمال بالجامعة.
- معرفة وتحديد التخصصات المطلوبة والمرغوبة في سوق العمل خاصة أن هذا السوق خاضع وبشكل كبير للتطورات التقنية السريعة والمستمرة والتعقيدات المتزايدة التيتتسم بها بيئة المال والأعمال.
- امتلاك الطلبة للمهارات اللازمة للانخراط والمنافسة في سوق العمل.
- تمكين طلبة الجامعات من توظيف تكنولوجيا المعلومات في عملية التعلم.

3. **الأهداف المتعلقة بالأستاذ الجامعي**: وتتمثل في:

- الأعداد البحثي والأكاديمي المتعمق أأعضاء الهيئات التدريسية للقيام بدوره في توجيه طلابتهم مهنيًا.
- المشاركة الفعّالة في برامج الإرشاد المهني التي تقدمها الجامعة لتنمية الموارد البشرية وتأهيلها.
- المساهمة في تقديم الخدمة البحثية لعناصرومؤسسات المجتمع المحلي.
- الأخذ بنظام التعاقد بدلًا من التثبيت الدائم؛ وذلك لضمان جودة الأداء,
- نظام رواتب تنافسي يعتمد على الراتب التصاعدي وفقًا لأداء وإنجازات أعضاء الهيئة التدريسية.
- إنجاز الأبحاث العلمية بشكل سليم بما يخدم الجامعة والمجتمع المحلي.
- المشاركة في المؤتمرات والندوات بالعمل البحثي وأوراق العمل.
- تفعيل دور الأستاذ الجامعي في التوعية المهنية للطلبة باحتياجات سوق العمل.
- التحلي بالشخصية المتكاملة؛ الاستقامة، الأمانة، الإخلاص، الانسجام مع الذات والرقابة الذاتية.
- الحرص على التطوير الذاتي؛ لمواجهة ومواكبة التطورات العلمية الحديثة.

4. **الأهداف المتعلقة بمؤسسات الأعمال**: وتتمثل في:

- تطوير أطر التعاون والتفاعل مع الجامعة؛ لتدريب الموارد البشرية، وتزويدهم بالخبرات المهنية على أرض الواقع.
- إجراء البحوث والدراسات المشتركة لتقويم أداء الموارد البشرية في مواقع العمل وتوفير التغذية الراجعة التي تهدف إلى إدخال الإصلاحات والتجديدات في البرامج الجامعية.
- التعاون مع الجامعات بشأن تحديد المجالات المهنية المطلوبة والمهارات اللازم توفرها في الموارد البشرية.
- ضرورة التنسيق مع الجهات المعنية بالقوى العاملة والجامعات عند وضع استراتيجيات التعليم العالي.
- وضع آليات مشتركة مع الجامعات تُعنى بمراقبة نوعيات برامج الجامعة، وتقويمها من أجل تحقيق تطابق أفضل بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل المحلية والدولية.

خامسًا: آليات تنفيذ الاستراتيجية المقترحة:

لترجمة الاستراتيجية المقترحة إلى خطوات تنفيذية وتطبيقها في الميدان يتطلب مجموعة من الآليات تتمثل في:

1. ضرورة إعادة النظر في البرامج التدريبية والتأهلية والمناهج الحالية في الجامعات بالتنسيق مع مؤسسات الأعمال والقطاع الخاص.
2. تنقل الجامعات الاتجاهات الحديثة في ميدان العمل إلى داخل أروقتها؛ حتى لا تتضطر مؤسسات الأعمال إلى تعديل مهارات الخريجين.
3. تقديم حوافز للطلبة وإلى أعضاء الهيئات التدريسية؛ لتشجيعهم على الالتحاق ببرامج تنمية الموارد البشرية داخل الجامعة.
4. تفعيل نظم المعلومات الجامعية لإعطاء الطلبة والأساتذة صورة واضحة من متطلبات خطط التنمية ومواصفات المورد البشري المطلوب لسوق العمل.
5. إشراك القطاع الخاص ومؤسسات الأعمال في الدراسات التي تجريها الجامعة لمعرفة متطلبات سوق العمل في ضوء متطلبات العصر.
6. تطوير نظم مؤسسات التعليم العالي ومناهجها وبرامجها، بما يتفق ومتطلبات خطط التنمية للموارد البشرية.
7. أن تقوم القيادة الجامعية بتعريف الطلبة بطبيعة المهن المختلفة، والقوانين، والضوابط الخاصة بها؛ للانخراط في هذه المهن والتمكن من المنافسة.
8. أن توفر الجامعة للطلبة برامج تدريبية قبل التخرج لتسهيل اندماجهم في سوق العمل.
9. أن توقع الجامعة اتفاقيات تعاون مع مؤسسات الأعمال؛ لتوعية الموارد البشرية بالمهارات المهنية المطلوبة.

المتابعة والمراقبة لتنفيذ الاستراتيجية التربوية المقترحة:

تتضمن هذه المرحلة إجراء الجامعة لعمليات مراجعة وتقويم لأنشطتها الإجرائية سنويًا، إضافة إلى إجرائها مرة كل (5 – 10) أعوام، وتحديد النواتج المستهدفة لكل مؤشر من مؤشرات الأداء لمقارنتها مع النتائج، وتحديد فجوات الأداء، واستراتيجيات التعامل معها بين الأداء الفعلي والمستهدف. وإقامة بنية متطورة للحوكمة الجامعية تناط بها المسؤولية عن مراجعة التقارير السنوية، وتقديم التوصيات والمقترحات لتطبيق الأنشطة المستقبلية. فضلًا عن اقتراح مراجعة وإعادة النظر في الخطة الإستراتيجية.

مدى تحقيق الأهداف للاستراتيجية التربوية المقترحة:

يقترح الباحثان أن تتم عملية التقييم في ضوء مجموعة من المعايير، تتضمن تقييم برامج ومخرجات التعليم الجامعي، وآلية عملها، ويتم وضع المعايير في ضوء معايير الجودة العالمية.

التغذية الراجعة للاستراتيجية التربوية المقترحة:

التغذية الراجعة تتمثل في التقييمات التي تعطي انطباعًا عن ما تم تنفيذه مقارنةً بما هو مستهدف، وآراء ورضا المستفيدين- سواءً- في البيئة الداخلية أو الخارجية على كافة المستويات بالخدمات والبرامج المقدمة، ومقارنتها بالمعايير العالمية المعتمدة. أي لابد من تقديم تغذية راجعة وليس لتنفيد البرامج ومخرجاتها فحسب، بل أيضًا لمستوى توجهاتها الاستراتيجية وتخطيطها وغاياتها المستقبلية.

كما يمكن استخدام الأساليب الأكثر حداثة واستخدامًا في مجال تحليل السياسات العامة بشكلٍ عام، وفي مجال التعليم الجامعي بشكل خاصٍّ، مثل تحليلات الكلفة والفعالية، وتحليل الكلفة والعائد، وتحليل السلاسل الزمنية، وتحليلات تقويم القطاع، والنماذج، مع التركيز الخاص على نظم المعلومات القائمة على الكمبيوتر، مثل نظم معلومات الإدارة التربوية Information System Educational (EMIS) Management، والتقويم Planning, Programming, (PPBES) Budgeting, and Evaiuation.

الفئات المستهدفة من الاستراتيجية التربوية المقترحة:

يؤمل أن تستفيد من نتائج هذه الدراسة الجهات الرسمية الآتية:

- وزارة التعليم العالي الليبية بصفتها الجهة المسؤولة عن رسم سياسة التعليم العالي للجامعات؛ من خلال تزويد أصحاب القرار بسياسات تربوية مقترحة، من شأنها توفير أرضية مناسبة لإجراء عملية تحول الجامعات الليبية من المحلية إلى العالمية، بما يساعد على امتلاكها الميزة التنافسية في البيئة العالمية للتعليم العالي.
- أصحاب القرار في الجامعات الليبية، لاتخاذ ما يرونه مناسبًا للوصول للعالمية، وتعزيز قدرتها التنافسية، من خلال التوجه للتعاون الدولي، والتبادل المعرفي، وعقد اتفاقيات الشراكة والتؤامة مع الجامعات العالمية.
- مركز اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، من خلال فرض تطبيق هذه السياسات على الجامعات كشرط قبول للاعتماد.
- الباحثون والخبراء وطلبة الدراسات العليا.

التحديات المتوقعة التي ستواجه تطبيق الإستراتيجية المقترحة:

هناك تحديات تظهر عند البدء بالتطبيق الفعلي للإستراتيجية المقترحة شأنها شأن الجهود التطويرية، ومن أهم التحديات المتوقعة التي ستواجه تنفيذ هذه الإستراتيجية هي:

1. سيطرة بعض القيادات الجامعية التقليدية وسوء اختيارها.
2. الإجراءات التقليدية في أسس تعيين أعضاء الهيئات التدريسية.
3. مركزية الإدارة والبعد عن المرونة في اتخاذ القرارات من قبل الإدارات الجامعية.

4. الترهل الإداري والواسطة والمحسوبية والفساد الإداري بين المرؤوسين والإداريين في الجامعات.
5. عدم توافر المهارات الشخصية والخبرات لدى القيادات وأعضاء الهيئات التدريسية.
6. ضعف البنية المعلوماتية والإلكترونية والانترنت في الجامعات الليبية، مما يساعد الطلبة وأعضاء الهيئات التدريسية في الحصول على المراجع والقيام بأبحاثهم العلمية، والاتصال مع أقرانهم في الجامعات المحلية والعالمية.
7. شيوع التعليم التقليدي على حساب التعليم المواكب للمستجدات العالمية والتكنولوجية.
8. استنزاف رأس المال البشري، وهجرة العقول للدول المتقدمة، الأمر الذي يعطل التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.
9. ضعف الاستقلال الإداري والأكاديمي للجامعات الليبية.
10. شيوع التعليم التقليدي على حساب التعليم المواكب للمستجدات العالمية والتكنولوجية.

التوصيات:

يوصي الباحثان باعتماد الاستراتيجية المقترحة، انطلاقًا من إنها تحاكي الواقع وانبثقت من تجارب دول رائدة في هذا المجال وأثبتت جدارتها.

المراجع:

- أبو زنط، ماجدة (2018). تنمية الموارد البشرية ودورها في إدارة الإبداع المنظمي، **المؤتمر الدولي الأول (منظمات الأعمالالفرص والتحديات والتطلعات) 27-28 أبريل**، جامعة البلقاء التطبقية، الأردن.
- أبو عاصي، هشام عبدالعزيز (2021). تنمية القيادات الجامعية في تنمية الموارد البشرية بجامعة المجمعة في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، **مجلة العلوم التربوية**، جامعة الملك سعود، 1(1): 80- 140.
- الأسمري، فاطمة (2019). **البحث العلمي في كليات البنات بجامعة المملكة الحكومية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الملك خالد، السعودية.
- ببه، إيمان (2020). القيادة الأكاديمية وأثرها على أداء مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، **شبكة الضياء للمؤتمرات والدراسات**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- البدوي، أمل (2017). رؤية مقترحة لدور القيادات الأكاديمية لتحقيق الميزة التنافسية بجامعة الملك خالد، **المجلة التربوية الدولية المتخصصة**، 11(6):124-145.
- الجحدلي، حسني (2018). **واقع إسهام إدارة المواهب البشرية والأكاديمية بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة من وجهة نظر القيادات الجامعية بها**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- الجادري، عدنان (2021). **تمكين التعليم الجامعي لمواجهة تحديات الثورة الصناعية الخامسة**، مقال على منصة جامعة عمان العربية

https://www.aau.edu.jo/ar/news/tmkyn-altlym-aljamy-lmwajht-thdyat-althwrt-alsnayt-alkhamst.

الدهشان، ياسر (2019). برامج إعداد المعلم لمواكبة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، **المجلة التربوية**، كلية التربيو بسوهاج، 68(5): 3154-3199.

- الشهراني، نورة (2018). واقع إدارة الوارد البشرية فطاع التعليم العالي الفلسطيني من وجهة نظر العاملين، مجلة اتحاد الجامعة العربية للبحوث، 1(23):37-65.
- عبدالنعيم، محمد جاد (2019). **مستقبل الجامعات في ضوء الثورة الصناعية الرابعة**، القاهرة: دار الفكر العربي.
- العتيبي، خالد وعبدالله، أحمد (2020). مدى فاعلية البرامج التربوية في تنمية الموارد البشرية بالجامعات السعودية من وجهة نظر مسؤولي كليات التربية،، **المجلة التربوية الدولية المتخصصة**، 10(5): 166-183.
- العلاونة، عبدالله (2021). **الثورة الصناعية الرابعة ومهن ومهارات الغد ودور الجامعات**، مقال على منصة عمون https://www.ammonnews.net/home.
- القرني، حسن محمد (2021). **تصور مقترح لتفعيل دور القيادات الأكاديمية في تنمية الموارد البشرية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، السعودية.

المراجع الأجنبية:

- Seitova, Dinara (2017). Perspective Effectiveness at a State University in Turkey, International Journal of Leadership in Education, 18(4); 440-463.
- Sivem, Ozturk (2016). Human Resources Management in Educational Faculties of State University in Turkey, International Journal of Enviromental and Science Education,1(5);931-948.

الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا للفترة (1980-2018)

(3)أ. حمزة امحمد المصراتي

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ليبيا للفترة 1980-2018 باستخدام مؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي اللإجمالي (الانفتاح التجاري) والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، ويستند هذا التحليل على نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR وأسلوب التكامل المشترك لجوهانسن، وأظهرت النتائج التجريبية على غياب علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل، في حين أوضحت نتائج العلاقة السببية (الأجل القصير) لجرانجر على وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين متغيرات الدراسة وهذا ما أيدته نتائج تحليل التباين Variance Decomposition .

الكلمات الافتتاحية: النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، نموذج VAR.

---

(3) كلية الإقتصاد – جامعة طرابلس

المقدمة:

إن العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي تم الاتفاق عليه في أغلب المدارس الفكرية الاقتصادية لاسيما الكلاسيك والنيوكلاسيك وأفكارهم الأساسية في في حرية التجارة الخارجية ونظرياتهم الأساسية في التبادل التجاري الدولي كنظرية الميزة المطلقة لأدم سميث ونظرية الميزة النسبية لركاردو والتي لازالت جزء من تطبيقاتها موجودة حتى وقتنا الحاضر، فبالاضافة إلى مختلف نظريات ونماذج التجارة الدولية، تم اللجوء إلى عدد من من الدراسات الاحصائية والتجريبية لدعم أو رفض قضية التجارة الحرة Free trade فمن جهة دافعت مختلف المدارس الفكرية على التجارة الحرة، ومن جهة أخرى عرض المشككون في قضية التجارة الحرة حججا مضادة في الآدبيات الاقتصادية وأوجه القصور المختلفة لتقديرات الدراسات التجريبية، في الواقع يعتقد المتفائلون بالتجارة أنها تعمل على تعزيز كفاءة تخصيص الموارد وتحقيق وفورات الحجم، تسهيل نشر المعرفة، تعزيز التقدم التكنولوجي، وتشجيع المنافسة سواء في الأسواق المحلية أو الدولية والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الأمثلية في عمليات الإنتاج وتطوير المنتجات الجديدة (Buss & Koniger 2012)، وفي هذا الصدد تتوقع نظرية النمو الداخلي Endogenous Growth Theory أن ينمو اقتصاد مفتوح ما بشكل أسرع من اقتصاد مغلق عن طريق تأثير الانفتاح التجاري على التحسينات التكنولوجية، وينجلي ذالك من خلال تلخيص المفاهيم النظرية لعدد من الدراسات الاقتصادية المؤثرة في ميدان التجارة والنمو والتي تؤكد على آليتين رئيسيتين يمكن للتجارة الدولية من خلالهما أن ترفع معدلات نمو البلدان في المدى الطويل، أولهما تمكن التجارة من استخدام أصناف متنوعة وذات جودة عالية من المنتجات الوسيطة والمعدات الرأسمالية (Romer 1987) ، ثانيهما تلعب التجارة دورا هاما كنقاة لتحويل الأثر الانتشاري للمعرفة عبر البلدان (Grossman & Keller 2000) فالبلدان التي تستخدم المنتجات الوسيطة والمعدات الرأسمالية بشكل واسع في عمليات الإنتاج تجني فوائد أكبر بسبب تجسيد تلك المنتجات للمعرفة الأجنبية.

وفي إطار التطورات الحاصلة على مستوى العالم فيما يتعلق بتحرير التجارة التي ابتدأت مع توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT 1947 وانتهت بانشاء منظمة التجارة العالمية WTO والتي تقوم على مبدأ التحرير التدريجي للتجارة بين دول الأعضاء (الفارسي 2008) وحيث أن ليبيا قد تقدمت بطلب الانضمام لمنظمة

التجارة العالمية وقبلت كعضو مراقب في تلك المنظمة، فإنها ستقبل إن عاجلا أم آجلا على تحرير تجارتها الخارجية من كافة القيود الحمائية، وعلى هذا فإن تحري المنافع المحتملة لهذه العملية هو من الأهمية بمكان (الحويج 2017).

إشكالية الدراسة:

على عكس الأدبيات النظرية لا تقدم الأدبيات التجريبية الحالية دليلا واضحا حول العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ففي حين أن العديد من الدراسات تقدم دليلا على أن الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، تجد دراسات أخرى صعوبة في العثور على علاقات إيجابية قوية أو حتى أن هناك علاقات سلبية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، فبعض الدراسات (Rodrik 1999 & Rodriguez 2006) ترى أن المتغيرات التي تمثل السياسة التجارية هي في الغالب غير مترابطة مع النمو، وعلى هذا الأساس تبحث هذه الدراسة في طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنو الاقتصادي، وتحاول الاجابة الدقيقة والشاملة للسؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة الانفتاح التجاري في رفع معدل النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1980-2018؟

فرضيات الدراسة:

وبناء على التساؤل الرئيسي للدراسة فإن هذه الدراسة تقوم على الفرضية الرئيسية:

تساهم التجارة الخارجية إيجابا في معدل النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية الدراسة في كشف وقياس الدور الذي يمكن أن يقوم به الانفتاح التجاري في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا وذالك من خلال الدور الايجابي للتجارة الخارجية ومحاولة تقديم دراسة تحليلية تكمل الدراسة السابقة لدراسة

أحد الموضوعات الهامة والمتمثلة في مدى اسهام الانفتاح التجاري في نمو الاقتصاد الليبي.

أهداف الدراسة:

كما يتمثل الهدف العام للبحث في محاولة معرفة العلاقة بين الانفتاح التجاري ومعدلات النمو الاقتصادي في ليبيا وذالك من خلال تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي وبعض مؤشرات الانفتاح التجاري.

حدود الدراسة:

1- الحدودو المكانية: والمتمثلة في الاقتصاد الليبي.

2- الحدود الزمنية: وهي الفترة الممتدة للدراسة 1980-2018.

منهجية البحث:

نظرا لطبيعة الدراسة ومن أجل الاجابة عن الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات اعتمدنا عن المنهج الوصفي التحليلي وذالك من خلال تحليل وبيان تطور الصادرات والواردات والناتج المحلي في ليبيا، كما اعتمدنا على المنهج القياسي لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

ثانيا: الدراسات السابقة.

نظرا لأهمية هذه الدراسة ومساهمة سياسات الانفتاح التجاري في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فقد تم جلب اهتمام كثير من الباحثين والأكاديميين حول أهمية مثل هذه الدراسات ومعالجتها ومنها ما يلي:

- السواعي (2015)

هدفت تلك الدراسة الى محاولة قياس العلاقة القصيرة والطويلة المدى بين تحرير التجارة والتطور المالي والنمو الاقتصادي في الأردن باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL وكشفت النتائج عن وجود علاقة طويلة الأجل بين نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وتحرير التجارة والتطور المالي بينما أظهرت تأثيرا سلبيا للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والمدى القصير وأظهرت هذه النتيجه أن الانفتاح التجاري لا يعزز النمو الاقتصادي.

- العيني ورمضان (2022):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري (Trade openness) والنمو الاقتصادي (GDP) في ليبيا خلال الفترة من 1980-2018 باستخدام منهجية (TYDL) والتي تعتمد بالأساس على اختبار (MWALD) وقد أوضحت النتائج إلى وجود علاقة سببية في الآجل الطويل في اتجاهين بين المتغيرات قيد الدراسة.

- العبدلي (2005):

أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية خلال الفترة (2001-1960) ولتحقيق ذالك تم تقدير نموذج قياسي تضمن ثلاث متغيرات، الناتج امحلي الاجمالي ومتغيريين تفسيريين هما الصادرات كعامكل اقتصادي خارجي ومتغير الاستثمار كعامل اقتصادي داخلي وأظهرت النتائج معنوية كل من متغير الصادرات والاستثمار كمفسيريين للنمو الاقتصادي في الدول الاسلامية.

- طالب ودليلة (2016):

الغرض من هذه الدراسة هو قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية للفترة من 1980-2013 باستخدام ثلاث مؤشرات تمثيلا للإنفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج ومؤشر الواردات إلى النتائج ومؤشر مجموع الصادرات والوارات إلى النتائج ومؤشر معدل الدخل الفردي الحقيقي كمؤشر للنمو باستخدام طريقة المربعات الصغرى النصححة كليا (Fully-Modified OLS) وأظهرت النتائج عن وجود علاقة طويلة المدى بين معدل الدخل الفردي الحقيقي وتحرير التجارة كما أظهرت النتائج أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبينت هذه النتيجة أن الانفتاح التجاري لا يعزز النمو الاقتصادي في الجزائر.

(2013) Afzal,Malik,Butt

من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL على الاقتصاد الباكستاني للفترة الممتدة من 1970-2009 أسفرت النتائج الدور الايجابي للإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الباكستان وخاصة مع التحكم في معدلات التضخم.

(2016) Jamilah

حاولت الدراسة تحديد اتجاه العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي لمجموعة من الدول المختارة والتي تشمل كل من منظمات التعاون الاقتصادي والتنمية وبعض من الدول النامية للفترة الممتدة من 1977-2011 وذالك باستخدام منهجية العزوم المعممة

(GMM) وكشفت النتائج التجريبية عن علاقة سببية ثنائية الاتجاه لكل من البلدان النامية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

(2014)Sandra, Gustavo

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL الذي قدمه pesaran (2001) على الاقتصاد الإيراني خلال الفترة 1961-2006 أظهرت النتائج على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ذات دلالة احصائية موجبة بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي في إيران، غير أن تأثير الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات غير معنوي.

(20014) Nowbutsting

يحاول هذا البحث إبراز أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على عينة متكونة من 15 دولة باستخدام نماذج panal data وباستعمال ثلاث مؤشرات للانفتاح التجاري، نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي، مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي وأظهرت النتائج إلى وجود أثر ايجابي ومعنوي لمؤشرات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

ثالثا: واقع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في ليبيا.

أدركت معظم الدول مدى أهمية سياسة الانفتاح التجاري لما لها من دور رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومدى انعكاس هذه السياسة بصورة إيجابية على اقتصادياتها، فمن خلال هذا العنصر سنحاول معرفة ماهية الدور الذي تلعبه هذه السياسة وكذا الأداء التجاري الليبي خلال فترة الدراسة.

1- أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي (تأثير الصادرات):

إن نظرية الاستقرار وفرضية المنافذ تدعم النظرة التي تقول بأن هناك تأثير ايجابي نتيجة للتوسع في الصادرات على النمو، في حين يرى الاقتصادي Kravis أن النمو الاقتصادي تؤثر فيه العوامل الداخلية أكثر من العوامل الخارجية فهو يري أن أثر الصادرات على النمو ثانوي ولا يمكن أن يكون أساسي (Milner 1988).

ويذكر (Thirwall1989) أن الأقطار الأسيوية التي شهدت نهضة تنموية كان بسبب نمو صادراتها الصناعية بالاضافة إلى أن هناك اتفاق بين المنظرين الاقتصاديين على أنه في القرن التاسع عشر كانت الصادرات تعتبر بمثابة آلة النمو حيث لم يقتصر دورها في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية بل امتد في نقل النمو الاقتصادي من قطر لآخر، وعلى هذا فإن تنمية الصادرات تؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الأمثل ومن تم زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لصالح القطاعات ذات الميزة النسبية وفقا لمبدأ الميزة النسبية ل ريكاردو، كما تؤدي عملية التوسع في الصادرات إلى زيادة المنافسة الشديدة بين المشاريع (2014 الشوربجي، حواس، اليوسفي).

2- أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي (تأثير الواردات):

تعتبر الواردات الجانب الآخر للسياسة التجارية ويؤكد الفكر الاقتصادي على أهمية الواردات بوصفها أداة مهمة للنمو الاقتصادي خاصة للبلدان النامية، فهي وسيلة الاقتصاد الوطني في الحصول على مختلف السلع الانتاجية غير المتوفرة محليا، كما أنها وسيلة لتأمين الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية التي لا يمكن توفيرها محليا، كما أن الواردات تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي فهي تساهم في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية من حيث التمويل بالمواد والسلع الصناعية والاستهلاكية (عصام2018)

3- تطور أداء ونمو الناتج المحلي الاجمالي:

يتضح من مؤشر الناتج المحلي الاجمالي أنه قد حقق ارتفاعا ملحوظ بشكل عام إلا أن الانخفاض في المؤشر ذاته مند عام 1980 وحتى عام 2000 كان نتيجة العديد من العوامل التي مر بها الاقتصاد الليبي خلال فترة الحصار الامريكي ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي يدل على إرتفاع إيرادات القطاع النفطي الذي تعتمد عليه ليبيا كأبرز وأهم مصادر الدخل، ثم ازداد الناتج نظرا للتوسع في الأنشطة الاقتصادية على مستوى القطاعات ككل منذ عام 2000 ليصل إلى أعلى

مستوى له في عام 2010 ولكن انخفض الناتج ليصل مستويات دنيا خلال العام 2013- 2016 نتيجة للركود العميق مدفوعا بالانتاج النفطي المحدود (0.6 مليون برميل ف اليوم مقابل 1.6 مليون برميل في اليوم) تمكن الاقتصاد الليبي من زيادة الانتاج بشكل كبير فوق مليون برميل في المتوسط خلال 2017-2018، ونتيجة لذالك بلغ نمو اجمالي الناتج المحلي في المتوسط 55% خلال 2017-2018.

جدول رقم (1) مؤشر الانفتاح التجاري للفترة 1980-2018

Openness trade	Import / GDP	Export / GDP	GDP	Years
0.8050	0.1900	0.6148	10553.8	1980
0.8059	0.2820	0.5239	8798.8	1981
0.6754	0.2378	0.4375	8932.40	1982
0.6346	0.2096	0.4248	8511.7	1983
0.6589	0.2359	0.4228	7804.7	1984
0.6189	0.1546	0.4642	7852.1	1985
0.5383	0.1890	0.3493	6960.7	1986
0.6072	0.2126	0.3946	6011.6	1987
0.5794	0.2719	0.3091	6168.0	1988
0.5399	0.2051	0.3347	7191.0	1989
0.6373	0.1832	0.4541	8246.9	1990
0.6020	0.2581	0.3438	8757.3	1991
0.5448	0.2318	0.3130	9231.3	1992
0.5694	0.2827	0.2866	9137.7	1993
0.3138	0.2433	0.2773	9670.8	1994
0.4922	0.2013	0.2908	10672.3	1995

Openness trade	Import / GDP	Export / GDP	GDP	Years
0.4902	0.2080	0.2822	12327.3	1996
0.4722	0.1985	0.2737	13800.5	1997
0.3740	0.1798	0.1942	12610.6	1998
0.3940	0.1562	0.2378	14075.2	1999
0.4479	0.1141	0.3338	18456.9	2000
0.4594	0.1601	0.2992	18079.1	2001
0.8792	0.3663	0.5129	25914.1	2002
0.9173	0.2958	0.6215	31731.8	2003
0.9883	0.3153	0.6730	41577.0	2004
1.0410	0.2790	0.7620	56213.0	2005
0.9016	0.2064	0.6952	80729.9	2006
0.9346	0.2431	0.6915	89260.3	2007
1.0070	0.2537	0.7534	102242.9	2008
1.0472	0.3902	0.6571	70493.3	2009
1.0060	0.3429	0.6631	92978.2	2010
0.7764	0.2874	0.4890	47549.5	2011
0.9693	0.2864	0.6829	112591.0	2012
1.2718	0.5408	0.7310	79952.6	2013
1.4674	0.8978	0.5696	43030.2	2014
1.2874	0.7750	0.5124	29270.1	2015

Openness trade	Import / GDP	Export / GDP	GDP	Years
1.0069	0.5655	0.4414	21300.0	2016
0.9421	0.3380	0.6041	43402.5	2017
1.0089	0.3189	0.6900	59000.0	2018

المصدر: مصرف ليبيا المركزى، التقارير السنوية، اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

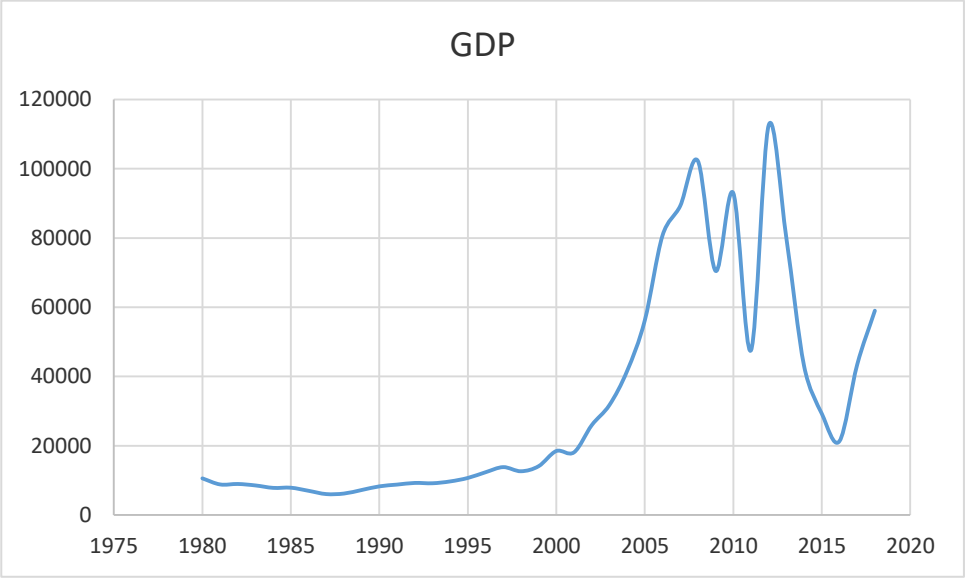

شكل رقم (1) تطور الناتج المحلي الاجمالي

4- تقييم مساهمة الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي:

أ- مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي:

تعبر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي عن مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في حجم النشاط الاقتصادي، أي تبرز أهمية دور السلع والخدمات المصدرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي، فكلما ازدادت هذه النسبة كلما كانت درجة

اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على الخارج عالية، إذ بلغ متوسط نسبة الصادرات إلى الناتج خلال الفترة 48% وبالمقارنة بالمعيار الطبيعي الذي حدده بعض الاقتصاديين أن نسبة 25% فأكثر تعد مؤشر على الانفتاح، وبالتالي تعتبر هذه القيمة مرتفعه بالنسبة للبلدان التي تستمد نسبة كبيرة من دخلها القومي من إنتاج سلعة أولية تصدرية واحدة.

شكل رقم (2) نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي

أ- مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي:

يعد هذا المؤشر ذا دلالة مهمة فيما يتعلق بمدى اعتماد الدولة على الخارج في مقابلة الطلب المحلي من السلع والمنتجات، وتمثل نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي مؤشرا يعكس درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، كما أن ارتفاع هذه النسبة لدولة ما قد يكون دلالة على مدى تبعية تلك الدولة، وقد أعتبر

اقتصاد الدولة منفتحا للخارج إذا شكلت الواردات نسبة تزيد عن 21% من الناتج المحلي الاجمالي، وبلغ متوسط هذه النسبة 29% خلال الفترة، مما يعني أن أكثر من ربع الطلب الكلي على السلع والخدمات تم تلبيته باللجوء إلى الاستيراد.

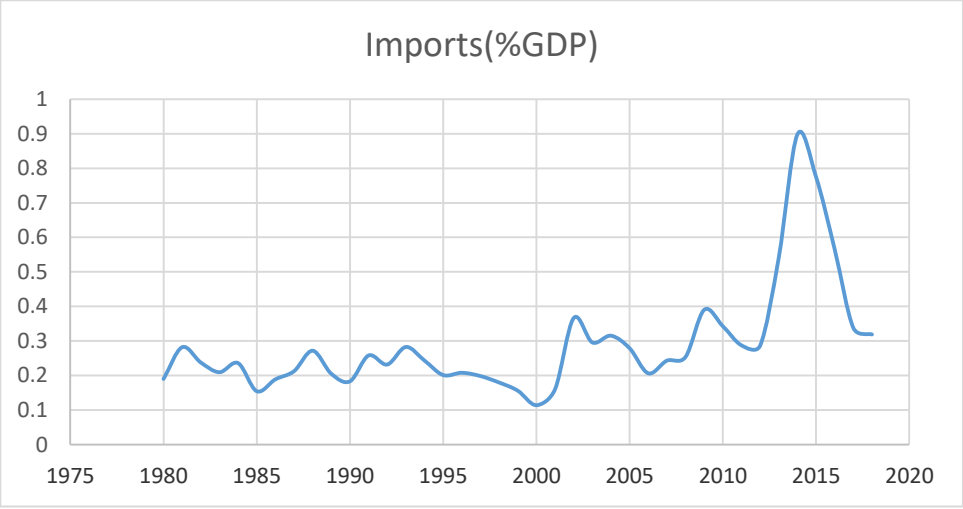

شكل رقم (3) نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي

أ- مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي:

بالنسبة لهذا المؤشر نسبة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) إلى االناتج المحلي الاجمالي تعتبر ارتفاع النسبة إلى 45% فأكثر دلالة على الانفتاح التجاري وإذا ما طبقنا هذا المقياس يتضح أن الاقتصاد الوطني منفتح بمعدلات بلغت في المتوسط 76% وهذا يبين لنا درجة انكشاف الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي ومدى تأثير السياسات الاقتصادية الخارجية على الاقتصاد المحلي وقدرته على رسم سياسة اقتصادية مستقلة نسبيا عن التطورات الخارجية.

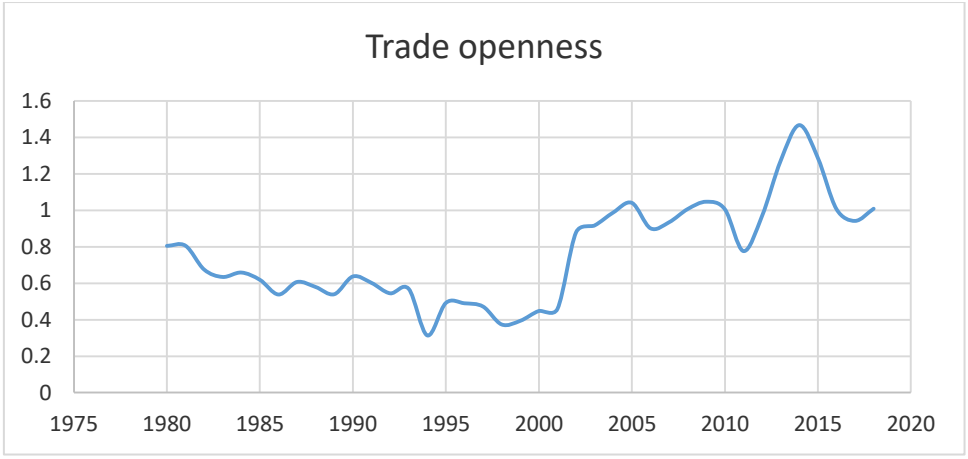

شكل رقم (4) الانفتاح التجاري

رابعا: منهجية البحث.

لبيان اتجاه وطبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري و نمو الناتج المحلي الاجمالي ينبغي النظر إليها في إطار نموذج ديناميكي احتمالي وهو ما يعبر عنه بنموذج VAR حيث تعالج تلك النماذج كل المتغيرات بصورة متماثلة مع إدخال فترات إبطاء زمنية لكل المتغيرات في كل المعادلات ليعطي للنظام الطبيعة الديناميكة، ومن خلال إدخال عنصر الزمن بعين الإعتبار فإن هذه النماذج من شأنها أن تميز بين الاستجابة القصيرة الأجل والاستجابة طويلة الأجل للمتغير التابع لوحدة التغير في قيمة المتغيرات المستقلة، وبسبب اعتماد هذه النماذج على حالات التباطؤ الزمني فهذا يتطلب الاعتماد

على معيار لتحديد فترات الابطاء الزمني في الاختبار وتحديد النموذج الأفضل كاختبار معيار AIC , Schwarz , Likelihood وتكون معادلة متجهة الانحدار الذاتي لنموذج بسيط ثنائي المتغير كالتالي:

$$x_{1t} = u_1 + \varphi_{11}x_{1t-1} + \varphi_{12}x_{1t-2} + \varphi_{21}x_{2t-1} + \varphi_{22}x_{2t-2+}e_{1t}$$

$$x_{2t} = u_2 + \gamma_{11}x_{1t-1} + \varphi\gamma_{12}x_{1t-2} + \gamma_{21}x_{2t-1} + \gamma_{22}x_{2t-2+}e_{2t}$$

ويمكن التعبير عن ذالك مصفوفيابالنموذج التالي:

$$\begin{pmatrix} x_{1t} \\ x_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} u_1 \\ u_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varphi_{11} & \varphi_{21} \\ \gamma_{11} & \gamma_{21} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} x_{1t-1} \\ x_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varphi_{12} & \varphi_{22} \\ \gamma_{12} & \gamma_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} x_{1t-2} \\ x_{2t-2} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} e_{1t} \\ e_{2t} \end{pmatrix}$$

وأيضا:

$$\begin{pmatrix} x_{1t} \\ x_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} u_1 \\ u_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varphi_{11} & \varphi_{21} \\ \gamma_{11} & \gamma_{21} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} L\, x_1 \\ L\, x_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varphi_{12} & \varphi_{22} \\ \gamma_{12} & \gamma_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} L^2 x_1 \\ L^2 x_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} e_{1t} \\ e_{2t} \end{pmatrix}$$

$$\begin{pmatrix} x_{1t} \\ x_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} u_1 \\ u_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varphi_{11} & \varphi_{21} \\ \gamma_{11} & \gamma_{21} \end{pmatrix} L \begin{pmatrix} x_1 \\ x_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varphi_{12} & \varphi_{22} \\ \gamma_{12} & \gamma_{22} \end{pmatrix} L^2 \begin{pmatrix} x_1 \\ x_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} e_{1t} \\ e_{2t} \end{pmatrix}$$

$$\left(\begin{pmatrix}1 & 0\\ 0 & 1\end{pmatrix} - \begin{pmatrix}\varphi_{11} & \varphi_{21}\\ \gamma_{11} & \gamma_{21}\end{pmatrix} L - \begin{pmatrix}\varphi_{12} & \varphi_{22}\\ \gamma_{12} & \gamma_{22}\end{pmatrix} L^2\right)\begin{pmatrix}x_{1t}\\ x_{2t}\end{pmatrix} = \begin{pmatrix}u_1\\ u_2\end{pmatrix} + \begin{pmatrix}e_{1t}\\ e_{2t}\end{pmatrix}$$

$$X_t = U + \sum_{i=1}^{p} \emptyset_i x_{t-1} + U_t$$

النمذجة القياسية وطريقة التقدير

متغيرات الدراسة:

النمو الاقتصادي (GDP): معبرا عنه بقيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (as proxy) ويشير إلى زيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج مقاسا ب GDP المطلق أو النسبي.

الانفتاح التجاري (OPEN): يدل هذا المؤشر على درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي بالإضافة إلى الأهمية التي تحتلها التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي.

عرض السلاسل الزمنية

نبدأ بالتعرف على الشكل البياني لكل من السلسلتين، حيث يظهر الشكل بصورة واضحة عدم استقرار السلسلتين

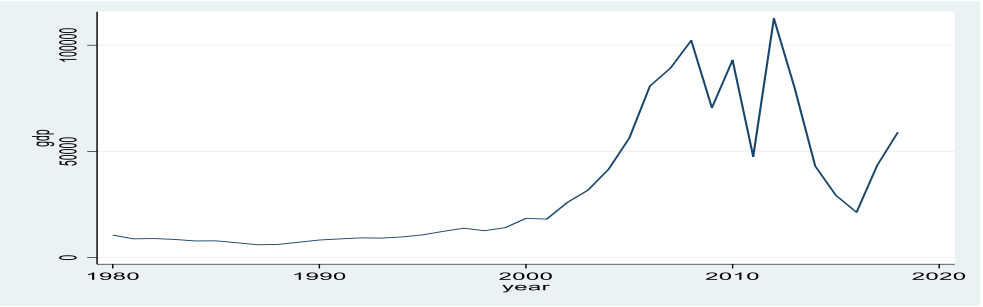

شكل رقم (5) سلسلة تطور (GDP)

شكل رقم (6) سلسلة تطور (OPEN)

جدول رقم (2) نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF)

		GDP	OPEN	DGDP	DOPEN
With constant	**t.statistic**	-1.7852	-1.4140	-8.498	-5.3223
	Prob.	0.3819	0.5653	0.0000***	0.0001***
With constant&Trend	**t.statistic**	-2.7101	-2.9752	-8.3739	-5.2965
	Prob.	0.2385	0.1525	0.0000****	0.0006***
Without constant&Trend	**t.statistic**	-.09238	-0.2501	-8.5601	-5.3901
	Prob.	0.3099	0.5894	0.0000***	0.0000***

*** Denotes significance level at 1%

وبعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار (ADF) تبين أن جميع المتغيرات غير ساكنة في المستوى أي أن معاملاتها لها جذر الوحدة، بينما وصلت لمرحلة السكون والاستقرار بعد أخذ الفرق الأول لها عند مستوى معنوية 1% ونستنتج من ذالك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى I (1).

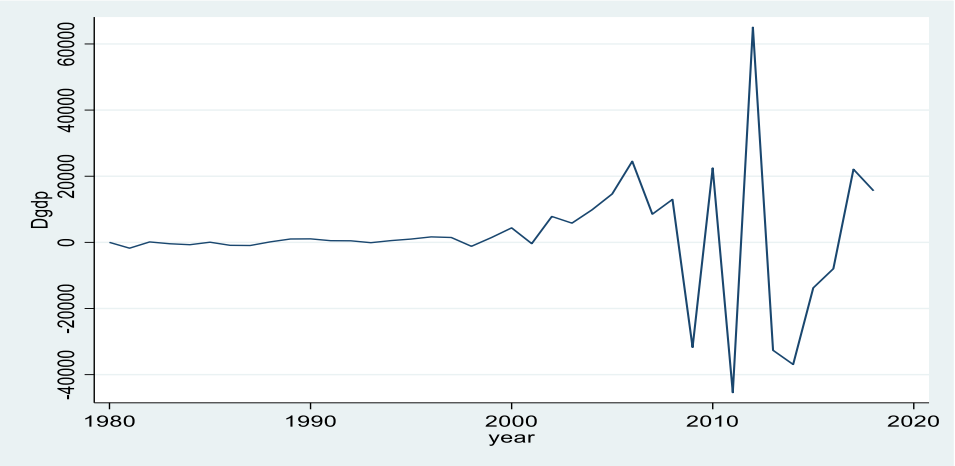

شكل رقم (7) سلسلة الفروق الأولى (Dgdp)

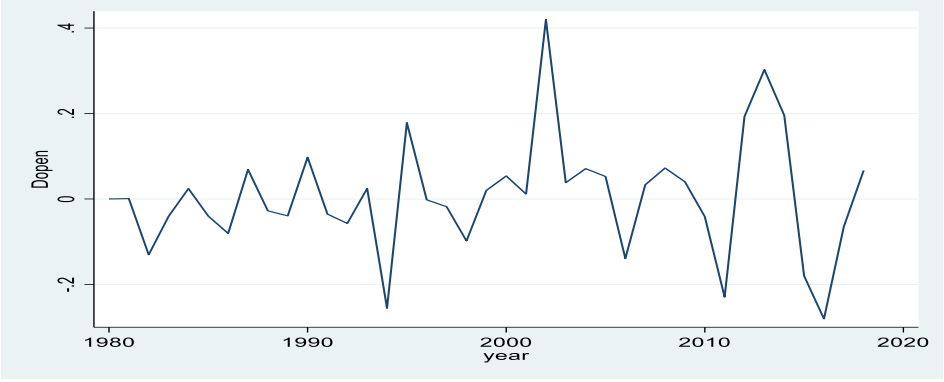

شكل رقم (8) سلسلة الفروق الأولى (Dopen)

اختبار التكامل المشترك: سيتم الكشف عن التكامل المشترك من خلال تحليل Johansen maximum likelihood Procedure وذالك من خلال اختبارين هما Trace test & Max-Eigen test value.

تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج (VAR).

من أجل اختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ بالاعتماد على عدد من المعايير والمتمثلة في Akaike,Schwarz,Hannan-Quinn,Final prediction error, ومن خلال الجدول نجد أن أغلب المعايير تشير إلى أن معامل التباطؤ هو (lag=2) وبالتالي فإن k=2 .

جدول رقم (3) تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني وفقا لتحليل (VAR)

HQ	SC	AIC	FPE	LR	Lag
23.40	23.64	23.37	487276	AN	0
21.41	21.58*	21.32	623243.	75.22*	1
21.32*	21.70	21.26*	590506.*	8.649	2
21.50	21.90	21.28	609289.	5.722	3

وبتطبيق طريقة Johansen-Jeselius عندا هذه الدرجة من الإبطاء تم إيجاد النتائج التالية:

القيم الذاتية المقدرة هي: $\lambda_1 = 0.264$ $\lambda_2 = 0.024$

وعليه نحسب إحصائية (Johansen):

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{k} ln(1 - \lambda_i)$$

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{k} ln(1 - \lambda_1) + ln(1 - \lambda_2)$$

$$\lambda_{trace} = -37 \sum_{i=r+1}^{k} ln(1 - 0.264) + ln(1 - 0.024) = 12.29$$

نلاحظ بأن القيمة الحرجة تساوي 15.49 وهي أكبر من الإحصاءة المحسوبة 12.29 كما أن الاحتمال الحرج 0.14 أكبر من 5% إذا نقبل فرضية العدم أي أن رتبة المصفوفة تساوي صفر ويعني ذالك عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري عند مستوى معنوية 5%، كما تم التوصل إلى نفس النتيجة من خلال القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalue test) قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي شعاع للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

جدول رقم (4) اختبار التكامل المشترك بين GDP و OPEN

Rank	Eigenvalu	C-value	P-value	Trace test	C-value	P-value	Conclusion
0	0.264	14.264	0.136	12.295	15.494	0.143	No-Reject
1	0.024	3.841	0,336	0.924	3.841	0.336	No-Reject

معايرة نموذج VAR للمتغيرات المعتمدة:

من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR يعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى وفقا لمدة التباطؤ المحددة والمعادلة التالية توضح ذالك:

DGDP = - 0.241809565348*DGDP (-1) + 0.6430057529*DGDP (-2)
+ 0.261860130286*DOPEN (-1) - 0.603769941728*DOPEN (-2) +
498.616959981 $R^2 = 0.55, F_{cal} = 15.342$

DOPEN = 0.0582186325526*DGDP (-1) + 0.407466229419*DGDP (-2) -
0.286970010654*DOPEN (-1) - 0.4541999848*DOPEN (-2) +
1010.25747165 $R^2 = 0.51, F_{cal} = 13.739$

اختبار استقرارية النموذج:

لأجل التأكد من استقرارية النموذج نستعمل الاختبار الخاص بالجذور العكسية (Inverse Root) ويعد النموذج مستقر إذا كانت جميع الجذور أقل من واحد أي نها تقع داخل دائرة الوحدة والشكل التالي يبين أن كل الجذور ذات قيمة أدنى من الواحد، وهي تقع جميعها داخل دائرة الوحدة.

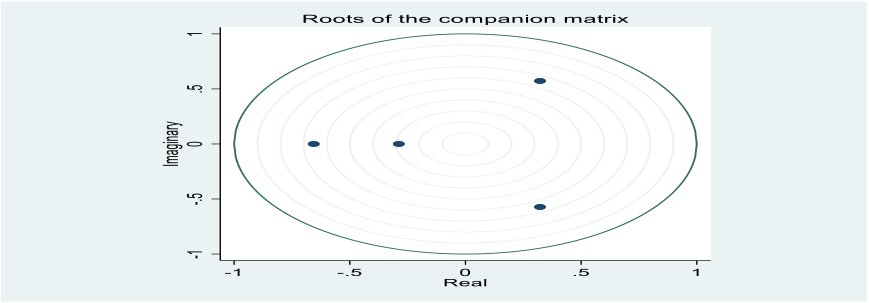

شكل رقم (9) نتائج اختبار استقرارية النموذج

اختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء:

من أجل التحقق من صحة النموذج يجب أن نتأكد من أن البواقي غير مرتبطة ذاتيا ومن خلال الشكل التالي نلاحظ وجود بعض النتوءات (Spike) خارج حدود الثقة (2 std.Err) اشارة لعدم تحقق شرط اسقلالية الأخطأ.

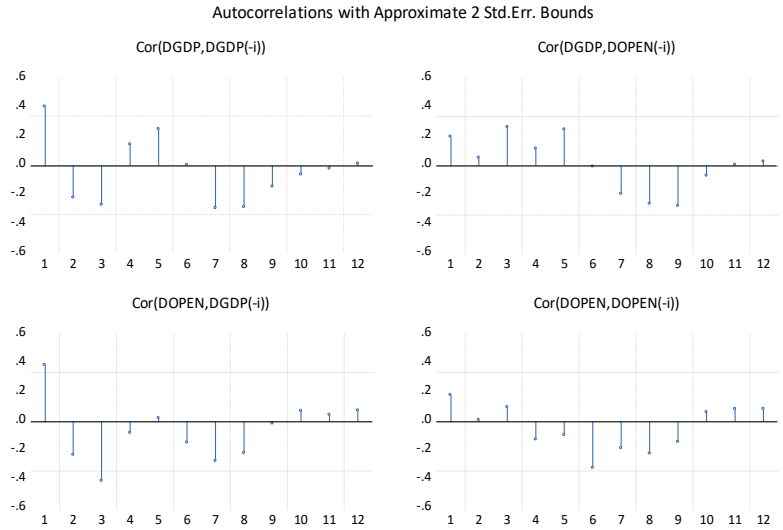

شكل رقم (10) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

تحليل ديناميكية النموذج المقدر:

اختبار السببية: يظهر الجدول رقم (5) أن المتغير D(open) يسبب المتغير D(GDP) مع اثنين فجوات زمنية عند مستوى دلالة 5% إذ أننا نرفض فرضية العدم التي تقول إن المتغير D(open) لا يسبب المتغير D(GDP)، كما أن المتغير D(GDP) يسبب المتغير D(open) عندا مستوى دلالة 5% أي أن هناك علاقة سببية في إتجاهين (Bi-directional).

جدول رقم (5) اختبار السببية ل جرانجر بين GDP و OPEN

P-value	F-statistic	Obs	Null Hypothesis
0.017	4.631	36	D(OPEN) does not granger cause D(GDP)
0.044	3.437	36	D(GDP) does not granger cause D(OPEN)

تحليل دوال الاستجابة:

إن حدوث صدمة في إحدى المتغيرات يحدث أثرا في باقي المتغيرات الأخرى، وبما أن موضوع دراستنا هو النمو الاقتصادي معبرا عنه بـــ (الناتج المحلي الإجمالي) فإننا سنبحث حول أثر حدوث صدمات منفردة في المتغيرات الخارجيه وآثارها على المتغير الداخلي، بمعنى آخر مدى استجابة معدل الناتج المحلي الإجمالي للصدمات المرتبطة بمعدل الناتج نفسه ومعامل الانفتاح التجاري، ومن خلال الشكل رقم (11،12) نلاحظ:

-أثر صدمة الناتج المحلي الإجمالي Dgdp بمقدار انحراف معياري واحد على الناتج المحلي الاجمالي نفسه أدت إلى استجابة فورية متذبذبة في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين الارتفاع والإنخفاض حتى الفترة الثامنة ثم تستقر على باقي فترة الإستجابة.

-عندا حدوث صدمة سلبية في معامل الانشكاف الخارجي Dopen بمقدار انحراف معياري واحد كان لها أثر إيجابي على الناتج عند الفترة الرابعة ثم بعد ذالك تستقر عندا مستويات منخفضة سالبة.

وبانعدام الصدمات لكلا النموذجين اشارة على أن هذه الصدمات مؤقته حيث يلغي بعضها البعض في الأجل الطويل (استقرارية النموذج).

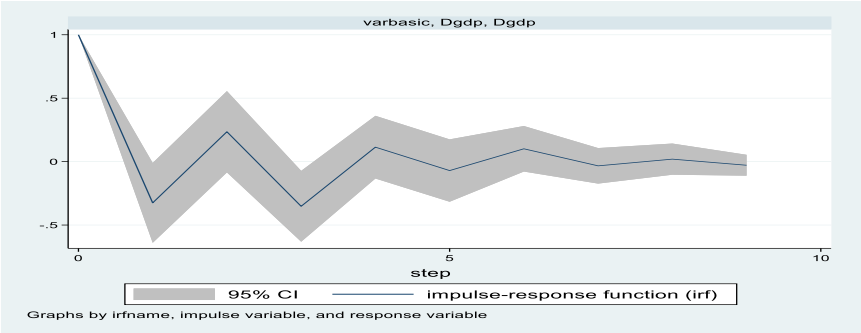

شكل رقم (11) استجابة Dgdp لصدمات تنبؤية لمتغيرات النموذج

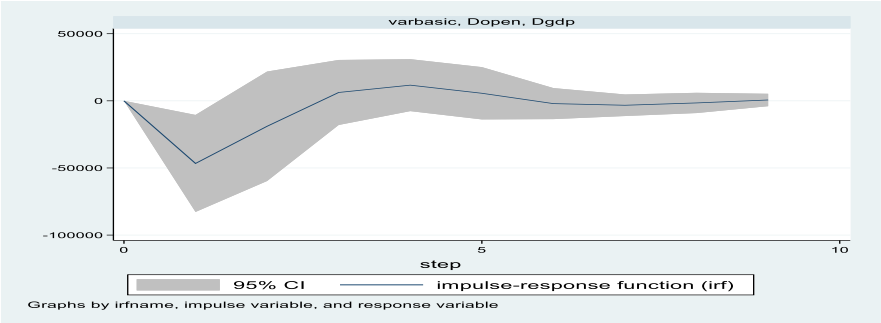

شكل رقم (12) استجابة Dopen لصدمات تنبؤية لمتغيرات النموذج

تحليل تباين الخطأ لنموذج GDP:

يشير تحليل التباين إلى التحركات في سلسلة معينة الناجمة عن صدماتها الخاصة مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في النظام، ففي المدى القصير (السنة الثانية المستقبلية) فإن 92.03% من تباين خطأ التنبؤ لمعدل الناتج المحلي الإجمالي ترجع إلى صدماته الخاصة في حين يساهم الانفتاح التجاري بحوالي 7.96% في تفسير تباين خطأ التنبؤ وترتفع النسبة خلال السنة الخامسة لتصل إلى 52.34% في حين يساهم الناتج بحوالي 47.65% في تفسير التنبؤ الخاص به وتستمر هذه النسب تقريبا حتى السنة العاشرة المستقبلية.

جدول رقم (6) نتائج تحليل خطأ التنبؤ بمتغير GDP

	Variance Decomposition of GDP		
DOPEN	DGDP	S.E.	Period
0.000000	100.0000	13921.42	1
7.964880	92.03512	14514.56	2
43.67407	56.32593	18630.64	3
49.88620	50.11380	19840.03	4
52.34029	47.65971	20344.66	5
52.68685	47.31315	20424.15	6
52.82245	47.17755	20453.95	7
52.84681	47.15319	20459.44	8
52.86007	47.13993	20462.36	9
52.86312	47.13688	20463.04	10

الخاتمة:

إن الهدف الأساسي من هذا الدراسة هو تحديد العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1980-2018 وذالك بالاعتماد على المنهج القياسي والمتمثل في اختبارات السببية (Granger) ومنهجية التكامل المشترك Johansen-Jeselius وتحليل العلاقة الديناميكة باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- بالرغم من الانفتاح التجاري الكبير لليبيا على العالم الخارجي إلا أنه لا يزال يعاني من أحادية التصدير ومشاكل التبعية للريع النفطي.

2- الأثر الإيجابي للإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ليبيا كان سببه ارتفاع الصادرات النفطية وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية مما ولد عوائد مالية كبيرة.

3- شهد الانفتاح التجاري في ليبيا خلال الفترة 1980-2018 تذبذبا واضحا في قيمها متأثرا بالصدمات النفطية العالمية الناتجة عن الأزمات العالمية.

4- أظهرت نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك على غياب علاقة الأجل الطويل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

5- بينت نتائج اختبار السببية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية متبادلة بين متغيري الدراسة وهذا يتفق مع النظرية الداخلية القائلة بأن زيادة الانفتاح تؤدي إلى نمو أعلى مما يؤدي إلى توسيع الانفتاح.

6- دلت نتائج تحليل التباين ودوال الاستجابة على مساهمة الانفتاح التجاري المتمثل خصوصا في الصادرات في تفسير النمو الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا.

7-يعتبر الاقتصاد الليبي اقتصاد منفتح على العالم الخارجي غير أن مكاسب هذا الانفتاح يبقى مرهون من التبعيه شبه المطلقة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمي وهو المحرك الأساسي لكل من معدلات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

التوصيات:

1- العمل على تنمية وتنويع قائمة الصادرات للمحافظة على الأثر الإيجابي للانفتاح االتجاري والاستفادة من المزايا الذي يمنحها الانفتاح.

2- تغيير هيكل الواردات من السلع الاستهلاكية والكمالية للسلع الإنتاجية أو الوسيطة للاستفادة منها في القطاعات الاقتصادية المختلفة لاسيما قطاع النفط والغاز.

3- البحث على سياسات جديدة لبناء اقتصاد صامد أمام التقلبات الاقتصادية والتخطيط لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المراجع:

المراجع اللغة العربية:

- أمين حواس، مجدي الشوربجي، يوسفي رشيد (2014) أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، أدلة تجريبة من بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 16، 36-7 2014.
- لسواعي، خالد محمد (2015) أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1 2015.
- الحويج، حسين (2017) أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ليبيا، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية المستدامة في ليبيا، جامعة المرقب، الخمس 2017.
- الفارسي، عيسى حمد (2008)، انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية وتأثيراته المحتملة على قطاع التجارة الخارجية، مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، 28، 2008.
- العبدلي، عابد بن عابد (2005) تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر، المجلد 9 العدد 27 2005.
- طالب، دليلة (2016) أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1980-2013، المجلة الأردنيةللعلوم الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2 2016.
- عصام اسماعيل (2018) قياس فاعلية الواردات في التأثير على النمو الاقتصادي في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العليا – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 3 2018.
- فراس حسين علي الصفار (2023) قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة بن خلدون للدراسات والأبحاث، مجلد 3، العدد 6.
- تقارير مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، اعداد متفرقة.
- صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية والإحصائية.

- Afal M,Malik M,Butt (2013). Openness, Inflation and growth Relationship in Pakistan, and application of ARDL Bound Testing approach, Pakistan economic and social review 51(01):13-53.
- Sandra T,Gustavo B(2014). Dynamic estimation of the relationship between trade openness and output growth in asia, Journa of Asian economics 2014.
- Jamilah idris (2016).Trade openness and economic growth: a causality test in panel perspective. International journal of business and society.290-281.
- Buss,M and Koniger,J (2012) Trade and economic growth: A real examination of the empirical evidence , Hamburg institute of international economics (123) , pp 1-124.
- Grossman,G and Helpman,E (1990) Comparative advantage and long run growth American economic review, Vol 80,pp796-815.
- Romer, R and Rodric, D (2004) Rule of low, democrasy openness and income: estimating the interrelationships, Neper working paper series (10750) pp1-28.
- Nowbutsing , Baboo(2014). Theimpact of openness on economic growth: case of Indian ocean rim countries, Journal of economics and development studies, 2(02).

"دوافع واحتياجات العمل وأثرها على الرضا الوظيفي"
دراسة ميدانية بالمركز الوطني لعلاج أمراض السكر والغدد الصماء/ طرابلس بالإدارات الوسطى بالمركز

(4) أ. فتحية علي محمد الدرويش

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الدوافع واحتياجات العمل على الرضا الوظيفي لدى العاملين بـالإدارات الوسطى بالمركز الوطني لعلاج أمراض السكر والغدد الصماء/ طرابلس، حيث أكد العلماء على أهمية مجال الدوافع وعلاقته بعملية رفع كفاءة وفاعلية العامل من أجل رفع مستوى الإنتاج أو تقديم الخدمات، ويمكن الاستفادة من مجال الدوافع في عمليات التخطيط وإعادة التنظيم في المنظمات المهنية المختلفة عامة وفي مجال إدارة الأعمال خاصة.

ومن خلال استخدام صحيفة الاستبيان وفقاً لجدول مورقان حيث كانت عينة البحث من الأفراد العاملين بالمركز الوطني لعلاج أمراض السكر والغدد الصماء/ طرابلس بالإدارات الوسطى، وقد تم توزيع عدد (60) استمارة استبيان على العينة، حيث بلغ عدد الاستمارات التي تم تجميعها (50) استمارة، أي بنسبة 83 % من حجم العينة وهذا يعني نسبة الفاقد من عدد الاستمارة الكلي هو (17%).

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من انتائج أهمها: إن العاملين بالمركز (محل الدراسة) اغلبهم يواجهون مشاكل تستدعي تلبية احتياجاتهم ورغباتهم بتحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة المرتب الشهري بما يتوافق مع غلاء المعيشة. وقلة وجود الدافع والحافز للعاملين مما يؤثر على مستوى الرضا الوظيفي لديهم.

وفي حدود هذه النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها: التأكيد على إدارة المركز حل المشاكل المهنية المختلفة من خلال اتباع أنظمة علمية وتقنيات متطورة وحديثة خاصة باحتياجات ومتطلبات العاملين بها.

أن تولى اهتماماً كبيراً بتقديم حوافز تشجيعية للعاملين الإكفاء لزيادة قدرتهم على العطاء وللرفع من مستوى رضاهم وأدائهم الوظيفي.

4- كلية العلوم والتقنيات الطبية/ طرابلس

Abstract:

This study aims to identify the impact of work motives and needs on job satisfaction among employees in the middle management at the National Center for Diabetes and Endocrinology / Tripoli. Scholars have emphasized the importance of motivation and its relationship to enhancing the efficiency and effectiveness of employees in order to improve productivity levels or the quality of services provided. The concept of motivation can also be utilized in organizational planning and restructuring processes in various professional institutions in general, and in business management in particular.

Using a questionnaire prepared according to Morgan's table, the research sample consisted of employees working in the middle management at the National Center for Diabetes and Endocrinology / Tripoli. A total of 60 questionnaires were distributed to the sample, and 50 valid questionnaires were retrieved, representing 83% of the total sample size. This implies a loss rate of 17% of the total number of distributed questionnaires.

The study concluded with several findings, the most important of which are: most employees at the Center (the subject of the study) face problems that require meeting their needs and desires, such as improving their standard of living by increasing their monthly salaries in line with the rising cost of living. Additionally, the lack of motivation and incentives among employees negatively affects their level of job satisfaction.

Based on these results, the study provided a set of recommendations, the most important of which are: the necessity for the Center's management to solve various professional problems through the application of scientific systems and advanced, modern techniques that address the needs and requirements of its employees; and the importance of paying

special attention to offering motivational incentives for efficient employees in order to enhance their productivity and raise their level of job satisfaction and performance.

المقدمة:

يمكن القول بأن الدوافع تمثل البواعث الأصلية لتصرفات الأفراد العاملين، فالأفراد لهم حاجات معينة يريدون اشباعها، والفرد عندما تتولد لديه حاجة معينة فإنه يعبر عنها بدافع معين، وبهذا الخصوص يشير " كيث ديفيز " إلى أن الدوافع ماهي إلا تعبير عن حاجات الفرد، لذلك فهي شخصية وداخلية، في حين الحوافز – من جانب آخر – تكون خارجة عن الفرد ذاته، فهي تمثل عوامل مؤثرة خارجية موجودة في بيئة الفرد، فمثلاً عندما تقوم الإدارة بمنح العاملين حوافز معينة فإنها تقوم بإثارة دوافعهم بطريقة إيجابية بهدف خلق الشعور لديهم بالتقدير والرضا والرغبة في أداء العمل **(كيث ديفيز: 1974، 58).** فالحاجات إذن تؤثر على سلوك الفرد من خلال رغبته في إشباع هذه الحاجات.

كما أن الرضا الوظيفي يعد من العوامل الأساسية التي تسهم في نجاح المنظمات وتحقيق أهدافها ويتأثر الرضا بعدة متغيرات من أهمها دوافع واحتياجات العاملين، فكلما كانت هذه الدوافع مشبعة والإحتياجات متوفرة زاد رضا العاملين عن أعمالهم مما ينعكس ايجابياً على أدائهم المهني ومن ثم رضاهم عن مهنتهم، حيث تلعب الدوافع دوراً هاماً في تحديد وتوجيه سلوك العامل فهي القوى الدافعة أو الموجهات للسلوك البشري التي تؤدي إلى تحقيق هدف أو اشباع حاجة معينة، فالدوافع هي مجموع القوى الداخلية التي توجه العامل للقيام بنشاط ما أو بذل المزيد من الجهد والعمل لتحقيق هدف معين، وذلك من خلال الإدارة الناجحة من خلال توفير الظروف الدافعة التي تؤدي إلى حفز العاملين، فلا يكفي أن يؤدي العامل عمله بشكل مقبول ولكن المهم إذا ما كان هناك دافع يدفعه لاستخدام قدراته واستعداداته إلى أقصى حد ممكن الوصول

اليه، حيث يحتاج العاملين في جميع المجالات المهنية بدون استثناء إلى نوع من الدوافع والحوافز بغض النظر عن طبيعتها، فالعامل قد يرى في منصبه المهني نوعاً من المكانة الاجتماعية التي لا تعادلها ثروة، فلهذا قد يتناول عن مدى تأثير مختلف الحوافز المادية منها والمعنوية وأيهما أكثر أثراً في دفع العامل لزيادة إنتاجيته واتقان عمله؟

ويتولى (كارفورد جرين وات) الإجابة عن هذه التساؤلات بأنه لا يوجد حافز أقوى أثراً في الحوافز المادية، فميل الإنسان إلى مثل هذه الحوافز يعتبر من السمات البشرية. ويعتمد تحديد الهدف الذي يوجه إليه السلوك جزئياً على شعور الفرد العامل عن طريق ممارسة أنواع مختلفة من النشاطات التي تحقق له إرضاء ذلك الهدف.

مشكلة البحث:

نلاحظ أنه وبالرغم من أهمية موضوع الدافعية إلا أن كثيراً من المفاهيم التي سادت الفكر بهذا الخصوص لم تكن على درجة كافية من الوضوح الأمر الذي سبب كثيراً من الصعوبات في سبيل الوصول إلى فهم سليم ومتكامل لمسببات السلوك الإنساني

وعليه فإن مشكلة البحث تتمثل في كيفية ارتباط نجاح أي منظمة بكفاءة مواردها المادية والمالية والبشرية ونخص بالذكر المورد البشري كونه العنصر الفعال والمؤثر، وأحد أهم مقومات النجاح في أي منظمة، وتعد الدوافع من المؤثرات الأساسية التي تؤدي دوراً مهماً في سلوك العاملين، فمن خلالها يمكن خلق الرغبة لديهم في العمل، والرفع من روحهم المعنوية تجاه ما يقومون به من مهام، ولكي تضمن الإدارة نجاح منظمتها عليها أن توفر مختلف الوسائل المساعدة لإرضاء العاملين بها حتى تضمن ولائهم واستمراريتهم بالعمل، ومن خلال الدراسة الاستطلاعية بالمركز الوطني لعلاج أمراض السكر والغدد الصماء/ طرابلس) لوحظ ظهور بعض المؤشرات الملموسة لانخفاض الدافعية نحو العمل وانخفاض مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين وذلك من خلال ارتفاع معدلات غياب بعض العاملين عن أعمالهم والبعض الآخر يتأخرون عن مواعيد بدء العمل بسبب انخفاض رغبتهم

عن أداء المهام مما يؤثر حتماً في أداء المهام الوظيفية، ونظراً لأهمية هذا الموضوع وتأكيدنا على أهمية فهم دوافع العمل الداخلية والخارجية، وأثرها على مستوى الرضا الوظيفي، برزت إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

- ما هو اثر دوافع العمل (الداخلية والخارجية) على الرضا الوظيفي لدى العاملين بالإدارة الوسطى بالمركز الوطني لعلاج أمراض السكر والغدد الصماء/ طرابلس

فرضيات البحث:

تتمثل فرضيات البحث فيما يلي:

1- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لدوافع العمل (الداخلية والخارجية) على الرضا الوظيفي لدى العاملين بالمركز الوطني لعلاج أمراض السكر والغدد الصماء/ طرابلس.

2- وجود فروق ذات دلالة احصائية في آراء مفردات عينة البحث حول مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين بالمركز الوطني لعلاج أمراض السكر والغدد الصماء/ طرابلس تُعزى للمتغيرات الديموغرافية، الجنس، وعدد سنوات الخبرة...الخ.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

1- إيضاح المفاهيم العلمية المختلفة للدوافع وفقاً للمفاهيم السلوكية المختلفة.

2 – بيان أهمية المحافظة على الروح المعنوية للعاملين بالمركز بالقيام بالتحديث المستمر للدافعية واحتياجات العمل وصولاً لرضاهم الوظيفي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

1 – يعتبر البحث من أكثر المواضيع أهمية بالنسبة للمنظمات عامة وبالمركز الوطني لعلاج أمراض السكر والغدد الصماء/ طرابلس خاصة وذلك باعتبارها ذات قيمة إنسانية هامة من خلال المام المديرين بالمركز بأهمية دراسة دوافع العاملين

الذي من شأنه أن يحفز أداءهم من خلال رضاهم بالقيام بالأعمال المهنية التي تحقق أهداف المركز.

2 – يساهم هذا البحث في تقديم بعض التوصيات التي تساعد متخذي القرار في خلق مناخ تنظيمي يدفع العاملين ويشجعهم على الأداء بكفاءة وفاعلية من خلال رضاءهم عن مهامهم الوظيفية.

حدود البحث:

هناك نوعين من حدود البحث وهما كما يلي:

1 - الحدود المكانية: اقتصرت الحدود المكانية على المركز الوطني لعلاج أمراض السكر والغدد الصماء/ طرابلس تحديداً بالإدارات الوسطى.

2 - الحدود الزمنية: ويتضمن هذا البحث الفترة الزمنية المتمثلة في الثلاث السنوات الماضية وهي 2022/ 2023/ 2024.

منهجية البحث:

وتتضمن منهجية البحث من جزئيين رئيسيين هما:

1 - الدراسة النظرية: ويشمل هذا الجانب الإطار النظري من خلال الإستعانة ببعض الكتب العلمية المتخصصة التي تناولت موضوع البحث وذلك لملاءمة طبيعة البحث للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة.

2 – الدراسة الميدانية: اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال أفراد العينة بالمركز (محل الدراسة) وذلك باستخدام صحيفة الاستبيان.

سابعاً/ مجتمع البحث: يتمثل مجتمع البحث في مجموع العاملين بالمركز الوطني لعلاج أمراض السكر والغدد الصماء/ طرابلس بالإدارات الوسطى بالمركز والذي كان مجموعهم يبلغ 60 عامل.

ثامناً/ عينة البحث: تم اختبار عينة البحث وفق أصول البحث العلمي وهي عينة عشوائية بسيطة وفق جدول مورقان والبالغ عددهم (50) حيث تتمثل هذه العينة في عدد من العاملين بالإدارات الوسطى بالمركز الوطني لعلاج أمراض السكر والغدد الصماء/ طرابلس.

الدراسات السابقة:

تشمل الدراسات السابقة مايلي:

1- دراسة (عكاشة ـــ 2013) بعنوان " الرضا الوظيفي وعلاقته بالدافعية لدى الأستاذ الجامعي، بجامعة أم البواقي، دراسة ميدانية بكلية الآداب اللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الرضا الوظيفي وعلاقة الدافعية لدى الأستاذ، ومعرفة مدى مساهمة الرضا الوظيفي في زيادة مستوى الدافعية لدى الأستاذ الجامعي، أجريت هذه الدراسة الميدانية بكلية الأداب والعلوم الإجتماعية والإنسانية في جامعة أم البواقي في الجزائر باستخدام المنهج المسحي الميداني، وقد توصلت الدراسة إلى إثبات صحة الفرضية القائلة إن هناك ارتباطاً إيجابياً بين الرضا الوظيفي والدافعية لدى الأستاذ الجامعي، وإن رضا الأساتذة عن العمل الذي يشغلونه هو ما يزيد دافعيتهم نحو العمل.

2- دراسة (نصر وآخرون ـــ 2019) بعنوان " تقدير مستوى الرضا الوظيفي وعلاقته بدافعية الإنجاز، دراسة ميدانية على أساتذة التربية البدنية والرياضية بمرحلة التعليم الثانوي بولاية ورقلة":

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير مستوى الرضا الوظيفي ومستوى دافعية الإنجاز، وتحديد طبيعة العلاقة بينهما لدى أساتذة التربية الرياضية، والكشف عن الفروق في مستوى الرضا الوظيفي ودافعية الإنجاز، وتحديد طبيعة العلاقة بينهما لدى أساتذة التربية الرياضية، والكشف عن الفروق في مستوى الرضا الوظيفي ودافعية الإنجاز تبعاً لمتغير الخبرة المهنية لدى أفراد عينة الدراسة، واتبع الباحثون المنهج الوصفي، وتوصل الباحثون إلى وجود مستوى مرتفع في الرضا الوظيفي، وفي دافعية الإنجاز لدى أساتذة التربية الرياضية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الرضا الوظيفي وفي مستوى دافعية الإنجاز لدى الأساتذة تبعاً لمتغير الخبرة المهنية، ووجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الرضا الوظيفي ومستوى دافعية الإنجاز لدى أساتذة التربية الرياضية.

الإطار النظري:

المبحث الأول/ الدافعية والعوامل المؤثرة فيها:

أولاً/ مفهوم الدافعية:

يرى بعض الباحثين مثل: أتكنسون/ التمييز بين مفهوم الدافع وبين مفهوم الدافعية، على أساس أن "الدافع" هو استعداد الفرد لبذل الجهد أو السعي في سبيل تحقيق أو اشباع هدف معين، أما في حالة دخول هذا الاستعداد أو الميل إلى حيز التحقيق الفعلي أو الصريح، فإن ذلك يعني الدافعية – بوصفها عملية نشطة – وعلى الرغم من محاولة التمييز بين المفهومين فإنه لا يوجد حتى الآن ما يسوغ مسألة الفصل بينهما، ويستخدم مفهوم الدافع ليكون مرادفاً لمفهوم الدافعية، بحيث يعبر كلاهما عن الملامح الأساسية للسلوك المدفوع، وإن كانت الدافعية هي المفهوم الأكثر عمومية وفي ضوء ذلك فإنه عند استخدامنا لأي من المفهومين " الدافع " أو " الدافعية " فإننا نعني به أمراً واحداً، وعليه يمكن تعريف الدافعية: على أنها " العملية الخاصة بإثارة أو استمالة السلوك " **(فوزي مدكور: سنة النشر غير مذكورة،203).**

كما أن الدافع هو "قوة عامل أو استعداد أو حالة داخلية دائمة أو مؤقتة تثير السلوك الباطني أو الظاهر في وقت ما وتواصله حتى ينتهي إلى هدف معين **(حسن خيري الدين: سنة النشر غير مذكورة،50).**

والدافعية هي قوى دافعة أو موجودات للسلوك البشري تؤدي إلى تحقيق هدف أو اشباع حاجة معينة، فالدوافع تلعب دوراً مهماً في تحديد وتوجيه سلوك الكائن الحي، كما يمكن تعريفها بأنها مجموع القوى الداخلية التي توجه الإنسان للقيام بنشاط ما أو بذل مزيد من الجهد والعمل على تحقيق هدف معين.

ثانياً/ العوامل المؤثرة على دافعية العاملين وأدائهم:

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على العاملين والذي يؤدي خلقها إلى دفع سلوك العاملين نحو تحقيق الأهداف المطلوبة وهي:

1- خلق حالة من الرضا لدى العاملين وذلك من خلال:

أ- تحسين الأجور.

ب – تحسين ظروف أداء العمل.

د – إعادة تشكيل السلوك من خلال عمليات التدريب للعامل، والعمل على دفع السلوك لمزيد من العمل من خلال:

أ – خلق التحدي الوظيفي.

ج – التفاعل مع جماعة العمل لأن العامل يريد دائماً أن يشعر أنه جزء من مجموعة الزملاء.

د – مشاركة العامل في التخطيط للعمل.

هـ - أن تخلق الوظيفة فرصة للإنجاز والتمييز، فيجب أن تكون ذات مسؤولية وتسمح بنموه الشخصي.

2- استخدام أساليب العقاب والثواب بمعنى العقاب لهؤلاء المقصرين والمكافأة للمجدين سواء كانت مكافأة مادية أو نفسية (معنوية).

3- يجب على الإدارة تجنب نتائج الأعمال غير المفضلة من جانب العاملين، وخصوصاً في الحالات التي يبذل فيها العاملين جهداً كبراً ليحققوا معدلات أداء مرتفعة (مثل الفصل أو الاستغناء عن الخدمة) على سبيل المثال.

4- ضرورة التركيز على الأهداف أو النتائج المرتبطة بتفضيلات العاملين وذلك ضماناً لتحقيق معدلات أداء مرتفعة.

5- تركيز المنظمات على العمل نحو تحقيق عدالة المكافآت المرتبطة بالأداء من حيث الكمية الجودة، ودراسة مدى تحقيق هذه المكافآت لدى العاملين بهذه المنظمة.

6- زيادة المثيرات الإيجابية للعاملين حتى نضمن تكرارية سلوكيات العاملين نحو تحسين الأداء وتقليل معدلات الأخطاء.

7- تشجيع المبادرات الفردية للعاملين.

8- تشجيع العاملين للحصول على برامج تدريبية مع تركيز التدريب على احترام الموهبة أو البراعة.

9 - العلاقات الشخصية المرضية مع الرؤساء من المديرين والمشرفين.

من هنا تجدر الإشارة على أن كل العوامل السابقة يؤدي توافرها إلى تحقيق المنظمة الأداء الجيد من خلال تحقيق احتياجات العاملين بها ورضاءهم عنها بما يضمن دفع العاملين وفق سلوك مواتي يعمل في ظل ظروف عمل جيدة.

المبحث الثاني/ مفهوم الرضا الوظيفي والعوامل المؤثرة فيه

أولاً/ مفهوم الرضا الوظيفي:

لما للرضا الوظيفي من أهمية قصوى في شتى ميادين الأعمال فقد عرفه الكثير من الباحثين والدارسين والمهتمين بتعاريف عديدة منها مايلي:

عرف الرضا الوظيفي على أنه " يمثل الاتجاهات النفسية للعاملين تجاه أعمالهم ومدى ارتياحهم وسعادتهم في العمل، على الأخص بالنسبة لعناصر أساسية في العمل

مثل الأجر، وسياسات المنظمة، والرؤساء والزملاء، والمرؤوسين، وفرص الترقية، وفرص تحقيق الذات، وغيرها من العناصر " **(أحمد ماهر: 43،2000).**

كما عرف على أنه " عبارة عن مشاعر العاملين تجاه أعمالهم، أو أنه ينتج عن ادراكهم لما تقدمه الوظيفة لهم، وكما ينبغي أن يحصلوا عليه من وظائفهم **(أحمد هنطش: 87،1983).**

كما أنه يعبر عن " درجة شعور الفرد بمدى اشباع الحاجات التي يرغب في أن يشبعها في وظيفته من خلال قيامه بأداء أعمال هذه الوظيفة **(حامد بدر: 43،2000).**

كما يقصد بالرضا عن العمل على أنه " تقبل العامل لعمله من جميع وجوهه ونواحيه، أي تنوع هذا العمل ومتطلباته، وظروفه الفيزيقية، ومكانته الاجتماعية والاقتصادية، وما يغشاه من علاقة إنسانية بين الرؤساء والزملاء والمرؤوسين، هذا فضلاً عن ساعات العمل، والأجر وتمشي العمل مع ميوله وقدراته أو يقصد به تقبل العامل لعمله من ناحية أو نواحي أخرى خاصة به **(عباس عوض: 122،1988).**

ثانياً/ العوامل التي تؤثر على الرضا الوظيفي:

يمكن تقسيم هذه العوامل إلى مجموعتين هما: **(مصطفى شاويش: 2000، 113).**

1- عوامل شخصية مثل: السن، مستوى التعليم، أهمية العمل بالنسبة للعامل والمستوى الإداري للوظيفة.

2- عوامل متعلقة بظروف العمل مثل: نوع العمل، الأمن، التقدم في العمل، المؤسسة نفسها الأجر أو الراتب، العمل، المدير، منافع يحصل عليها العامل، ساعات العمل، وظروف العمل.

والرضا عن العمل ليس مطلقاً، إذ ليس هناك حد أعلى أو حد أدنى له، إنما الرضا عن العمل وعدم الرضا عنه مسألة نسبية، والشعور بالرضا هو حصيلة التفاعل بين ما يريده الفرد وبين ما يحصل عليه فعلاً في وقت معين.

أما فيما يتعلق بالعناصر المتعلقة بالعمل في أي منظمة والتي يعتبر رضا العاملين فيها محصلة للاتجاهات الخاصة نحو مختلف هذه العناصر، فيمكن اجمالها فيما يأتي:

1- سياسة الإدارة في تنظيم العمل وتوفير ظروفه الملائمة.

2- نوعية الإشراف والعلاقات مع الرؤساء المباشرين.

3- العلاقة بين العاملين.

4- الراتب أو الأجر.

5- فرص الترقية والتقدم في العمل.

6- مسؤوليات العمل وانجازه.

8- المكانة الوظيفية للفرد والاعتراف به وتقديره.

9- ساعات العمل.

وفيما يلي توضيح مختصر لتأثير هذه العناصر على رضا العاملين في المنظمات المختلفة:

1- تأثير العوامل الشخصية على الرضا عن العمل:

أ – لقد أظهرت بعض الدراسات أنه توجد علاقات ارتباط إيجابية بين السن وبين درجة الرضا عن العمل، إذ كلما زادت سن (عمر) العامل كلما زادت رضائه عن العمل، وكلما تمسك به واستقربه، وقد يكون السبب في ذلك أن طموحات العامل في

بداية عمره الوظيفي أو العملي تكون مرتفعة وبالتالي لا تقابلها في الغالب الحاجات التي يتبعها واقع العمل، إذ أن تطلعاته لما يريد تحقيقه من عمله تكون عالية، وتترتب على ذلك قلة رضائه، بينما كبر السن أو التقدم فيها يصبح الفرد أكثر واقعية، وتنخفض طموحاته، وبالتالي غالباً ما تتوافق بدرجة كبيرة الحاجات التي يشبعها العمل مع طموحاته، ويترتب على ذلك زيادة رضا العامل.

ب- أما بالنسبة لتأثير درجة التعلم على الرضا عن العمل، فقد تبين من بعض الأبحاث أن العامل الأكثر تعلماً يكون أقل رضا عن العمل من العامل الأقل تعلماً، وربما يرجع السبب في ذلك إلى أن طموحات الفرد الأكثر تعلماً تكون مرتفعة، والأفراد الذين يقارن نفسه بهم ممثلون وظائف مختلفة وهي بالعادة مرتفعة إدارياً، وهذا قد لا يجده في عمله، وبالتالي تقل درجة رضائه مقارنة بالعامل الأقل تعلماً والذي يكون في العادة قانعاً بعمله، راضياً عنه، خاصة وأنه في مستوى أعمال العاملين الذين هم في مستواه من حيث التعليم.

ج- وبشكل عام عندما تتساوى العوامل الأخرى، فقد وجد أن العاملين الذين يحتلون مناصب إدارية مرتفعة يكون رضاؤهم عن العمل أعلى من هؤلاء الذين هم أقل منهم في المستوى الإداري

د- كذلك وجد أنه كلما كان العمل هو مركز حياة العامل أي أنه مهم جداً بالنسبة له من أجل معيشته ومعيشة أسرته، فكلما كانت درجة رضا العامل عن العمل أكثر من درجات رضا العامل الذي يعتبر مركز حياته في أشياء خارج العمل، أي أن هذا العمل لا يعتبر مهماً بالنسبة إليه، إذ أن هناك مصادر دخل أخرى كثيرة ينفق ذمنها على نفسه وعلى أفراد أسرته.

ويلاحظ انه يصعب على الإدارة التحكم في العوامل الشخصية حتى يمكن تعديل مستوى الرضا بدرجة كبيرة، ولكن يمكن أن يستفاد منها عند الاختيار والتعيين، فعلى سبيل المثال اذا كانت الوظيفة او العمل المطلوب له وظيفة روتينية بسيطة ففي هذه الحالة يفضل تعيين أفراد كبار السن اقل تعليماً ويعتبرون الوظيفة او العمل اهتمامهم الأول، وبالتالي لا تعمل الإدارة الى تقليل درجة الرضا عن العمل. (حامد بدر: 163، 2000 -164).

2. تأثير ظروف العمل على رضا العمل:

بما أن هذه العوامل تشمل نوع العمل، الأمن والسلامة الصحة المهنية، التقدم في العمل، المنظمة نفسها، الأجر أ الراتب، زملاء العمل، المدير أو الرئيس، منافع للعمل، ساعات العمل، حيث أن معظمها يمطن للإدارة التحطم فيها أو تغييرها، ويمكن لإدارة المنظمة التحكم الى حد بعيد بدرجة الأمن، طبيعة العمل أو نوعه، درجة التدم في العمل (الترقية)، الأجر، نوع الاشراف واسلوبه.

كما أن الرضا الوظيفي يمثل الاشباع الذي يحصل عليه الفرد من المصادر المختلفة التي ترتبط في تصوره بالعمل الذي يؤديه، وكلما حصل على هذا الاشباع كلما زاد رضاه عن العمل وبالتالي استحسانه وقبوله له، وهناك ظروف عمل مادية تؤثر مدى رضا العامل عن عمله المتمثلة في التهوية والاضاءة والرطوبة والحرارة والضوضاء والنظافة والتي بدورها تؤثر على درجة تقبل الفرد لبيئة العمل ورضاه عنه، وتؤثر هذه الظروف على بعض الظواهر السلوكية والأمراض، فكلما كانت ظروف العمل المادية جيدة كلما زاد رضا الفرد العامل. **(سهيلة عباس: 1999، 179).**

المبحث الثالث/ النظريات الدافعية

النظريات الدافعية (نظريات الرضا الوظيفي):

يمكن توضيح نظريات الدافعية في مجال العمل فيما يلي:

أولاً/ نماذج المحتوى:

والتي تصف كيف ولماذا يدفع الأفراد للعمل؟ وتشمل هذه النماذج مايلي:

أ. نظرية تدرج الحاجات لماسلو: (عمار كشرود: 1995، 55)

يقترن اسم أبراهام ماسلو بنظرية تدرج أو تسلسل الحاجات، أو سلم الحاجات والتي تمثل نظرته حول الشخصية والدافعية، حيث يرى أن لدى الانسان عدة حاجات لخصها في خمس حاجات ورتبها بشكل هرمي من الأعلى إلى الأسفل وهي:

1. الحاجة إلى تحقيق الذات، الحاجة إلى التقدير، الحاجات الاجتماعية، الحاجات الأمنية، الحاجات الفسيولوجية.

وطبقاً ((لماسلو)) فإن مصدر الرضا هو اشباع بعض الحاجات، إذ تعتبر الحاجات بيولوجية أو فطرية يختص بها الإنسان عامة لها أساس وراثي وكثيراً ما تؤثر على السلوك بطريقة غير واعية، وأن ما يدفع الأفراد الى سلوك معين بطريقة معينة هو اشباع هذه الحاجات، وعندما يتم اشباع حاجة ما، فإنها لا تبقى مسيطرة على السلوك، بل تظهر حاجة أخرى لتحل محلها فاشباع الحاجات لا ينتهي أبداً، بل ان الحياة في اعتقاد ((ماسلو)) هي البحث عن اشباع وارضاء هذه الحاجة.

ب. نظرية العاملين لهيرزبرج:

نظرية العاملين أو النظرية الدافعة التي قدمها ((هيرزبرج)) تركز على العمل وظروفه في حياة الأفراد العاملين، فقد عنيت دراسات هيرزبرج بموضوع الرضا الوظيفي في مجال العمل أو الشعور بعدم الرضا عن العمل حيث وجد من خلال هذه الدراسات أن هناك عوامل تؤدي بعدم الرضا عن العمل وهي العوامل التي تشكل مضمون العمل، فأطلق على العوامل التي تؤدي في العمل (اسم الدوافع) أو الحاجات العلوية المرتبطة بمضمون العمل وعلى العوامل التي تؤدي إلى عدم الرضا بالعوامل أو الحاجات السفلى.

حيث قام ((فريدريك هيرزبرج)) بدراسة استطلاعية لعدد (200) المحاسبين والمهندسين حول شعورهم تجاه الأعمال التي يؤدونها، وتوصل إلى تصنيف فئتين من العوامل: **(محمد القريوتي: 1989، 43-44)**

(أ) الفئة الأولى: العوامل الدافعة وتشمل:

1. الشعور بالإنجاز.
2. إدراك الشخص بقيمة عمله نتيجة اتقانه العمل (الاعتراف من قبل الإدارة).
3. طبيعة المهام التي تم اداؤها (كونه ابداعياً وفيه نوع من التحدي).
4. المسؤولية.
5. إمكانات التقدم في الوظيفة.
6. فرصة النمو الشخصي.

(ب) الفئة الثانية: العوامل الوقائية أو عوامل الصحة وتشمل:

1. سياسة وإدارة المنظمة.
2. نوعية الإشراف.
3. العلاقات مع الآخرين.
4. ظروف العمل الفيزيقية.
5. الراتب.
6. العلاوات والحالة الاجتماعية.
7. الأمن الوظيفي.
8. التأثيرات على الحياة الشخصية.

من خلال هذه النظرية هناك نوعين من العوامل هما العوامل الدافعة والعوامل غير الدافعة.

فالأفراد العاملين عندما يصفون العوامل التي سببت لهم الرضا عن العمل، فانهم حتماً يتحدثون عن العوامل الدافعة والتي بدورها تخلق الاثارة والحماس وتدفع الأفراد العاملين للعمل من خلال شعورهم بالرضا الوظيفي عنه، الا أن عدم توفر هذه العوامل أو توفرها بشكل غير جيد سيؤدي إلى اختفاء الدافعية والرضا عن العمل لدى العاملين، ولكن لا يؤدي هذا بالضرورة الى عدم الرضا.

أ- العوامل الدافعة

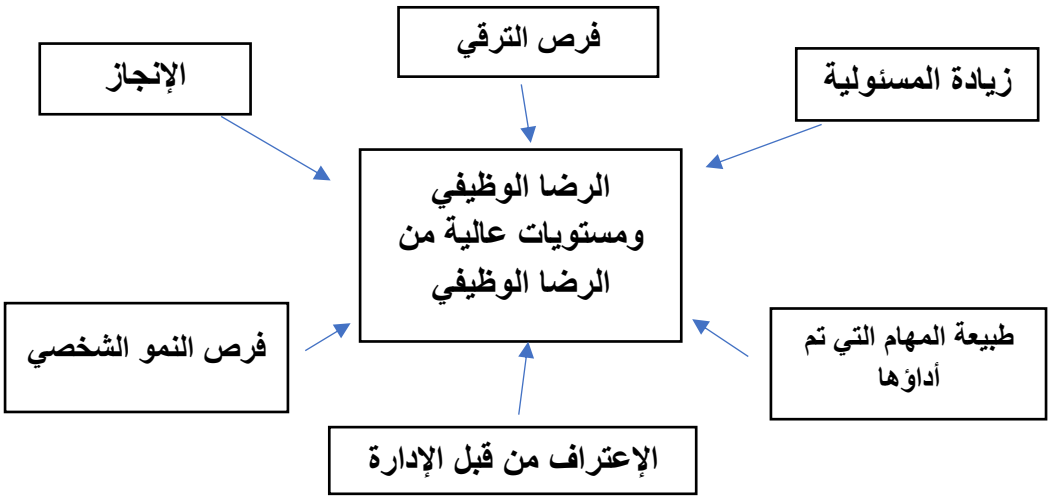

والشكل رقم (1) يوضح ملخص لنظرية هيرزبرج (العوامل الدافعة).

ب – العوامل الدافعة المنخفضة:

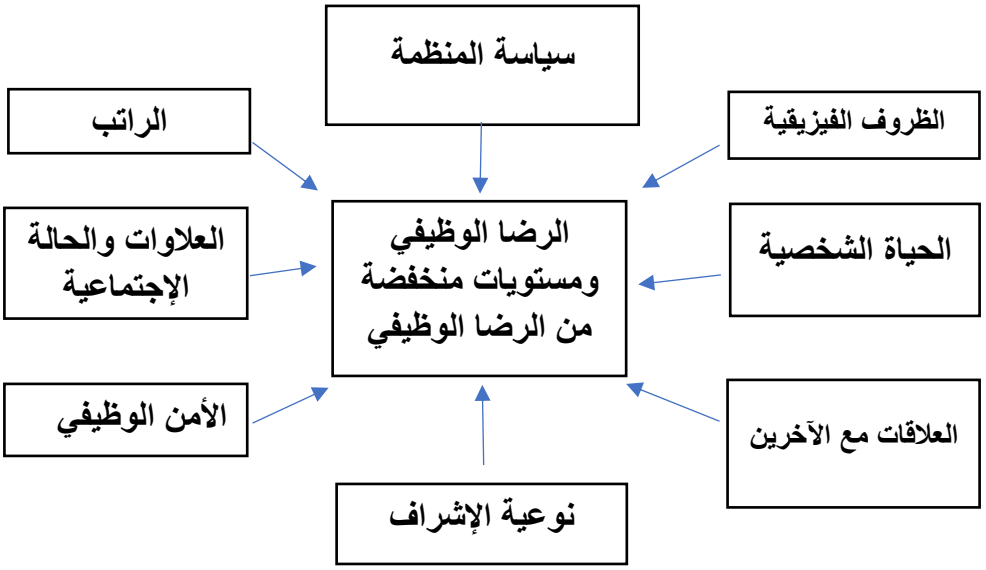

والشكل رقم (2) يوضح ملخص لنظرية هيرزبرج (العوامل المنخفضة).

2- نماذج العمليات:

هذه النماذج ركزت على العمليات الديناميكية لكيفية قيام الأفراد بالاختيارات السلوكية المتعلقة بالجهود المبذولة للحصول على المكافآت المرغوبة والتي شملت:

(أ) نظرية التدعيم:

تسمى هذه النظرية أيضاً بنظرية التعزيز أو نظرية الاشراط الإجرائي التي تم تطويرها من قبل علماء النفس ((Skinne-1953))

والتي تقول أن سلوك الأفراد محدد بصفة عامة بنتائجه، بمعنى آخر أن الأفعال والسلوكيات التي يبدو أن لها نتائج سارة وإيجابية تميل إلى أن تتكرر في المستقبل، بينما الأفعال أو السلوكيات التي يبدو أن لها نتائج غير سارة أو سلبية تميل إلى أن لا تتكرر مرة أخرى.

وبالتالي وحسب النظرية يمكن تعديل السلوك بمكافأة الاستجابات المرغوبة وتجاهل الاستجابات غير المرغوبة.

وبذلك تدعو هذه النظرية لربط المكافآت أو العقوبات بالوظيفة، بطريقة تجعل من نتائج السلوك الوظيفي الفعال ايجابية، بينما نتائج السلوك غير الفعال سلبية. ولهذا فان تطبيق مبادئ التعزيز في مجال منظمات الأعمال عادة ما يعرف باسم ((تعديل السلوك التنظيمي)).

وتتكون نظرية التعزيز أساساً من معادلة بسيطة متمثلة في وجود منبه أو الحدث الذي يؤدي الى الاستجابة، والاستجابة التي تمثل السلوك الذي يتبع المنبه والتعزيز والذي يتبع المنبه والتعزيز الذي يمثل أحد النتائج المترتبة عن السلوك أو الاستجابة.

وتتقاطع هذه النظرية مع نظرية التوقع من حيث استخدامها للماضي في تكوين الاعتقادات حول ما سيحدث في المستقبل، بمعنى أن الحوافز التي تم تقديمها في

الماضي عندما تم انجاز مستوى معين من الأداء هي التي تنتج الجهد وليس الحوافز التي ستنتج عن المستوى عن الأداء الحالي.

(ب) نظرية التوقعات المفضلة لفكتور فروم:-

تهتم نظرية التوقع بالفروق الفردية، حيث ترى أن الموظفين سيكونون مندفعين لاظهار سلوكيات يتوقعون أنها تقودهم إلى تحقيق أهداف مرغوبة، وهذه الأهداف تتغير من موظف إلى آخر، وبالتالي ستكون سلوكيات الأفراد العاملين مختلفة.

فالنموذج الدافعي الذي يقترحه ((فيكتور فروم -1960)) هو الذي جعل نظرية التوقع تنطلق في مجال الدوافع والذي يرى أن مفهوم الهدف مركزي، وأنه توجد أهداف متعددة منظمة على مستويات مختلفة يمكن للعامل أن يتطلع إليها مثل (الربح المادي ـ الترقية ـ التعاطف ـ التقدير الاجتماعي).

كما أن هذه النظرية تفترض أن سلوك الفرد مبني على عملية إدراك وتحليل، ومفاضلة بين البدائل المتاحة للقيام بسلوك معين وموازنة للكلفة والفائدة المتوقعة لكل من تلك البدائل، ولذا فإن الفرد بعد تلك العملية يسلك السلوك الذي يتوقع أنه يحقق له أكثر الفوائد كما يجنبه أكثر الصعوبات.

فالنظرية لا تفسر سلوك الأفراد الموجه نحو تحقيق الأهداف بالغايات التي يرغب الفرد في تحقيقها فحسب، وإنما بمدى توقعات الفرد بأن جهده الخاص له أثر في تحقيق النتائج التي يفضلها. **(علي المحجوب: 2003، 75)**

وقد استخدم ((فيكتور فروم)) مصطلح التكافؤ في نظريته ليعبر التوجه الفعال نحو ناتج محدد، فالتكافؤ هنا يعني قيمة الفائدة المتوقعة والتي يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية أو بين هذا وذاك وفقاً لجانب التقبل من جهة الفرد.

الإطار العملي

المبحث الأول/ التعريف بمجتمع البحث:

المركز الوطني لعلاج أمراض السكر والغدد الصماء/ طرابلس:

افتتح المركز الوطني لعلاج أمراض السكر والغدد الصماء بتاريخ 27/ 4/ 1984 في طريق الشط وهو امتداد لمعهد علاج السكر سابقاً في شارع البلدية طرابلس، وقد تم اعتماده كمركز تعليمي بناء على قرار اللجنة العامة للصحة والضمان الاجتماعي سابقاً تحت رقم (339) لسنة 1425 تحت اسم المركز الوطني لأمراض السكر والغدد الصماء، وقد تم الانتقال إلى مصحة ابن النفيس الواقعة في منطقة صلاح الدين عين زارة طرابلس في 15/ 8/ 2007 بسعة سريرية 100 سرير حيث يعتبر المركز من أهم المراكز الصحية التي تقدم خدمات طبية لمرضى السكر والغدد الصماء من داخل وخارج منطقة طرابلس، من حيث الإيواء والخدمات التشخيصية وتوفير العلاج، ويعتبر من أهم المراكز التعليمية والتدريبية لطلبة الطب البشري والصيدلة والخدمة الاجتماعية والتمريض وطلبة الدراسات العليا، وقد تم ادخال برنامج المنظومة الإلكترونية إلى العيادات الخارجية.

المبحث الثاني/ جمع وتحليل البيانات المتحصل عليها:

جمع وتحليل البيانات من خلال صحيفة الاستبيان فلقد تم تصميمها وصياغتها وفقاً لجدول مورقان ويشمل مايلي:

أ- عينة البحث:

الجدول رقم (1) يوضح العدد الموزع والمسترجع والفاقد من الاستمارات والتي خضعت للتحليل كما يلي:

الاستمارات	العدد	النسبة
الموزع	60	%100
المسترجع	50	%83
الفاقد	10	%17

حيث تمثلت عينة البحث من الأفراد العاملين بالإدارات الوسطى بالمركز الوطني لعلاج أمراض السكر والغدد الصماء، طرابلس، وقد تم توزيع عدد (60) استمارة استبيان على مجتمع البحث، حيث بلغ عدد الاستمارات التي تم تجميعها (50)

استمارة، أي بنسبة 83% من حجم العينة وهذا يعني أن نسبة الفاقد من عدد الاستمارات الكلية هو (17%).

وبما أن استمارة الاستبيان تعتبر من الأدوات الفعالة في جمع البيانات، فقد تم الاعتماد عليها بجمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث لتحقيق أهداف البحث من خلال مشكلة وفرضيات البحث المعدة لذلك.

ب – خصائص عينة البحث: لمعرفة خصائص العينة تم البحث عن بعض السمات الشخصية لأفراد العينة، والجداول التالية توضح البيانات المتعلقة بأفراد العينة الذين اجابوا على أسئلة الاستبيان.

أولاً/ المعلومات الشخصية:

1- العمر بالسنوات:

الجدول رقم (2) يوضح توزيع مفردات العينة حسب العمر.

البيان	التكرار	النسبة
أقل من 25 سنة	14	%28
من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة	17	%34
من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة	12	%24
من 45 سنة فأكثر	7	%14
المجموع	50	% 100

يتضح من الجدول رقم (2) أن النسبة الأعلى هي من عمر 25 إلى أقل من 35 سنة، والتي بلغت 34 % وهي أكثر الفئات العمرية التي يتطلب منها العطاء والجهد، وذلك من خلال الدافعية والتحفيز الجيد و بسبب رضاهم عن أعمالهم يمكن الحصول على أداء وظيفي ذو كفاءة وفاعلية جيدة.

2- المؤهل العلمي:

الجدول رقم (3) يوضح توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي.

البيان	التكرار	النسبة
شهادة الدبلوم المتوسط	8	%16
شهادة الدبلوم العالي	14	%28
شهادة التعليم الجامعي	18	%36
الإجازة العالية (الماجستير)	8	%16
الإجازة الدقيقة (الدكتوراة)	2	%4
المجموع	50	% 100

من الجدول رقم (3) نلاحظ أن 36 % من أفراد عينة البحث حاصلين على شهادة التعليم الجامعي، وهي الفئة الأكثر تعلماً ومعرفة بأهمية الدوافع واحتياجات العمل للرفع من مستوى الأداء الوظيفي وذلك من خلال رضاهم عن أعمالهم.

3- مدة الخبرة:

الجدول رقم (4) يوضح توزيع مفردات العينة حسب مدة الخبرة.

البيان	**التكرار**	**النسبة**
أقل من سنتين	1	%2
من سنتين إلى 5 سنوات	15	%30
من 10 سنوات إلى أقل من 20 سنة	20	%40
من 20سنة فأكثر	14	%28
المجموع	50	% 100

من الجدول رقم (4) يتضح لنا أن ما نسبته 40 % هي النسبة الأعلى التي كانت خبرتهم تفوق 20 سنة، مما يؤكد على نضج ومعرفة هؤلاء العاملين باحتياجهم للبرامج التحفيزية للمهام الوظيفية

ثانياً/ المعلومات المتعلقة بموضوع البحث:

1- يعمل المركز على وضع الخطط اللازمة لمعرفة احتياجات ومتطلبات العاملين به؟

الجدول رقم (5) يوضح تكرار الإجابة على السؤال رقم (1).

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	40	%80
لا	10	%20
المجموع	50	% 100

يتضح من الجدول رقم (5) أن معظم أفراد العينة كانت اجاباتهم بنعم وبنسبة 80 % أكدوا قلة الاهتمام من قبل إدارة المركز بمعرفة احتياجات ومتطلبات العاملين المهنية اثناء العمل.

2- إعطاء مكافأة للعاملين تدفعهم للإستمرار بالعمل بكفاءة وفاعلية؟

الجدول رقم (6) يوضح تكرار الإجابة على السؤال رقم (2).

الإجابة	**التكرار**	**النسبة**
نعم	45	%90
لا	5	%10
المجموع	50	% 100

من خلال الجدول رقم (6) يتضح أن ما نسبته 90 % أكدوا أن التحفيز من خلال اعطاء المكافآت للعاملين له دور مهم في المساهمة في الرفع من مستوى أدائهم الوظيفي، مما يدل على أهمية الاهتمام بالدوافع الداخلية والخارجية لاحتياجات العاملين بالمركز.

3- هل أنت راضي عن الأساليب التي تتبعها إدارة المركز بجعل وظيفتك سهلة ومريحة؟

الجدول رقم (7) يوضح تكرار الإجابة على السؤال رقم (3).

الإجابة	**التكرار**	**النسبة**
نعم	20	%40
لا	30	% 60
المجموع	50	% 100

يتضح من الجدول رقم (7) أن أغلب أفراد العينة اجابوا بلا وبنسبة 60 % على أنهم غير راضيين عن الأساليب المتبعة لجعل الأداء الوظيفي لديهم سهل ومريح، مما يؤكد على الضرورة القصوى بالاهتمام المتزايد بكل التطورات الحاصلة ببرامج واحتياجات العاملين المختلفة.

4- اشعر أن راتبي الشهري جيد ويتناسب مع جهدي بالعمل.

الجدول رقم (8) يوضح تكرار الإجابة على السؤال رقم (4).

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	15	%30
لا	35	%70
المجموع	50	% 100

تبين من إجابات الأفراد المبحوثين من خلال الجدول رقم (8) على أن ما نسبته 70 % أكدوا على عدم كفاية المرتب وفقاً لمتطلبات المعيشة، مما يؤثر سلباً على أدائهم ورضاءهم الوظيفي ومن ثم على كفاءتهم الوظيفية.

5- لامانع لدي من الإنتقال لوظيفة مريحة ذات مرتب أعلى يكفي احتياجات أسرتي.

الجدول رقم (9) يوضح تكرار الإجابة على السؤال رقم (5).

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	50	%100
لا	0	%0
المجموع	50	% 100

يتضح من الجدول رقم (9) أن جميع أفراد العينة أكدوا أنهم ليسوا لديهم مانع من الإنتقال لوظيفة أخرى تتناسب مع احتياجاتهم ورغباتهم وذلك بنسبة 100 %.

5- اشعر بالرضا الوظيفي بعد حصولي على مكافأة مالية أو تقدير معنوي بسبب ادائي المتميز.

الجدول رقم (10) يوضح تكرار الإجابة على السؤال رقم (6).

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	50	%100
لا	0	%0
المجموع	50	% 100

من الجدول رقم (10) يتضح أن النسبة الأعلى والتي كانت 100% اجابوا (بنعم) بخصوص رضاهم الوظيفي بما يستحقونه من مكافآت وحوافز عن أدائهم الجيد

والمتميز مما قد يؤثر ايجابياً على الأداء المقدم فعلياً وولائهم لوظيفتهم الحالية والبقاء والاستمرار بها.

7- اشعر بالفخر عندما أوصف بالمتميز في أداء مهامي من قبل المحيطين بي بعد إتمام عملي

الجدول رقم (11) يوضح تكرار الإجابة على السؤال رقم (7).

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	45	%90
لا	5	%10
المجموع	50	% 100

تبين لنا من الجدول رقم (11) أن رفع معنويات العامل لوظيفته يساهم بصورة فعالة في الرفع من مستوى الرضا ومن ثم الأداء الوظيفي لديهم، وهذا ما أكده أفراد العينة من خلال اجاباتهم والتي كانت بنسبة 90 % بهذا الخصوص.

8 – اشعر بالرضا عن الأداء الذي أقدمه في عملي.

الجدول رقم (12) يوضح تكرار الإجابة على السؤال رقم (8).

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	48	%96
لا	2	%4
المجموع	50	% 100

من خلال الجدول رقم (12) اتضح أن أغلب العاملين بالمركز راضيين عن أداء أعمالهم المكلفين بها، وهذا ما أكده أفراد العينة من النسبة الأعلى والتي كانت 96 % من إجابات أفراد العينة.

9 – هل يتوفر لدى المركز الإمكانيات والتسهيلات المطلوبة لتحقيق الرضا الوظيفي؟

الجدول رقم (13) يوضح تكرار الإجابة على السؤال رقم (9).

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	24	%48
لا	26	%52
المجموع	50	% 100

من الجدول رقم (13) يتضح لنا أن أغلب أفراد العينة قد أجابوا بنسبة 52% (بلا) بخصوص قلة توفير إدارة المركز للإمكانيات والتسهيلات المطلوبة وفقاً لاحتياجات ومتطلبات الوظيفة، مما يستدعي الاهتمام بهذا الأمر لكي يؤثر ايجابياً على التطور والتقدم ورفع الكفاءة والفاعلية لأداء الأفراد العاملين بمختلف التخصصات.

10- هل ترى أن هناك علاقة وطيدة بين دوافع واحتياجات العمل وبين الرضا الوظيفي؟

الجدول رقم (14) يوضح تكرار الإجابة على السؤال رقم (10).

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	50	%100
لا	0	%0
المجموع	50	% 100

نلاحظ من الجدول رقم (14) أن العاملين لديهم دراية كافية ووعي تام بالعلاقة الوطيدة ما بين احتياجات ودوافع العمل وما بين الرضا الوظيفي، حيث الجميع أجابوا بنعم وذلك بنسبة 100 %

النتائج والتوصيات

أولاً/ النتائج: من خلال الإحصائيات المتحصل عليها من استمارة الاستبيان الموزعة على افراد العينة نستنتج ما يلي:

1- إن العاملين بالمركز (محل الدراسة) اغلبهم يواجهون مشاكل تستدعي تلبية احتياجاتهم ورغباتهم المهنية وذلك بتحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة المرتب الشهري بما يتوافق مع غلاء المعيشة.

2- قلة وجود الدافع والحافز للعاملين مما يؤثر على مستوى الرضا الوظيفي لديهم.

3- تدني مستوى اهتمام المركز بوضع نظام فعال للحوافز من شأنه دفع العاملين باتجاه التركيز والابتكار والتطوير للأساليب المهنية الحديثة.

4. يساعد نظام الحوافز والمكافآت في نمو وتطوير الأداء الوظيفي للعاملين بالمركز، فهو بالتالي ضرورة ملحة لزيادة قدرتهم على التكيف مع المهام المسندة إليهم وعدم البحث عن مكان آخر.

5. انخفاض الرضا عن العمل للعاملين بالمركز (محل الدراسة) مما يؤثر على أداء وتطوير وكفاءة المستوى الوظيفي لدى العاملين بها.

ثانياً/ التوصيات:

استناداً إلى النتائج المتحصل عليها نوصي بالآتي:

1- نأمل من إدارة المركز حل المشاكل المهنية المختلفة من خلال اتباع أنظمة علمية وتقنيات متطورة وحديثة خاصة باحتياجات ومتطلبات العاملين بها.

2- نوصي إدارة المركز (محل الدراسة) أن تولى اهتماماً كبيراً بتقديم حوافز تشجيعية للعاملين الإكفاء لزيادة قدرتهم على العطاء وللرفع من مستوى رضاهم وأدائهم الوظيفي.

3- نوصي الإدارة المختصة بالمركز (محل الدراسة) الاهتمام باتباع أنظمة علمية وتقنية حديثة خاصة ببرامج التحفيز وجعل البيئة الوظيفية ملائمة ومريحة من أجل رفع مستوى الأداء الوظيفي للعاملين وتحقيق الكفاءة والفاعلية لديهم.

4- دعم وزيادة الاهتمام بقياس أثر الدوافع واحتياجات العمل على العاملين وعلاقته بالرضا الوظيفي.

6- نأمل من إدارة المركز أن تهتم بمشاركة افرادها العاملين بالبرامج التحفيزية الخاصة بمهامهم الوظيفية وذلك من خلال توفير الإمكانيات والتسهيلات المطلوبة لتحقيق الرضا الوظيفي.

قائمة المراجع

1. أحمد ماهر: السلوك التنظيمي، مدخل بناء المهارات (الإسكندرية، الدار الجامعية، الطبعة 7، 2000).
2. أحمد محمد أبو هنطش: الرضا الوظيفي لدى العاملين في كليات المجتمع في المملكة الأردنية الهاشمية، دراسة ميدانية تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة (عمان، الجامعة الأردنية، 1989).
3. حامد بدر: الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت، دراسة تطبيقية (مجلة العلوم الاجتماعية لجامعة الكويت، العدد الثالث، 1983)
4. حسن محمد خيري الدين: العلوم السلوكية، المبادئ والتطبيق، مكتبة عين شمس، سنة النشر غير مذكورة.
5. عباس محمود عوض: دراسات في علم النفس الصناعي والمهني (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1988.
6. علي أحمد عبدالله المحجوب: التوقع والرضا واثرهما في أداء العاملين بالمنظمات الإنتاجية (رسالة ماجستير غير منشرة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،2002/ 2003).
7. سهيلة محمد عباس، علي حسين علي: إدارة الموارد البشرية، عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 1999.
8. صبحي العتبي: تطور الفكر والأنشطة الإدارية (عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002).
9. محمد قاسم القريوتي: السلوك التنظيمي (عمان، منشورات الجامعة الأردنية، 1989)

10. فوزي شعبان مذكور، مراجعة حسين عطا غنيم، إدارة الصيانة والأمن الصناعي (القاهرة، جامعة القاهرة، مكتبة عين شمس، 1992).
11. كيث ديفيز(مترجم) السلوك الإنساني في العمل، القاهرة، دار النهضة للطبع والنشر، 1974.

أثر مخاطر السيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية الليبية
دراسة تحليلية على المصرف التجاري الوطني

د. ناصر صالح الصول[1]

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر السيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية بالتطبيق على المصرف التجاري الوطني من خلال توضيح طبيعة العلاقة بين نسب مخاطر السيولة والمتمثلة في (نسبة الودائع إلى الموجودات، نسبة التسهيلات إلى الموجودات، نسبة التسهيلات إلى الودائع، نسبة الموجودات السائلة إلى الموجودات، نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع) ومؤشرات الربحية المتمثلة في (العائد على الأموال المتاحة)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة واختبار الفرضيات من خلال استخدام المؤشرات الإحصائية المناسبة، وتمثلت الحدود الزمنية للبحث في المدة الزمنية الممتدة من 2008 إلى 2015 وذلك باستخدام تحليل الانحدار المتعدد بهدف اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسب السيولة المصرفية والمتمثلة في كلاً من (نسبة التسهيلات إلى الموجودات، ونسبة التسهيلات إلى الودائع) والعائد على الأموال المتاحة.

Abstract:

The study aimed to know the impact of banking liquidity risks on the profitability of commercial banks, applying it to the National Commercial Bank, by clarifying the nature of the relationship between liquidity risk ratios represented by (deposits to assets ratio, facilities to assets ratio, facilities to deposits ratio, liquid assets to assets ratio, liquid assets to deposits ratio) and profitability indicators represented by (return on available funds) , To achieve the objectives of the study, the hypotheses were formulated and tested through the use of appropriate statistical indicators. The time limits of the research were represented in the period from 2008 to 2015, using multiple regression analysis in order to test the main hypothesis of the study. Among the most important results reached by the study: There is a statistically significant effect between the bank liquidity ratios represented in both (the ratio of facilities to
assets, and the ratio of facilities to deposits) and the return on available funds.

[1] أستاذ مشارك/ كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي – قسم التمويل والمصارف - جامعة المرقب

المقدمة

تعد المصارف إحدى أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة، وظيفتها العامة، قبول الودائع الجارية والتوفير والأجل من الأفراد والمشروعات والإدارات العامة، وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان وخصم الأوراق التجارية لعملائها قبل تاريخ استحقاقها، بالإضافة لبقية العمليات المالية المقدمة للوحدات الاقتصادية غير المصرفية، فبالإضافة للخدمات المصرفية التقليدية (قبول الإيداعات ومنح القروض) يمكنها تقديم عدد آخر من الخدمات المتطورة مثل الخدمات الإلكترونية المختلفة دراسات الجدوى والاستشارات المالية، والخدمات الشخصية للزبائن، وغيرها.

وتبرز أهمية إدارة السيولة عند تحديد حصة رأس المال من خلال المفاضلة بين بدائل الاستثمار، وهذا يعني توزيع الأموال المتاحة للمصرف بين ما هو نقد، واستثمارات، قروض أو موجودات أخرى، وتتم هذه المفاضلة على أساس معدل نسبة الفائدة على القروض والاستثمار قياساً بمستوى المخاطرة التي تتوقعها الإدارة، وعلى ذلك فإن المصرف مطالب بإدارة سيولته وتقدير احتياجاته منها، بدراسة حركة الودائع في الماضي والحاضر، ومدى الطلب على السيولة، إذ تتعلق احتياجات السيولة بمقدار الأموال التي يسحبها المودعون من حساباتهم، إلى جانب توفير الائتمان تجاه المجتمع الذي يعمل فيه، مع الالتزام بما يحدده المصرف المركزي من احتياطي قانوني على الودائع.

ومن هنا تعتبر إدارة السيولة مهمة لأنشطة المصرف، وبناء على ذلك جاء موضوع الدراسة تأثير مخاطر السيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية - بالتطبيق على المصرف التجاري الوطني – طرابلس.

مشكلة الدراسة

تعتبر السيولة المصرفية عصب الحياة لأنشطة المصرف المختلفة، ومن أهم السمات التي تميز المصارف التجارية عن غيرها من منشآت الأعمال الأخرى، فمجرد الإشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى المصارف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين مما قد يدفعهم لسحب ودائعهم من المصرف. وتعتبر السيولة من المسائل المعقدة التي تواجه المصارف التجارية بصورة عامة، فارتفاع مستوياتها يقابلها انخفاض في توظيف الموارد النقدية لديها، وبالمقابل فإن انخفاض هذه المستويات من السيولة من شانه أن يضع المصرف في مشكلة تلبية السحوبات النقدية من قبل المودعين، لذلك تقوم المصارف بتحديد الكيفية التي تستطيع من خلالها استخدام الموارد المالية التي بحوزتها بشكل كفاء من خلال البحث عن أفضل الوسائل التي

تؤدي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية المطلوبة التي تسعى لها وهي تحقيق التوازن بين السيولة والربحية والأمان.
من هنا ظهرت مشكلة الدراسة والتي يمكن التعبير عنها في السؤال التالي:

- **ما هو تأثير مخاطر السيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية؟**

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1. قياس السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة وبيان مدى قدرتها على تغطية التزاماتهم المالية.

2. قياس الربحية المصرفية باستخدام أحد المؤشرات الخاصة بها وبالاعتماد على الموارد المالية التي لديها.

3. توضيح ما إذا كان هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية الليبية (معبراً عنها بالعائد على الأموال المتاحة) وكذلك توضيح طبيعة واتجاه هذا التأثير، ومحاولة الخروج ببعض التوصيات التي قد تساعد إدارات المصارف على تحقيق أهدافها في إدارة وتوظيف السيولة المتوفرة لديها بشكل يضمن تحقيق الأرباح المطلوبة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول قطاع مهم من قطاعات الاقتصاد الليبي وهو القطاع المصرفي الذي يعد حلقة وصل مهمة فيه، بما يمثله من أهمية عالية من خلال دور الوسيط الذي يلعبه بين أطراف النشاط الاقتصادي، حيث تقوم بتعبئة المدخرات (الأموال) الفائضة عن الحاجة لدى وحدات اقتصادية معينة وتحويلها لجهات أخرى في حاجة ماسة لهذه الأموال لاستخدامها في نشاطاتها المختلفة.

كما أن أهمية الدراسة تأتي من دراسة موضوع السيولة المصرفية ومدى تأثيرها على الربحية لبيان مدى كفاءة أو عدم كفاءة الإدارة في المصارف عينة الدراسة في إدارة وتوظيف السيولة وكيفية استثمارها بما يحقق لها الأرباح، مما ينعكس على الأداء المالي المصرفي بشكل عام.

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على اختبار الفرضية التي تتناول أثر السيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية، وقد تم صياغة الفرضية في الصورة العدمية التالية:

– لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة المصرفية والعائد على الأموال المتاحة.

ومن الفرضية الرئيسة السابقة يمكن اشتقاق مجموعة من الفرضيات الفرعية، وكما يلي:

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين نسبة التسهيلات إلى الموجودات من جهة والعائد على الأموال المتاحة من جهة أخرى.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين نسبة التسهيلات إلى الودائع من جهة والعائد على الأموال المتاحة من جهة أخرى
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين نسبة الموجودات السائلة إلى الموجودات من جهة والعائد على الأموال المتاحة من جهة أخرى.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع من جهة والعائد على الأموال المتاحة من جهة أخرى.

منهجية الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، أما عينة الدراسة فتم تحديدها بالمصرف التجاري الوطني طرابلس الذي تتوفر فيه البيانات المالية الكافية لاحتساب المتغيرات المالية المستخدمة في الدراسة.

أساليب جمع البيانات

تم الاعتماد على المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والدوريات والمراجع ذات العلاقة والتي تبحث في موضوع الدراسة بهدف تطوير الإطار النظري لها. أما لأغراض التحليل المالي فإنه تم الاعتماد على النشرات الشهرية والقوائم المالية والتقارير السنوية للمصرف محل الدراسة، وذلك للاستفادة منها في مجال الدراسة والاستعانة بها في الجانب التحليلي والقياس.

أساليب تحليل البيانات

تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Regression) وذلك باستخدام البرنامج (Minitab14) الإحصائي.

نموذج الدراسة وقياس المتغيرات

تعتمد هذه الدراسة في اختبارها للفرضية الأساسية على استخدام معادلة نموذج الانحدار المتعدد وذلك لصلاحية استخدامه في مثل هذه الدراسات،

$$Y1=\alpha 0+b1X1u+b2X2u+b3X3u+b4X4u+b5X5it+eu$$

حيث أن:

Y1 تمثل المتغير التابع (العائد على العائد على الأموال المتاحة) للمصرف i في الفترة t

أما الرموز من x1 إلى x4 فهي نسب السيولة الممثلة للمتغيرات المستقلة كما يلي:

X1 نسبة التسهيلات إلى الموجودات للمصرف i في الفترة t

X2 نسبة التسهيلات إلى الودائع للمصرف i في الفترة t

X3 نسبة الموجودات السائلة إلى الموجودات للمصرف i في الفترة t

X4 نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع للمصرف i في الفترة t

أما α فتمثل المقطع الثابت، b1 إلى b5 فهي معاملات الانحدار، وهي تمثل ميل الخط المستقيم.

قياس المتغيرات

1. **المتغير التابع (y1):** العائد على العائد على الأموال المتاحة ويتم احتساب هذا المتغير بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية + الودائع

2. **المتغيرات المستقلة:**

1. نسبة التسهيلات إلى الموجودات (X1)

يشير ارتفاع هذه النسبة (انخفاض السيولة) إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة وقت الحاجة إلى السيولة. (الربيعي وراضي: 2011: 177)

2. نسبة التسهيلات إلى الودائع (X2)

يشير ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يزم من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة أو وقت الحاجة إلى السيولة، وعلى صعيد

آخر فزيادة نسبة القروض إلى الودائع تزيد من حاجة المصرف إلى مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة. (الربيعي وراضي: (177)

3. نسبة الموجودات السائلة إلى الموجودات (X3)

تقيس هذه النسبة أهمية الأصول الأكثر سيولة بالنسبة لإجمالي الأصول وتتكون الموجودات السائلة من الأرصدة النقدية لدى المصرف نفسه، وودائعه لدى الجهاز المصرفي والبنك المركزي، وكذلك الأوراق المالية التي تقل مدتها عن سنة، وتتميز هذه البنود بسهولة وسرعة تحويلها إلى نقد دون خسارة تذكر. (العلى: 2013: 190)

4. نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع (X4)

تكتسب هذه النسبة أهميتها لقيامها على علاقة مباشرة بين الموجودات السائلة والودائع، بدلاً من العلاقة غير المباشرة التي تعكسها نسبة القروض إلى الودائع ولكن يؤخذ عليها وجود جزء من الموجودات السائلة لمواجهة احتياجات السيولة القانونية التي يفرضها البنك المركزي، والتي لا يسمح للمصارف باستعمالها. (عقل: 165)

الإطـار النظري للدراسة:

الدراسات السابقة:

- **دراسة (فتروش: 2023) بعنوان: أثر مخاطر السيولة على درجة الأمان المصرفي.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر السيولة على درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية، وتحديد أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتقدير مخاطر السيولة وأثرها على درجة الأمان المصرفي من اجل معالجة وتخفيض تلك المخاطر التي تواجه مصرف الواحة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وإجراء

المعالجات الإحصائية اللازمة واختبار الفرضيات من خلال برنامج SPSS الإحصائي، حيث كانت أداة الدراسة استبانة وزعت على أفراد عينة الدراسة داخل مصرف الواحة العاملة في طرابلس، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة بين مخاطر السيولة (الوقت، توزيع الأصول، التكلفة، تخطيط السيولة) على درجة الأمان المصرفي، ووجود تأثير لمخاطر السيولة (الوقت، توزيع الأصول، التكلفة، تخطيط السيولة) على درجة الأمان المصرفي.

- دراسة بيطار زهرة، وقادر علاء الدين (2021م) بعنوان: مؤشرات السيولة المصرفية وأثرها على درجة الأمان المصرفي لعينة من المصارف التجارية".

وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر مؤشرات السيولة المصرفية على درجة الأمان المصرفي لعينة من المصارف التجارية الجزائرية وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية بيانات سنوية السلاسل زمنية مقطعية خلال الفترة من (2013-2019) م، بعد النماذج الثلاثية المتمثلة في التجميعي والثابت

والعشوائي، وتوصلت الدراسة إلى إن النماذج ذات التأثيرات الثابتة هي الأمثل وتوصلت إلى النتائج

الرئيسة أهمها وجود علاقة معنوية وطردية بين نسبة السيولة القانونية ودرجة الأمان المصرفي.

- دراسة نسرين الحكيم (2021) بعنوان: أثر المخاطر غير النظامية في درجة الأمان المصرفي.

" دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق الأوراق المالية ".

وهدف هذه الدراسة التعرف على تأثير المخاطر الغير النظامية في درجة الأمان المصرفي واستندت الباحثة إلى فرضية رئيسة مفادها تؤثر المخاطر الغير النظامية تأثيرا عكسياً في درجة الأمان المصرفي، وتم استخدام الأساليب الإحصائية عدد من النسب المالية لتحليل البيانات التاريخية للمصارف (عينة البحث مكونة من 7 مصارف للمدة من (2007–2019) وتم استخدام نموذج panel data للتعرف على علاقة التأثير المتغيرات البحث وفق برامج EvEslo، وتوصلت إلى النتائج الرئيسة من أهمها وجود علاقة عكسية معنوية بين المخاطر الغير النظامية ودرجة الأمان المصرفية.

– دراسة عبد العزيز مرزوق، ومحمد فتحي، هبة مراد،(2020) بعنوان تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان مان على الأداء المالي.

وهدفت هذه الدراسة لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي، فقد تتمثل مجتمع الدراسة من كافة المصارف المصرية والسعودية، كما تمثلت عينة الدراسة من المصارف المقيدة في البورصة المصرية وعددها 9 المصارف، والمصارف المقيدة في البورصة السعودية وعندها 12 مصرفا وقد ثم إجراء الدراسة على الأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار كولمجروف سمرنوف، والتحليل الوصفي سفي لمتغيرات الدراسة، واستخدام أسلوب معامل ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية المقيدة في البورصتين المصرية والسعودية، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية المقيدة في البورصتين.

دراسة (Salhi , 2018) بعنوان: " تأثير الحوكمة الرشيدة على مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية بين دول الخليج".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير متغيرات حوكمة الشركات على مخاطر الائتمان من خلال دراسة تجريبية لعينة من (27) مصرفاً اسلامياً في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2008 إلى 2015، واستندت الدراسة إلى سؤال وهو: هل تساهم الآليات الداخلية للحوكمة، والمتمثلة في تشكيلة مجلس الإدارة في الحد من المخاطر المالية، والمتمثلة في مخاطر الائتمان؟

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن حجم المجلس، وازدواجية المناصب القيادية، وهيئة الرقابة الشرعية وحجم المصرف من أهم العناصر التي تؤثر على مخاطر الائتمان في المصارف، كما أظهرت النتائج أن وجود أعضاء مجلس إدارة مؤسسين ومستقلين، وكذلك عمر المصرف ليس لها تأثير على مخاطر الائتمان.

مفاهيم السيولة والربحية المصرفية:

- **السيولة المصرفية:**

1. مفهوم السيولة المصرفية:

تعنى قدرة المصرف التجاري على تسديد جميع التزاماته نقدا، والاستجابة الطلبات الائتمان ومنح القروض الجديدة وهذا يتطلب توفر نقد سائل لدى المصارف بشكل كاف، وكذلك سهولة الحصول على نقد عن طريق القدرة على تسييل بعض موجودات المصرف وبالسرعة الكافية لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة ودون التضحية بقيمة هذه الموجودات.

قدرة المصرف على الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى أو إصدار أسهم جديدة بأسعار وتكاليف مقبولة. (العلي، 2013، 181)

وتعتبر سيولة المصرف جيدة إذا كان يتمتع بسهولة الحصول على الأموال بتكلفة مقبولة وبالحجم المطلوب وبالوقت المناسب، ويتحقق ذلك من خلال امتلاك المصرف المبالغ ملائمة عند احتياجه للسيولة أو القدرة على الحصول على الأموال المطلوبة من خلال الاقتراض أو تسييل بعض موجوداته، وبالمقابل فإن نقص السيولة المصرفية يعتبر أحد أهم إشارات تعرض المصرف للمشاكل المالية، وإذا لم يعالج المصرف هذه الحالة سيبدأ بفقدان ودائعه مما يجبره إلى التخلي عن الموجودات السائلة، كما أن المصارف الأخرى سوف تتخلى تدريجياً عن إقراض المصرف بدون ضمانات إضافية أو زيادة في معدلات الفائدة، وهذه الأمور تمارس ضغطاً إضافياً على إيرادات المصرف مما قد يؤدي إلى الفشل. (Rose.2003.p55).

ويتوجب على المصارف التجارية الاحتفاظ بنسبة سيولة يمكنها من الوفاء بتلك الالتزامات في أي لحظة، خاصة وأن المصارف التجارية لا تستطيع كيفية منشآت الأعمال الأخرى تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فبمجرد إشاعة عدم توفر سيولة كافية لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس.

2. العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على السيولة المصرفية بالزيادة أو النقصان ومن اهم هذه العوامل ما يلي: (العلى، مرجع سابق، 193-194)

عمليات إبداع وسحب الودائع: تؤدي عمليات سحب العملاء لودائعهم نقداً إلى تخفيض نقدية الصندوق وكذلك تخفيض احتياطيات المصرف التجاري لدى البنك

المركزي، وبالتالي إلى تقليص سيولته، في حين تؤدي عمليات الإبداع إلى تحسين سيولته.

رصيد عمليات المقاصة بين المصارف: تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي، مما يزيد من أرصدته النقدية. فالمصرف الذي يحقق رصيداً دائناً قبل المصارف الأخرى سيشهد تحسناً

في سيولته، وبالعكس.

موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف: يؤثر البنك المركزي على مستوى السيولة المصرفية للمصارف التجارية بالزيادة أو النقصان، وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة في البلد، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة، فأنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى تلك المصارف، ويقلل قابليتها على منح الإقراض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية حالة توسيع عرض العملة، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في ويوسع سيولتها المصرفية، مما يسمح في التحليل الأخير بتوسيع قدرتها الإقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة.

رصيد رأس المال الممتلك: كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وبالعكس، أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف، ومن ثم تحددت قدرته الاقراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية.

3. مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة بطرق مختلفة، فيعرفها البعض بأنها احتمال عدم قدرة المصرف على الايفاء بالتزاماته المالية الجارية عند استحقاقها بسبب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم أو الموجودات السائلة وقت الحاجة اليها.

ويعرفها البعض على أن قيم الموجودات قصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات القصيرة الأجل أو التدفقات النقدية الخارجة غير المتوقعة.

تنشأ مخاطر السيولة في المصارف من احتمالين رئيسيين:

– الأول هو احتمال عدم قدرة المصرف على تسييل الموجودات وتحويلها إلى نقد بأقل خسارة، أو عدم القدرة على الحصول على أموال كافية من مقرضين جدد.

– أما الاحتمال الثاني فيتمثل في عدم قدرة المصرف على إزالة أو تعديل التعرضات الخاصة، بسهولة وبدون خسائر كبيرة بسبب عدم كفاية عمق السوق. (الربيعي، وراضي، 2011، 175)

تزداد مخاطر السيولة عندما لا يستطيع المصرف الوفاء بالتزاماته المالية سواء كانت في صورة منح قروض جديدة أو مقابلة السحوبات من الودائع، وبالمقابل عدم قدرته في الوصول إلى مصادر نقدية جديدة للسيولة، الأمر الذي يترتب عليه عدم كفاية السيولة، مما قد يؤدي إلى عدم كفاية السيولة وبالتالي انعدام ملاءة المصرف المالية وفقدانه العديد من زبائنه وتحولهم للمصارف المنافسة الأخرى ومن ثم الحاق الخسائر بالمالكين. وتلجأ المصارف لغرض معالجة النقص في السيولة إلى التحول نحو الاستثمار في الوراق المالية قصيرة الأجل مرتفعة السيولة منخفضة العائد.

4. واجبات إدارة السيولة بالمصرف التجاري:

تنشأ مشكلة إدارة السيولة في المصارف من حقيقة أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية، وأن هناك تباين بين عرض الأصول والطلب عليها. وبينما لا يستطيع المصرف السيطرة على مصادر أمواله من الودائع، وبالمقابل فإن بإمكانه السيطرة على استخدامات هذه الأموال، وعلى ذلك هناك أولوية تعطى لموقف السيولة عند توظيف الموارد، ونظراً لتكلفة الفرصة البديلة للموارد السائلة يتعين على المصارف أن توظف جزءاً من مواردها في الاستثمارات ذات العائد بعد أن يكون لديها ما يكفي من السيولة.

وتحتفظ معظم المصارف باحتياطيات وقائية بالإضافة إلى الاحتياطيات الاعتيادية التي يحددها المصرف المركزي، بينما الاحتياطيات الوقائية يعتمد حجمها على تقييم إدارة المصرف لمخاطر السيولة، ويتوجب على المسؤول عن إدارة السيولة بالمصرف مراقبة أنشطة أقسام المصرف العاملة على تجميع السيولة أو توظيفها، والتنسيق بين تلك الأقسام، وعليه أيضاً مراجعة القرارات المتعلقة باحتياجات السيولة باستمرار لتفادي فائض السيولة أو نقصانها، وتحديداً فإن على المدير المسؤول عن السيولة في المصرف أن يعرف بدايةً تواريخ العمليات الكبيرة (مثل المواسم التي تشهد السحب من الودائع بكميات كبيرة أو فترات الإيداعات بمبالغ كبيرة) حتى يتمكن من وضع خطط فاعلة لمعالجة أي نقص في السيولة أو كيفية استغلال فوائضها بكفاءة عالية. وتعتبر عملية تقدير احتياجات المصرف من السيولة العنصر المهم في إدارة السيولة، وهناك عدة طرق تم تطويرها لتقدير احتياجات المصرف من السيولة من بينها طريقة مصادر واستخدامات الأموال وطريقة هيكل الأموال وطريقة مؤشر السيولة.

الربحية المصرفية:

إن الهدف الأساسي لأي منشأة هو تعظيم القيمة السوقية، مما ينعكس على زيادة الربحية، وتعظيم القيمة السوقية لأصول المصرف لا يتأتى إلا من خلال الإدارة الجيدة للاستراتيجية العامة للمصرف، ويمكن تقسيم الإدارة في المصرف من خلال الأداء إلى إدارة الموجودات وإدارة المطلوبات وإدارة النشاط خارج الميزانية وإدارة هامش الفائدة وإدارة المخاطر وإدارة الائتمان وإدارة السيولة.

1. مفهوم الربحية

تعتبر الربحية أحد أهم المصادر لنمو رأس المال، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الرابحة وذات رأس المال الكافي، وتعرف الربحية المصرفية على أنها المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة إدارتها، وهي تستوجب على المصرف الاحتفاظ بأصول بدرجة مخاطرة معينة وتوفر نوع من الوقاية ضد المشاكل القصيرة الأجل.

2. العوامل المؤثرة في ربحية المصرف

تتأثر ربحية المصرف بمجموعتين من العوامل بعضها خاضع لسيطرة إدارة المصرف وتستطيع الإدارة التأثير فيها، وتشتمل هذه العوامل على مزيج الأعمال (مثل التوجه نحو العمل بالجملة أو التجزئة وتحقيق الدخل الهامش الصافي للفائدة، ورسوم الخدمات المصرفية والأرباح من التداول بالأوراق المالية) ونوعية القروض والسيطرة على بعض المصروفات. أما المجموعة الأخرى فهي العوامل غير الخاضعة لسيطرة إدارة المصرف، وتشتمل على مستوى أسعار الفائدة والظروف الاقتصادية العامة، والبيئة التنافسية التي يعيش فيها المصرف، وهذه العوامل لا تستطيع إدارة المصرف السيطرة عليها، ولكنها تستطيع أن تجعل خططها مرنة بحيث تستجيب لهذه العوامل.

3. قياس الربحية المصرفية

لقياس ربحية المصرف وتقييمها تتاح أمام الإدارة مجموعة كبيرة من المؤشرات المالية، يمكن بواسطتها تحديد ربحية المصرف بشكل دقيق، وكذلك فيما إذا كانت

هذه الربحية مقبولة أم لا، أو أنها تعوض المخاطرة، أو أنها تضمن تعظيم الثروة، أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد، وأكثر هذه المؤشرات شيوعاً واستخداماً في تحليل أداء المصرف هي:

مؤشرات الربحية:

وفيما يلي توضيح النسب المالية المستخدمة في قياس الربحية:

1. **العائد على الموجودات:** يعد معدل العائد على الموجودات والذي يعرف أيضا بالعائد على الاستثمار أو القابلية الايرادية، من أكثر المؤشرات شيوعاً في تقييم ربحية المصارف، ويُشير هذا المعدل إلى ربحية الدينار الواحد من الأموال المستثمرة داخل المصرف، وبذلك فهو يعتبر الأكثر أهمية في الحكم على مقدرة إدارة المصرف وأدائها، وجوانب القوة فيها، بالإضافة إلى فاعليتها وإستراتيجيتها. ويُحسب هذا المعدل من خلال قسمة صافي الربح على إجمالي الأصول. (الزبيدي، 2004، 66-75)

2. **معدل العائد على حقوق الملكية:** بعد مقياس العائد على حقوق الملكية مؤشراً لتقييم مقدرة إدارة المصرف على تحقيق عائد مالي على استثمارات المساهمين في المصرف حيث يقيس مقدرة العوائد التي يكسبها المساهمون من استثمار أموالهم في المصرف، وبتعبير آخر نسبة العائد المتحقق عن كل دينار مستثمر من أموال المساهمين، ويحسب هذا المعدل بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على حقوق الملكية (رأس المال + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة).

3. **هامش الفائدة الصافي:** وهو عبارة عن نسبة الفرق بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة إلى متوسط الأصول، ويقيس هذا المتغير الأرباح التي يحققها المصرف من خلال النشاطات المعتمدة على الفوائد. ويعبر هذا المتغير عن مدى كفاءة المصرف

في إدارة الموجودات والمطلوبات بما يحقق أفضل عائد ممكن ينعكس بزيادة ربحية المصرف.

4. **هامش صافي الدخل:** يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المتحقق لكل دينار واحد من إجمالي الإيرادات كما يقيس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيف الضرائب. وذلك لأن صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحاً منها النفقات، وكلما كبر الهامش الصافي دل ذلك على كفاءة المصرف في خفض النفقات والضرائب ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي الإيرادات.

5. **معدل العائد على الودائع:** يعبر هذا المؤشر عن قدرة المصرف على توليد الأرباح من توظيف الودائع بمختلف أنواعها في نشاطات استثمارية مختلفة، وما يترتب على ذلك من ازدياد عوائد المصرف، ويصب معدل العائد على الودائع بقسمة صافي الدخل على إجمالي الودائع.

6. **معدل العائد على الموارد المتاحة:** يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى قدرة المصرف على توليد العوائد من الموارد المالية المتاحة للمصرف والمتمثلة بالودائع المختلفة وحقوق الملكية، ويُحسب هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الدخل على حقوق الملكية والودائع.

7. **القابلية الإيرادية للموارد المتاحة:** يقيس هذا المؤشر العائد الذي تحققه الاستثمارات التي وجهت إليها تلك التي حصل طيبا صافي الدخل قبل ثالثا: الاختبار الجانب المصرف من الأطراف. الضرائب. الموارد كافة ويمكن حساب القوة الإيرادية بقسمة الفوائد المستحقة على حق الملكية المطلوبات.

الجانب العملي للدراسة:

لاختبار فرضية الدراسة التي تتناول أثر مخاطر السيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية والتي تم صياغتها على صورة فرضية العدم أي (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة المصرفية على العائد على الأموال المتاحة) لكل من المقطع الثابت (α) ومعاملات الانحدار b_4 , b_3 , b_2 , b_1 من خلال اختبار T تحت مستوى معنوية 5 %.

ولذلك تم اختبار:

- الفرضية الصفرية (العدم) $b_1 , b_2 , b_3 , b_4 = 0H0$
- ضد الفرضية البديلة $b_1 , b_2 , b_3 , b_4 \neq 0H0$

وفيما يلي أهم نتائج التحليل الاحصائي:

1. من خلال النتائج نجد ان معادلة الانحدار كالتالي:

$$Y = 0.0107 - 0.113 \ x\ 1 + 0.0810 \ x\ 2 + 0.0365 \ x\ 3 - 0.0357 \ x\ 4$$

نموذج الانحدار المتعدد للفرضية الرئيسية

variables	قيمة T	مستوى المعنوية المشاهد p value لكل متغير	Coefficients	معامل الارتباط الثنائي (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F)	مستوى المعنوية p-value المشاهد للنموذج ككل
Constant	2.10	0.060	0.010665	0.426	0.579	3.78	0.036
X1	2.34-	0.039	-0.11279				
X2	2.45	0.033	0.08102				
X3	0.90	0.387	0.03654				
X4	1.02-	0.330	-0.03574				

علما بان المتغيرات المستقلة يرمز لها بالرمز X4 , X3 , X2 , X1 والمتغير التابع بالرمز Y

2. تم اختبار فرضية العدم لكل من المقطع الثابت (α) ومعاملات الانحدار.

b_1 , b_2 , b_3 , b_4 من خلال اختبار t تحت مستوى معنوية 5%، ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار المتعدد للفرضية الرئيسية وكما يلي:

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل الانحدار المتعدد لبيان أثر مخاطر السيولة المصرفية على العائد على الأموال المتاحة، حيث ظهرت النتائج التالية:

1. بلغت قيمة معامل التحديد () (0.579) مما يعني أن نسب مخاطر السيولة المصرفية مجتمعة مسئولة عن تفسير (57.9%) من التغيرات التي تحدث في العائد على الأموال المتاحة، وهناك ما نسبته (42.1%) يرجع لعوامل أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي.

2. ايضاً ومن خلال الجدول أعلاه يمكن اختيار فرضية العدم للمقطع الثابت (α) ومعامل الانحدار b_4 , b_3 , b_2 , b_1 حيث يلاحظ أن المعنوية Sig لاختبار T للمقطع الثابت (α) ومعاملات الانحدار b_4 , b_3 , b_2 , b_1 تختلف حيث أنها أقل من 0.05 بالنسبة إلى X2 , X1 مما يوكد معنويتها تحت مستوى 5%.

بينما المعنوية (Sig) لاختبار T بلغت أكبر من 5% للمقطع الثابت ومعاملات الانحدار b_4 b_3 , حيث بلغت النسبة على المقطع الثابت 0.060، أما بالنسبة إلى X3 و X4 فقد بلغت 0.38 و 0.33 على التوالي مما يؤكد عدم معنويتها تحت مستوى 5%.

وعليه وبناء على تلك النتائج فإنها تؤكد رفض الدراسة الفرضية في الصورة العدمية (فرضية العدم) والقبول بالفرضية البديلة أي انه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين نسب السيولة المصرفية والمتمثلة في كلا من (نسبة التسهيلات إلى الموجودات للمصرف Error Bookmark not defined) و (نسبة التسهيلات إلى الودائع للمصرف) والعائد على الأموال المتاحة.

3. بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.78) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.036) وهو أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، مما يشير إلى أن النموذج معنوي في تفسير العلاقة وقياس الأثر، وبذلك يمكن الاعتماد على معادلة الانحدار وكذلك إمكانية تعميم النتائج على المجتمع محل الدراسة، أي أن نسب مخاطر السيولة المصرفية مجتمعة (المتغيرات المستقلة) لها القدرة على القياس والتنبؤ بتأثيرها على التغير في العائد على الأموال المتاحة (المتغير التابع) مستقبلا.

4. ومن البيانات الخاصة بجدول Coefficients وهو الجدول الذي من خلاله يتم كتابة معادلة الانحدار الخطى وكذلك اختبار معنوية المقطع الثابت ومعاملات الانحدار b_1 , b_2 , b_3 , b_4، وحيث ان معادلة الانحدار الخطي هي كما يأتي:

$$Y = 0.0107 - 0.113 \times 1 + 0.0810 \times 2 + 0.0365 \times 3 - 0.0357 \times 4$$

- وجود علاقة عكسية بين نسبة التسهيلات إلى الموجودات من جهة والعائد على الأموال المتاحة من جهة أخرى بين نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع من جهة والعائد على الأموال المتاحة من جهة أخرى، أي أنه عند زيادة كلا من نسبة التسهيلات إلى الموجودات (X1) ونسبة الموجودات السائلة إلى الودائع (X4) بمقدار وحدة واحدة فان العائد على الأموال المتاحة (Y) سوف ينقص بمقدار 0.113،0.0357، على التوالي.
- وجود علاقة طردية بين نسبة التسهيلات إلى الودائع من جهة والعائد على الأموال المتاحة من جهة أخرى، وجود علاقة طردية بين ونسبة الموجودات السائلة إلى الموجودات من جهة والعائد على الأموال المتاحة من جهة أخرى

أي أنه عند زيادة كلا من نسبة التسهيلات إلى الودائع (X2) ونسبة الموجودات السائلة إلى الموجودات (X3) بمقدار وحدة واحدة فان العائد على الأموال المتاحة (Y) سوف يزداد بمقدار 0.0810 و0.0365 على التوالي.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1. وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة التسهيلات إلى الموجودات والعائد على الموارد المتاحة، ويعود السبب في ذلك لوجود نسبة عالية من التسهيلات الائتمانية المتعثرة وكذلك بسبب ارتفاع المخصصات لمواجهة ذلك التعثر.
2. وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة التسهيلات إلى الودائع، والعائد على الموارد المتاحة.
3. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الموجودات السائلة إلى الموجودات، والعائد على الموارد المتاحة.
4. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع، والعائد على الموارد المتاحة.

التوصيات:

1. على المصارف التجارية العمل على متابعة التسهيلات الائتمانية المتعثرة خاصة تلك التسهيلات الممنوحة بضمانات ورهونات عينية والعمل على تحصيلها مما يساعد على تحصيلها وبالتالي انخفاض نسب المخصصات العالية الموضوعة لمواجهتها.

2. على كل مصرف أن يلتزم بنظام. محدد يضمن وجود درجة إفصاح عالية مما يقتضي وجود بيانات ومعلومات دقيقة تتمتع بالشفافية الكافية التي تعكس وضع السيولة الربحية لديه.

3. على المصارف البحث على مصادر جديدة مبتكرة لاستثمار الفائض العالية لديها من السيولة في استثمارات تدر لها العوائد بما يحقق هدف الربحية بكفاءة، وهذه الاستثمارات هي التوجه نحو الصيرفة الإسلامية بمختلف أنواعها، خاصة بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2013 والقاضي بإيقاف التعامل بالفوائد الربوية.

4. نظراً لصعوبة الحصول على البيانات الكافية فيما يتعلق بالقوائم المالية للمصارف على المصرف المركزي أن يلزم المصارف الخاضعة لسيطلان بإيداع نسخة من قوائمها المالية لدى المصرف المركزي أو أي جهة تتبعه حتى يتسنى للمهتمين والباحثين سهولة الحصول عليها.

المراجع:

اللغة العربية:

1. الربيعي حاكم محسن وراضي حمد عبد المحسن، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، ط1، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان 2011.
2. الزبيدي حمزة محمود الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
3. العلي أسعد حميد، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، ط1، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
4. بيطار زهرة وقادر علاء الدين، مؤشرات السيولة المصرفية وأثرها على درجة الأمان المصرفي لعينة من البنوك التجارية، دراسة قياسية باستعمال معطيات بازل من خلال الفترة (2013–2019)، جامعة الجبلالي الياس سيدي بلعباس، الجزائر، 2020م.
5. مرزوق، عبد العزيز مرزوق، ومحمد فتحي أهبه مراد بعنوان تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي دراسة مقارنة بين المصارف المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد العاشر، مصر، 2020م.
6. نسرين الحكيم، دراسة تطبيقية أثر مخاطر غير النظامية في درجة الأمان المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق الأوراق المالية للفترة من (2007 – 2019)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2021م.

7. وجدان نوري فتروش، أثر مخاطر السيولة على درجة الأمان المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس، 2023.

اللغة الإنجليزية:

1. Rose, Peter, Money And Capital Markets, 8th McGraw-Hill (2003) Edition.

2. Salhi, B. (2018). The Impact Corporate Governance on Credit Risk

in Islamic Banks among Gulf Countries: A Case Study, Journal of

3. Administrative and Economic Sciences, Qassim University, 11(2).

التقييم المالي لأداء المصارف الإسلامية الليبية باستخدام نموذج دوبونت (Dupont)"تطبيق على القوائم المالية لمصرف اليقين"

علي عبد السلام محمد البشتي[2]

الملخص:

هدفت الدراسة الى تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج Dupont بالتطبيق على مصرف اليقين، حيث يعتمد النموذج على تقييم القوة الايرادية من خلال ثلاث مؤشرات أساسية وهي: مضاعف الملكية، وهامش الربح، وتشغيل الأصول التي تؤثر العائد على الأصول وفي عائد الملكية، وأُجري التقييم المالي للمصرف عن السنوات (2021- 2022- 2023)، حيث توصلت الدراسة إلى وجود انحدار في مستوى هامش الربح مع انخفاض طفيف في معدل دوران الأصول وتراجع لمعدل مضاعف الملكية، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على الحد من التكاليف المرتفعة للمصرف بمراعاة تحسين الأداء وإعادة تدوير الأصول الضعيفة لاستثمار أمثل، ومعالجة التغيرات في هيكل رأس المال، مع إعادة النظر في سياسات التمويل بما يحقق أعلى هامش للربحية وضمان تقديم أفضل خدمات للعملاء.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، نموذج دوبونت (Dupont)، مضاعف الملكية، تشغيل الأصول، هامش الربح

:Abstract

This study aims to assess the performance of Islamic banks -using the DuPont model, with a practical application to Al Yaqin Bank. The model evaluates revenue strength through three key indicators: equity multiplier, profit margin, and asset factors that directly impact return on assets (ROA) —utilization and return on equity (ROE). The financial performance of the

[2] محاضر بالمعهد العالي للعلوم والتقنية/طرابلس

bank was assessed over the years 2021, 2022, and 2023. The findings revealed a decline in profit margin, a slight drop in asset turnover, and a reduction in the equity multiplier. The study s high operating costs by ’recommends addressing the bank enhancing performance, restructuring underperforming assets for optimal investment, and adjusting capital structure. Additionally, it emphasizes the need to revisit financing policies to maximize profitability and ensure superior service delivery to .clients

Keywords: Islamic banks, DuPont model, equity multiplier, asset utilization, profit margin

المقدمة:

تمثل المصارف الإسلامية أحد أهم الركائز المهمة للتنمية في عديد من الدول، ويعتبر تقييم المركز المالي لهذه المصارف وفق بيانات التقارير والنتائج المالية لها محوراً مهماً لتحديد مستوى داء هذه المصارف، ومصدراً للعديد من الدراسات المستهدفة في هذا المجال عوضاً عن كون هذا التقييم يحدد مدى قيام هذه المؤسسات لوظائفها بما يتماشى وأساليب صيغ التمويل الإسلامي لتحقيق الأهداف الموضوعة **(سلامي، 2023، 40)**.

وفي هذه الدراسة يتم التقييم المالي لمصرف اليقين من خلال قوائمه المالية باستخدام نموذج (Dupont) للتقييم المالي، كون الوضع المالي للمصارف الإسلامية يعكس نتيجة الأعمال لفترات متوالية، ومن جانب آخر يكتسب موضوع تقييم يكتسب موضوع التقييم المالي لأداء المصارف أهمية بالغة في تقييم الأداء أهمية بالغة في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا ومع الاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة بجانب التمويل الإسلامي وما صاحبه من إقدام العديد من المصارف في ليبيا على صيغ التمويل الإسلامي، فضلا عن خوض تجربة جديدة وهي تأسيس خمسة مصارف إسلامية جديدة من بينها مصرف اليقين موضوع هذا البحث، مما يستوجب تقييم الأداء المالي لمعرفة مدى كفاءة هذه المصارف الاسلامية وفق معايير تهتم بكفاءة التشغيل وكفاءة الأصول والرافعة المالية.

ويعتبر نموذج دوبونت من أحد أهم الأساليب المهمة في تحليل القوائم والبيانات المالية لتقييم القوة الايرادية للمؤسسة ومعرفة نقاط القوة والضعف من خلال مكونات النموذج التي تعتمد على تفسير مسببات العائد على حقوق الملكية المتمثلة في هامش الربح وتشغيل الأصول ومضاعف الملكية، والذي سيتم تطبيقه لتقييم وقياس أداء مصرف اليقين كعينة من مجتمع الدراسة المتمثل في المصارف الإسلامية العاملة في ليبيا.

1.1 مشكلة الدراسة

دخلت المصارف الإسلامية السوق الليبي حديثا بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن التعامل بالربا الذي أوقف التعامل بالربا وفرض على السوق المصرفية في ليبيا التحول الى تطبيق الصيرفة الإسلامية ومن بينها منح مصرف ليبيا المركزي الاذن بتأسيس خمسة مصارف إسلامية جديدة، التي فتحت أبوابها في سنة 2017 وما بعدها، وواجهت المصارف الاسلامية المشاكل التي واجهت المصارف التقليدية التي

قبلها بسبب حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية بالبيئة الليبية حيث ان التحول حدث بشكل مفاجئ ومباشر بموج القانون، وبعد مرور كل هذا السنوات يتطلب الأمر تقييم نجاح هذه المصارف من خلال تقييم الأداء المالي لها باستخدام النماذج الحديثة ومن بينها نموذج (دوبونت) للقياس والتقييم المالي لأداء مصرف اليقين وذلك عن السنوات (2021- 2022- 2023)، وتمحور سؤال مشكلة الدراسة كالآتي:

ما مدى كفاءة المصرف في تحسين العائد على الملكية وفقا لنموذج دوبونت خلال فترة الدراسة؟

2.1 أهداف الدراسة

1. تعريف القارئ بمفهوم نموذج (Dupont) لتقييم الأداء المالي.

2. معرفة مدى كفاءة المصرف محل الدراسة لتحقيق أعلى معدلات للربحية واستثمار الموارد المتاحة بطرق مثلى.

3. الخروج بتوصيات مقترحة بعد الحصول على النتائج من خلال تحليل بيانات القوائم المالية للمصرف.

3.1 أهمية الدراسة

يعتبر التقييم المالي لأداء المصارف مرآة عاكسة لحقيقة المركز المالي لتلك المصارف كون عمليات التقييم ترتبط مباشرة بتقييم الأصول ومنفعتها، والربحية ومعدل العائد على حقوق الملكية بتحليل بيانات للقوائم المالية والتي تمثل نتيجة نشاط تلك المصارف، وتوضح نقاط القوة والضعف الواجب معالجتها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية للرفع من جودة الأداء بما يمكن المؤسسة من أداء دورها المنوط بها في خدمة المجتمع والمتمثلة في الوساطة المالية لتمويل الاقتصاد وتقديم الخدمات للمؤسسات والأفراد.

4.1 فرضيات الدراسة

1. H0 بحسب نموذج (Dupont) توجد فروق في تقييم السنوات المستهدفة للدراسة من خلال الأداء المالي للمصرف.

2. H1 توجد فروق في تقييم السنوات المستهدفة وفق معدل العائد على هامش الربح.

3. H2 توجد فروق في تقييم السنوات المستهدفة وفق معدل منفعة الموجودات.
4. H3 توجد فروق في تقييم السنوات المستهدفة وفق معدل العائد على حقوق الملكية.

5.1 منهج الدراسة

استخدم المنهج التحليلي عن طريق نموذج (Dupont) بمؤشراته للتقييم المالي لأداء مصرف اليقين بتحليل القوائم المالية للسنوات المنتهية (2021- 2022- 2023).

6.1 مصادر الدراسة

استعانت الدراسة بمجموعة من الكتب والدراسات السابقة للاستعانة بها في الجانب النظري، كما تم جمع البيانات من القوائم المالية لمصرف اليقين لتحليلها وفق معيار (Dupont).

7.1 الدراسات السابقة

1. دراسة بوجلال (2016)، بعنوان: قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية (دراسة مقارنة لبعض البنوك خلال الفترة 2003-2013)

هدفت الدراسة الى تقييم الداء المالي للمصارف الإسلامي قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، والتي تسببت بأزمة في القطاعين العقاري والمالي، حيث كان للمصارف الإسلامية دور بارز في التعامل مع تداعيات هذه الأزمة، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها أن المصارف الإسلامية لم تتأثر كثيراً بهذه الأزمة خلاف القطاعات المالية والمصارف الأخرى، وأوصت الدراسة بضرورة تلبية رغبات عملاء المصارف الإسلامية، والعمل على وضع هيكلية وكيان قوي لهذه المصارف بعدة إصلاحات مثل العمل على تعديل بعض القوانين الخاصة بالصيرفة الاسلامية بما يتماشى وطبيعة عملها وتحسين دور الرقابة الشرعية، مع تطوير وتكثيف عمل اللجان المشكلة من المصرف المركزي.

2. دراسة عبدالصمد، (2024)، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستخدام النسب المالية ـ دراسة حالة مصرف اليقين خلال فترة 2019-2021.

هدفت الدراسة لتقييم مصرف اليقين باستخدام النسب المالية للتعرف والمقارنة عبر نسب السيولة والربحية والتوظيف وملائمة رأس المال، وتوصلت الدراسة الى وجود انخفاض في مستوى نسب التوظيف والسيولة، وكذلك انخفاض في معدل الربحية وحقوق الملكية، كما أوصت الدراسة بضرورة تنويع العمل بصيغ التمويل الإسلامي لإتاحة فرصة أكبر لتنوع اعمال الاستثمار.

3. دراسة كرومي (2022)، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج (Dupont) لعينة من البنوك الجزائرية الخاصة.

هدفت الدراسة الى تقييم وقياس الأداء المالي للمصارف الجزائرية خلال السنوات المستهدفة للدراسة المتمثلة في المدة من 2011-2019 واستخدمت نموذج دوبونت لتحليل البيانات المالية لإيجاد الفروقات لمقارنة الأداء بين المصارف محل الدراسة عن طريق معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل هامش الربح، ومعدل مضاعفة حقوق الملكية، وكان من اهم نتائج الدراسة ان نعدل العائد على حقوق الملكية يرجع بنسبة عالية الى مضاعفة حقوق الملكية وبنسبة أقل للعائد على الأصول.

4. دراسة Al-khoury & Others (2022) بعنوان: Financial Performance for Arab Bank using Dupont Analysis 2000-2002.

في هذه الدراسة تم قياس الأداء المالي للمصرف قيد الدراسة (البنك العربي) بهدف تقييمه مالياً من خلال التحليل المالي للعائد على حقوق الملكية خلال فترات سنوات الدراسة المستهدفة من 2000-2021، وذلك باستخدام نموذج دوبونت من واقع البيانات المالية للمصرف، وتوصلت الدراسة الى استقرار المركز المالي للمصرف رغم تعرضه لعدة تحديات مثل أزمة كورونا، والمحافظة على ثبات معدل مضاعف الملكية.

5. دراسة Georgios (2023) بعنوان: **Mergers and Acquisitons in The Greek Banking system. A Profitability Evaluation Analysis With Dupont Model.**

هدفت الدراسة الى البحث في نسب الربحية للمصارف اليونانية النظامية الثلاثة والتي استحوذت على أربعة مصارف ضعيفة التمويل، وتم تقييم الأداء المالي لهذه المصارف باستخدام نموذج دوبونت (Dupont) وتوصلت هذه الدراسة الى ان المصارف المتقدمة للعطاء والمصارف المستهدفة كانت نسب الربحية لديها متدنية، كما استخدم نموذج دوبونت بعد عملية الاستحواذ، وتبين عدم تحسن نسب معدلات الربحية مما يؤدي الى وجود صعوبة في أداء الالتزامات، مما يؤدي تحديات لهذه المصارف في استيعاب افلاس عملائها وافلاس المصارف المستحوذة في أي وقت، وأوصت الدراسة بضرورة اتخاذ إجراءات صارمة لمقاومة الأزمات ومواجهة مشاكل الربحية القادمة.

8.1 ما يميز هذه الدراسة

تتميز الدراسة عن الكثير من الدراسات الأخرى باستخدام نموذج دوبونت، فضلا عن اختلاف العينة المتمثلة في مصرف اليقين كونه أحد أهم المصارف الإسلامية العاملة في ليبيا، وكذلك بيئة الدراسة التي تعد حديثة في الدخول في الصيرفة الإسلامية، وحداثة فترة الدراسة.

الإطار النظري للدراسة

1.2 مفهوم التقييم المالي

هو عملية توظيف واستثمار لموارد المشروع المتاحة وفق النتائج المقدمة عن طريق وسائل واضحة لقياس الأهداف والنتائج ومقارنتها بما يتماشى ومصالح المؤسسة وعملائها.

وللوقوف على أداء المؤسسات ومقارنته بالأهداف الموضوعة يستوجب التقويم المالي لها عن طريق القياس الكمي للمتغيرات من واقع البيانات المالية وتحويلها لأرقام ونسب مئوية وفق نماذج ومعايير تطبق لهذا الغرض منها على سبيل المثال معيار دوبونت **(بوراوي، 2023، 256-257).**

2.2 خصائص عملية تقييم الأداء المالي (باللحية، 2016، 4)

1. وجود ضوابط ومعايير استباقية حتى تكون أهداف التقييم محددة.

2. التقييم الفعلي لأداء المؤسسات بتحليل بياناتها المالية مع ضرورة توفر العنصر البشري الكفؤ.

3. مقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط بناء على المعلومات المتاحة.

4. مقارنة الأداء المحقق الفعلي بالمعايير لتحديد الانحرافات السلبية والإيجابية على حد سواء.

3.2 الأهمية والأهداف لعمليات القياس وتقييم الأداء (بوجلال، 2016، 90-91):

1. استغلال المؤسسة لمواردها المتاحة بنا يتماشى والأهداف الموضوعة.

2. يمكن الاعتماد على نتائج التقييم كونها تستند على بيانات ومعلومات موثقة ومعتمدة من واقع مستندات المؤسسة.

3. الوصول لحلول ممكنة من خلال تفادي لانحرافات من خلال عمليات التقييم للأداء المؤسسي.

4. تعزيز الثقة مع المؤسسة نتيجة تلبية احتياجات عملائها وادراكها لمتطلباتهم نتيجة التطبيق السليم لأدوات التقييم المستخدمة.

5. تعتبر عملية التقييم أداة رقابية مهمة كونها تبين الأخطاء الحاصلة وتضع الحلول المقترحة لتداركها مستقبلا.

6. تصنع عمليات تقييم الأداء بيئة عمل مناسبة، وتحسين سبل التواصل سواء بين الأفراد العاملين في نفس المؤسسة وتحفيزهم أو من خلال التبادل التجاري والاستثمار فيما بين المؤسسات المختلفة.

وكما هو معروف لدى الكثيرين أن عدم الاستقرار المالي للمصارف يحدث نوع من عدم الثقة بين أطراف التعامل بالمصارف، وتكون هناك حالة من القلق خاصة بين المستثمرين والدائنين، إلا أن استخدام أدوات التقييم المالي للأداء يعتبر بمثابة منبه

بوجود حالة عدم الاستقرار المالي وبالتالي يمكن التنبؤ وتفادي تلك الاخطار المتوقعة (Ligon, 2019, p444).

4.2 أهمية التقييم المالي للمصارف الإسلامية

يعتبر التقييم المالي لأداء المصارف الإسلامية معياراً دقيقاً لقياس مدى تحقيق هذه المصارف لأهدافها وطموحات ملاكها بما يسهم في تحقيق معدلات عالية للأداء والحفاظ على المركز المالي والمضي قدماً في المساهمة في المشاريع التنموية عن طريق الشراكة مع المؤسسات الأخرى.

كما أن تقييم الأداء يعتبر أمراً محورياً للملاك والمستثمرين على حد سواء ومعرفة النشاط التشغيلي للمشاريع من خلال عمليات التقييم الأداء لهذه المصارف ومقارنتها بالمستهدف ومساعدة أصحاب القرار في التوجه نحو الخيارات الأفضل (2024, Kaur, p40)

5.2 مفهوم وأهمية نموذج دوبونت:

وظهر هذا النموذج في القرن العشرين، واستخدم في البداية كمقياس لمعدل العائد على الاستثمار ونسبة صافي الربح إلى اجمالي المبيعات ونسبة صافي المبيعات إلى اجمالي الموجودات، ثم تطور النموذج ليشمل قياس الرافعة المالية واتسع نطاق استخدامه ليشمل أيضاً الأثر المزدوج لكفاءة الإنتاج على ربحية الأصول وكذلك قدرة الرافعة المالية **(فهمي، 2024، 107)**.

ويبزر دور نموذج دوبونت واضحاً في عمليات تقييم وقياس الأداء المالي للمؤسسات بتحليل البيانات المالية وقياس مؤشرات العائد على الاستثمار، والعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول وغيرها، للمساعدة في الفهم الدقيق للمركز المالي لتلك المؤسسات وتحديد مستوى الأداء

والملاحظ عند استخدام نموذج دوبونت لتقييم أداء عدة مصارف ومتابعة نتائج التقييم حدوث تحسن واضح في أداء تلك المصارف وتذبذب مصروفاتها، مثال ذلك البنك العربي والذي يعتمد في ايراداته على ايرادات الفوائد وايرادات غير الفوائد والأرباح، كما أن مصروفاته عبارة عن مصروفات الفوائد ومخصص القروض المتعثرة

والتكاليف العامة، ومن هنا تكمن أهمية متابعة نتائج تقييم المصروفات والايرادات تباعاً **(Almazare, 2012, 90)**.

ومن خلال استخدام العديد من الدراسات لنموذج دوبونت لتقييم الوضع المالي للمصارف وتحديد مستوى كفاءة الأعمال المصرفية، تبين أن لها دور كبير ورائد في تمويل الأنشطة الاقتصادية ولها دور مهم في الأشغال التنموية والاستثمارات **(غانم، 2024، 206)**.

ويستخدم هذا النموذج مجموعة من النسب المالية منها الآتي:

1. معدل دوران الأصول (AU): ويحسب بقسمة صافي الإيرادات على اجمالي الأصول ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها.

2. مضاعف حقوق الملكية (EM): يقاس هذا المؤشر بقسمة الأُصول على حقوق الملكية، ويعرف من خلاله عدد مرات تغطية الأصول لحقوق الملكية.

3. هامش الربح (PM): يقاس هذا المؤشر بقسمة صافي الدخل على الإيرادات، لبيان مدى الفاعلية في تحقيق العوائد بأقل التكاليف.

6.2 مفهوم المصارف الإسلامية

نشأت المصارف الإسلامية كمؤسسات نقدية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المالية طبقا للشريعة الإسلامية دون التعامل بالفائدة الربوية، لغرس قيم التعامل السليمة دون استغلال طرفاً لطرف في التعاملات، واستثمار الأموال المدخرة، لأجل تحقيق عائد منظم ومستمر عن طريق عدة صيغ تستخدم للتمويل الإسلامي منها التمويل بالمرابحة والمشاركة والمضاربة والاستصناع والسلم والتمويل بالإجارة **(عوض، 2022، 96-97)**.

ويلاحظ في السنوات الأخيرة حرص بعض البحاث والمختصين تقييم اداء المصارف الإسلامية والتي تعتمد في تعاملاتها بشكل كبير على التقنية الرقمية والخدمات الالكترونية لسهولة الحصول على البيانات المستخدمة في تقييم هذه المصارف خاصة في ظل الكوارث الطبيعية والأزمات كجائحة كورونا مثلاً **(فضيلة، 2024، 253)**

الجانب العملي:

1.3 نبذة مختصرة عن مصرف اليقين

يعتبر مصرف اليقين من ضمن المصارف الاسلامية الخاصة التي تم تأسيسها ضمن مشروع تحول القطاع المصرفي الليبي للصيرفة الإسلامية تطبيقا للقانون رقم (1) لسنة 2013، ويقدم المصرف لعملائه مجموعة من الخدمات المالية الإسلامية والإلكترونية.

وباشر نشاطه في سنة 2019 وتأسس المصرف وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2005 والمعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012 بشأن عمل المصارف وافتتح أول فروعه في سنة 2019، بلغ رأسمال المصرف 250 مليون دينار مقسمة على مليونين ونصف سهم بقيمة أسمية قدرها 100 دينار ليبي للسهم الواحد وفق الاكتتاب العام في سوق المال الليبي، وبلغت فروع المصرف حوالي 14 فرع موزعة على مناطق مختلفة من ليبيا info@ybank.ly.

2.3 التحليل المالي للمصرف واختبار فرضيات الدراسة

جدول (1) بيانات التحليل المالي للمصرف

البيان	2021	2022	2023
حقوق الملكية	115113355	237328985	291674546
الأصول	1311720281	1731786139	2025016814
اجمالي الإيرادات	47060648	65010412	78484090
صافي الدخل	18360982	22434634	18964327

المصدر: القوائم المالية للمصرف

1.2.3 تحليل البيانات

1. هامش صافي الربح (PM)

هامش صافي الربح= صافي الدخل÷ إجمالي الإيرادات
هامش صافي الربح لسنة 2021: 18360982÷ 47060648=0.3901

هامش صافي الربح لسنة 2022: 22434634÷ 65010412= 0.3450
هامش صافي الربح لسنة 2023: 18964327÷ 78484090= 0.2416

2. معدل دوران الأصول(AU)

معدل دوران الأصول= اجمالي الإيرادات÷ الأصول
معدل دوران الأصول لسنة 2021: 47060648÷ 1311720281= 0.0358
معدل دوران الأصول لسنة 2022: 65010412÷ 1731786139= 0.0375
معدل دوران الأصول لسنة 2023: 78484090÷ 2025016814= 0.0387

3. مضاعف حقوق الملكية(EM)

مضاعف حقوق الملكية=اجمالي الأصول÷ اجمالي حقوق الملكية
مضاعف حقوق الملكية لسنة 2021= 1311720281÷ 115113355= 11.3950
مضاعف حقوق الملكية لسنة 2022= 1731786139÷ 237328985= 7.2970
مضاعف حقوق الملكية لسنة 2023= 2025016814÷ 291674546= 6.9427

جدول (2) حساب العائد على حقوق الملكية لسنوات الدراسة (2021-2023) وبيانات نموذج (Dupont)

السنوات	هامش الربح	معدل دوران الأصول	مضاعف الملكية	عائد ROE
2021	0.3901	0.0358	11.3950	0.1591
2022	0.3450	0.0375	7.2970	0.0944
2023	0.2416	0.0387	6.9427	0.0649

المصدر: من اعداد الباحث وفق بيانات القوائم المالية للمصرف

2.2.3 اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية:

H0 بحسب نموذج (Dupont) توجد فروق في تقييم السنوات المستهدفة للدراسة من خلال الأداء المالي للمصرف.

ولاختبار الفرضية الرئيسية يجب اختبار الفرضيات الفرعية:

H1 توجد فروق في تقييم السنوات المستهدفة وفق معدل العائد على هامش الربح (PM).

وفق الجدول (2) فإن هامش الربح (PM) المقيم من خلال قياس السنوات المالية المستهدفة للدراسة للمصرف فقد سجلت أعلى درجة في سنة 2021 بمعدل (0.3901)، يليه سنة 2022 بمعدل (0.3450)، ثم سنة 2023 بمعدل (0.2416)، وبذلك تثبت هذه الفرضية بوجود فروقات في تقييم السنوات المستهدفة للدراسة وفق معدل العائد على هامش الربح، مما يشير الى انخفاض في مستوى هامش الربح نتيجة عدم مقدرة المصرف على تحقيق عوائد بأقل التكاليف.

H2 توجد فروق في تقييم السنوات المستهدفة وفق معدل دوران الأصول (AU).

بحسب الجدول (2) فإن معدل دوران الأصول (AM) للسنوات المالية المستهدفة للدراسة وفق التقييم سجلت سنة 2023 أعلى معدل دوران للأصول بقيمة (0.0387)، تليها سنة 2022 بقيمة (0.0375)، وكان أقل معدل لدوران الأصول سنة 2021 بقيمة (0.0358)، مما يشير إلى وجود فروقات بسيطة في تقييم سنوات الدراسة المستهدفة لمعدل دوران الأصول، وأن إدارة المصرف لديها خطط واستراتيجية في الأمد البعيد لاستغلال أصول المصرف والمحافظة على جودتها.

H3 توجد فروق في تقييم السنوات المستهدفة وفق معدل مضاعف الملكية (EM).

يتبين من خلال الجدول رقم (2)، يتضح أن أكبر قيمة لمضاعف الملكية لسنوات الدراسة كانت في سنة 2021(11.3950)، تليها سنة2022 (7.2970)، وأخيراً سنة 2023 (6.9427)، ويعكس دلك وجود فروقات بين سنوات الدراسة المستهدفة، مما يعبر عن الانخفاض الواضح ي حق الملكية للمصرف.

النتائج والتوصيات

1.4 النتائج

توصلت الدراسة الى ثبات الفرضية الرئيسية والمتمثلة في وجود فروق في تقييم السنوات المستهدفة للدراسة من خلال الأداء المالي للمصرف، وعبر الدراسة النظرية للدراسات السابقة والمشابهة ومن خلال اختبار فرضيات الدراسة وفق التقييم المالي للمصرف وصولاً الى مجموعة من النتائج التالية:

1. لوحظ من خلال تقييم سنوات الدراسة انخفاض في مستوى هامش الربح نتيجة عدم مقدرة المصرف على تحقيق عوائد بأقل التكاليف، أو نتيجة لارتفاع التكاليف التشغيلية.

2. من خلال تقييم معدل دوران الأصول وجد بها استقرار نسبي أو انخفاض طفيف مما يعني وجود تراجع بسيط في كفاءة المصرف، قد يكون نتيجة للتحفظ في استخدام بعض صيغ التمويل الإسلامي بسبب المخاطر، أو أن هناك سياسة مستقبلية للمصرف للتركيز على الاستثمارات طويلة الأجل وعادة ما تكون منخفضة المخاطر.

3. يلاحظ من خلال تقييم سنوات الدراسة للمصرف تراجع لمعدل مضاعف الملكية، مما يشير الى قلة اعتماد المصرف على حقوق المساهمين في تمويل موجوداته مع مرور الزمن، وبشكل آخر يعكس هذا التراجع تحسناً في كفاءة استخدام رأس المال، أو تغيراً في خطط التمويل.

4. من خلال التغيرات الحاصلة لسنوات الدراسة ومقارنتها يتضح ارتفاع معدل منفعة الموجودات، مما يشير إلى وجود استراتيجيات للمصرف للمساهمة في تحسين الكفاءة التشغيلية للأصول بما يعزز معدل منفعة الموجودات.

2.4 التوصيات المقترحة

من خلال النتائج السابقة توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات تكمن في الآتي:

1. العمل على الحد من التكاليف المرتفعة والسعي لتقليصها مع المحافظة على الأداء، ومراجعة استراتيجيات التمويل للمحافظة على الربحية وزيادتها، وتحسين الخدمات المقدمة من المصرف لجذب المزيد من العملاء.

2. تحسين استخدام معدل دوران الأصول لتعزيز الكفاءة التشغيلية وزيادة العوائد المالية للمصرف عن طريق إعادة تقييم الأصول ضعيفة الأداء وغير المستغلة وإعادة تدويرها توزيعها للاستثمار.

3. اعتماد طرق تقنية حديثة لمراقبة أداء الأصول ومتابعتها دورياً بما يضمن زيادة كفاءة المصرف وسرعة تحقيق الإيرادات.

4. دراسة المؤشرات المسببة لتراجع معدل مضاعف الملكية لفهم أداء المصرف وقياس استدامته المالية مثل زيادة الارباح المحتجزة، وتوزيع الأرباح، أو معرفة نتائج التغيرات في هيكل رأس المال وخلل سياسات التمويل ان وجدت ومعالجتها.

المراجع

1. * باللحية الطيب، بوجمعة عمر، (2016) تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد12، العدد14، الجزائر.

2. * بوجلال أنفال، (2016)، قياس الأداء المالي للبنوك في ظل الأزمات المالية- دراسة مقارنة لبعض البنوك خلال الفترة 2003-2013، أطروحة دكتوراة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

3. * بوراوي قبقب، (2023)، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية باستخدام نموذج دوبونت (Dupont)-دراسة تحليلية عن مصرف شمال افريقيا، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، كلية الأداب والعلوم قصر خيار، جامعة المرقب، المجلد8، العدد15، طرابلس، ليبيا.

4. * سلامي عبد الكريم، عراب عماد، (2023)، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية- دراسة حالة بنك الخليج الجزائر للفترة 2017- 2023، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 قالة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

5. * عبدالصمد خالد، وباب الله إبراهيم، (2024)، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستخدام النسب المالية- دراسة حالة مصرف اليقين خلال فترة 2019-2021، مجلة جامعة فزان العلمية، المجلد3، العدد2، سيها، ليبيا.

6. * عوض عزمي، (2022)، تقييم أداء المصارف لكفاءة إدارة مخاطر التمويل وفقا لنموذج العائد على حقوق الملكية (دوبونت)، (دراسة حالة المصارف الإسلامية الفلسطينية)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، جامعة فلسطين التقنية، المجلد36، العدد12، طولكرم، فلسطين.

7. * غالم فاطمة، بادن عبد القادر، (2024)، نموذج دوبونت (DUPONT) كأداة لقياس كفاءة البنوك-دراسة مقارنة بين مصرف السلام والبنك الوطني الجزائري للفترة 2018-2022، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة، المجلد11، العدد1، الجزائر.

8. * فضيلة نصيرة، نمر ربيحة، (2024)، تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية في ظل استراتيجية التحول الرقمي باستخدام نموذج دوبونت للفترة 2019-2023، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة غليزان بالجزائر، المجلد11، العدد2، الجزائر.

9. * فتحي محمد، (2024)، واقع الكشف عن التكاليف الخفية ومعالجتها من خلال نموذج (Dupont) ودورها في تحسين الأداء المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للسنوات (2010-2022)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث الإدارية والاقتصادية، المجلد9، العدد21، رام الله، فلسطين.

10. * كرومي، اسيا، (2022)، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج (Dupont) المعدل لعينة من البنوك الجزائرية، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد9، العدد2، الجزائر.

مراجع اللغة الإنجليزية:

11. Al-khoury & Others, (2022)* Financial Performance for Arab Bank using Dupont Analysis 2000-2002, Wseas Transactions on Business and Economics, Volume5.

12. * Almazare, (2012), Financial Performance Analysis of the Jordanian Arab Bank by Using the Dupont System of Financial Analysis, Volume4, No4.

13. * Georgios, (2023), Mergers and Acquisitions in The Greek Banking system. A Profitability Evaluation Analysis with Dupont Model, International Journal of Applied Research in Social Sciences, Volume5, Issue9.

14. * Kaur & Mulugeta, (2024), Finacial Analysis Techniques in Action: a study of Ethiopia's Private Commercial Banks, Volume17, Issue55.

15. * Ligon & Khan, (2019), Comparative Financial Performance and Financial Soundness of Banks in Bhutan: Application of Dupont and Bankometer Models, Volume23, Issue1.

المواقع الالكترونية:

* موقع مصرف اليقين www.ybank.ly .

زلزال كريت سنة 365م: كارثة طبيعية غيرت وجه الساحل الليبي

ناصر محمد دياب[3]

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير زلزال كريت 365 ميلادي على الساحل الليبي، مع التركيز على التغيرات الجيولوجية والطبوغرافية التي أحدثها هذا الحدث التاريخي. يستعرض البحث العلاقة بين النشاط التكتوني وتوزيع الأحواض الهيدروكربونية في ليبيا، وكيف ساهمت الفوالق التكتونية في تكوين وتوزيع هذه الموارد. كما يناقش البحث تأثير التغيرات المناخية وارتفاع مستوى سطح البحر على المناطق الساحلية الليبية، مع تقديم توصيات للتخطيط المستقبلي والتنمية المستدامة لمواجهة هذه التحديات. يخلص البحث إلى أن التخطيط الحضري الواعي واستراتيجيات التخفيف من الكوارث الطبيعية هما أساس حماية المجتمعات الساحلية وضمان استدامتها في مواجهة المخاطر الطبيعية المتزايدة.

الكلمات المفتاحية: زلزال كريت 365 ميلادي- الساحل الليبي- التكتونيات- التسونامي- الهيدروكربونات- التغير المناخي- ارتفاع مستوى سطح البحر- التخطيط العمراني المستدام- البنية التحتية المقاومة للكوارث.

The Impact of the 365 AD Crete Earthquake on the Libyan Coast: Geological, Environmental, and Urban Planning Implications

Nasser Mohammed Diab

Abstract:

This research aims to study the impact of the 365 AD Crete Earthquake on the Libyan coast, focusing on the geological and topographical changes caused by this historical event. The research explores the relationship between tectonic activity and the

[3] المعهد العالي للتقنيات الهندسية زليتن– قسم التقنيات المدنية

distribution of hydrocarbon basins in Libya, highlighting how tectonic faults contributed to the formation and distribution of these resources. The study also discusses the impact of climate change and rising sea levels on Libyan coastal areas, providing recommendations for future planning and sustainable development to address these challenges. The research concludes that conscious urban planning and disaster mitigation strategies are crucial for protecting coastal communities and ensuring their sustainability in the face of increasing natural risks

(Keywords); (AD Crete Earthquake 365, Libyan Coast, Tectonics, Tsunami, Hydrocarbons,Sea Level Rise, Sustainable Urban Planning, Resilient Infrastructure).

المقدمة:

في 21 يوليو 365 ميلادي، شهد البحر الأبيض المتوسط واحدًا من أعنف الزلازل في تاريخه، والمعروف باسم زلزال كريت 365 ميلادي. بلغت قوة هذا الزلزال حوالي 8.0 على مقياس ريختر، وكان مركزه قبالة ساحل جزيرة كريت. لم يكن هذا الحدث مجرد زلزال تقليدي؛ فقد تسبب في رفع أرضي كبير وتوليد تسونامي هائل ضرب السواحل المحيطة بالبحر، بما في ذلك السواحل الليبية.

كان لهذا الزلزال آثار طويلة الأمد على البنية الجيولوجية والاجتماعية والاقتصادية في ليبيا، حيث أدى إلى تغييرات جذرية في شكل الساحل وتوزيع السكان والموارد الطبيعية. يهدف هذا البحث إلى استكشاف العلاقة بين زلزال كريت وتغير الساحل الليبي، مع التركيز على التأثيرات الجيولوجية والبيئية والاجتماعية لهذا الحدث الكارثي.

2- أهمية البحث:

يُعد زلزال كريت 365م واحدًا من أهم الأحداث الزلزالية في تاريخ البحر الأبيض المتوسط، لما له من تأثيرات جغرافية واجتماعية واقتصادية كبيرة على المنطقة. فهم هذا الزلزال وآثاره يساعد في تفسير العديد من الظواهر الجيولوجية في المنطقة، ويقدم دروسًا قيمة لإدارة المخاطر الطبيعية الحالية والمستقبلية. يركز هذا البحث على تحليل التأثيرات التي أحدثها الزلزال والتسونامي الناتج عنه على المدن الساحلية الليبية، وكيفية تأثير هذه الأحداث على توزيع الموارد الهيدروكربونية وتشكيل الفوالق التكتونية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

3- أهداف البحث:

3-1. تحليل التأثيرات الجيولوجية:

- دراسة الحركات التكتونية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتأثيرها على توليد الزلازل الكبرى مثل زلزال كريت 365م.

- فهم كيفية تفاعل الفوالق التكتونية في البحر الأبيض المتوسط وأثرها على توزيع الهيدروكربونات في الأحواض الرسوبية الليبية.

3-2. تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي:

- تحليل الدمار الذي لحق بالمدن الساحلية الليبية نتيجة التسونامي وتحديد الأثر طويل الأمد على البنية التحتية والاقتصاد المحلي.

- دراسة كيفية تأثير الكوارث الطبيعية الكبرى على المجتمعات الساحلية وكيفية تعافيها على مدى الزمن.

3-3. تطوير استراتيجيات لإدارة المخاطر:

- تقديم توصيات لتحسين استراتيجيات إدارة الكوارث الطبيعية في المناطق الساحلية المتأثرة بالزلازل والتسونامي.

- تعزيز فهم المخاطر الزلزالية في البحر الأبيض المتوسط واستخدام هذا الفهم لتحسين الاستعدادات المستقبلية.

3-4. المساهمة في البحث العلمي:

- تقديم بيانات وتحليلات جديدة تسهم في الأدبيات العلمية المتعلقة بالزلازل والتكتونيات في البحر الأبيض المتوسط.

- تعزيز فهم العلاقة بين الجيولوجيا وتوزيع الموارد الطبيعية من خلال دراسة حالة زلزال كريت 365م.

4- منطقة الدراسة:

تقع ليبيا وسط ساحل أفريقيا الشمالي على البحر المتوسط يحدها من الشرق مصر، و من الجنوب الشرقي السودان و تشاد و النيجر من الجنوب، و من الغرب الجزائر و تونس كما في (الشكل.1)، وتبلغ مساحتها ما يقرب من 1.76 مليون كيلومتر مربع وتعد ليبيا رابع أكبر دولة مساحةً في أفريقيا والعالم العربي، وتحتل الرقم 17 كأكبر بلدان العالم مساحة وبساحل يطل على البحر المتوسط يصل إلى 1850 كيلومتر. كما تحتل المرتبة التاسعة بين عشر دول لديها أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة لبلدٍ في العالم. تُشكل الصحراء نسبة 95% من إجمالي مساحة البلاد. اغلب السكان يعيشون في الشمال، وفلكيا تمتد ليبيا بين خطي طول 9 ° و 25 ° شرقا، و دائرتي عرض 25 18 ° و 33 ° شمالا.

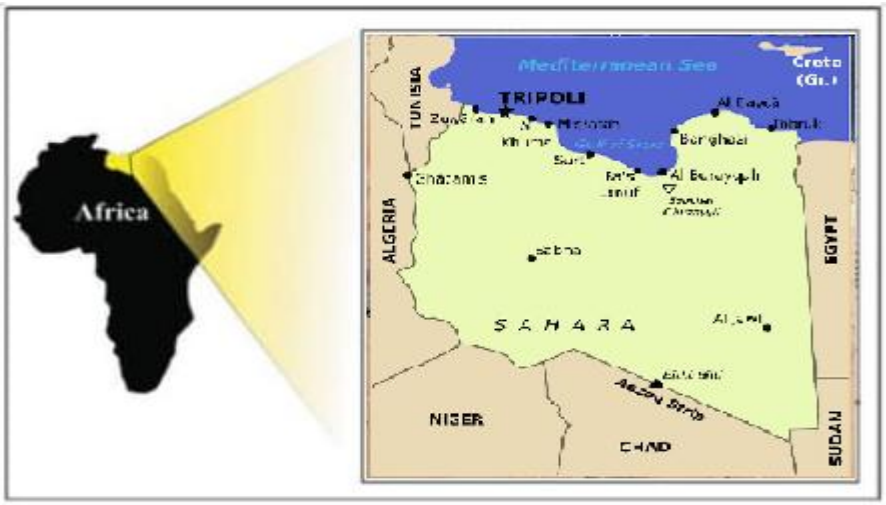

شكل (1).يبين موقع دولة ليبيا بالنسبة لافريقيا.

5- الخلفية الجيولوجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط:

تقع ليبيا على الحافة الشمالية للدرع الإفريقي، وهو جزء من منطقة البحر الأبيض المتوسط التكتونية النشطة. منذ فترات ما قبل الكمبري، كانت هذه المنطقة مسرحًا للحركات التكتونية المستمرة التي أسهمت في تشكيل تضاريسها الحالية، بما في ذلك رفع الجبال، تشكيل الأحواض الرسوبية، وتغير خطوط السواحل.

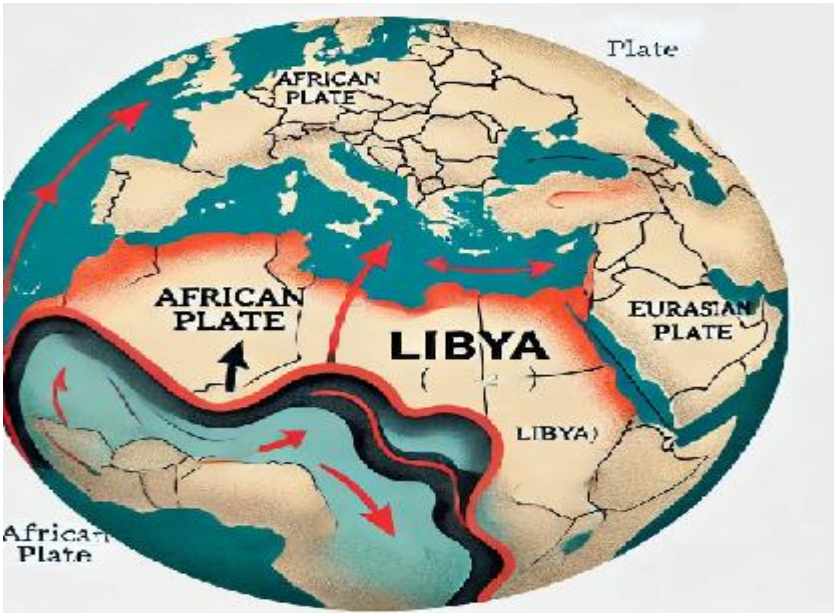

شكل (2): خريطة توضح الحركة التكتونية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وتفاعل الصفائح الأفريقية والأوراسية..
-Ambraseys, N. (2009) -.Bohnhoff, M., et al. (2016.

مكونات الخريطة:

- الأسهم: تمثل اتجاه حركة الصفائح التكتونية. يظهر السهم من الصفيحة الأفريقية نحو الصفيحة الأوراسية، مما يوضح حركة الصفيحة الأفريقية شمالاً باتجاه الأوراسية.

- ألوان مختلفة: تستخدم لتوضيح الصفائح المختلفة (على سبيل المثال، الصفيحة الأفريقية والصفيحة الأوراسية).

منطقة البحر الأبيض المتوسط تتأثر بحركة الصفائح التكتونية الأفريقية والأوراسية، وهي جزء من منطقة التيثيس، التي كانت محيطًا كبيرًا يفصل بين قارات لوراسيا وجوندوانا خلال حقب الحياة القديمة (الفانيروزي). عبر العصور الجيولوجية، تقلصت هذه البحار بسبب تحركات الصفائح التكتونية، مما أدى إلى تشكيل البحر الأبيض المتوسط الحديث والأحواض الغنية بالهيدروكربونات في شمال إفريقيا.

6- تاريخ الزلزال وتأثيره على البحر الأبيض المتوسط:

وقع زلزال كريت نتيجة لنشاط تكتوني على طول حدود الصفائح بين الصفيحة الأفريقية والصفيحة الأوراسية. تسبب هذا النشاط في رفع مفاجئ لقاع البحر بالقرب من جزيرة كريت، مما أطلق موجات تسونامي هائلة اجتاحت السواحل المحيطة. كانت ليبيا من أكثر المناطق تأثرًا بهذا التسونامي المدمر، حيث وصلت الأمواج إلى ارتفاعات تجاوزت 10 أمتار، جرفت معها كل شيء في طريقها.

شكل (3): محاكاة توضح مسار التسونامي الناتج عن زلزال كريت وانتشاره عبر البحر الأبيض المتوسط.
-Stiros, S. (2001) -Shaw, B., et al. (2008).

مكونات الخريطة:

- الدوائر المتدرجة بالألوان: تمثل توسع موجات التسونامي من مركز الزلزال (جزيرة كريت) باتجاه السواحل المحيطة، بما في ذلك ليبيا.

- الأسهم: تشير إلى اتجاه حركة أمواج التسونامي، موضحة كيفية انتشار الأمواج من مركز الزلزال.

7- التأثيرات الجيولوجية على الساحل الليبي:

1-7 تدمير المدن والبنية التحتية الساحلية:

كانت المدن الساحلية الليبية في ذلك الوقت مراكز حضرية وتجارية هامة. عندما ضرب التسونامي، دمر العديد من هذه المدن، وجرف مبانيها وسكانها إلى البحر.

البنية التحتية مثل الموانئ والجسور تم تدميرها بالكامل، مما أدى إلى شلل النشاط الاقتصادي والتجاري في المنطقة لفترة طويلة.

صورة 1: صور أثرية للمدن الساحلية الليبية التي دمرها التسونامي بعد زلزال كريت.

2-7 غمر الأراضي الزراعية وتغيرات في التربة:

لم تقتصر آثار التسونامي على تدمير المدن فقط، بل امتدت لتشمل الأراضي الزراعية التي كانت تعتمد عليها المجتمعات المحلية. تدفقت المياه المالحة إلى الداخل، مما أدى إلى تدهور التربة وفقدان القدرة الزراعية في بعض المناطق. هذه التغيرات أثرت بشكل كبير على الإنتاج الزراعي وأدت إلى مجاعات ونقص في الموارد.

3-7 تغير خطوط الساحل:

كان للتسونامي تأثير طويل الأمد على شكل الساحل الليبي. دفعت الأمواج الكبيرة الرمال والترسبات إلى الداخل، مما أدى إلى إنشاء شواطئ جديدة وغمر مساحات كبيرة من اليابسة. في بعض المناطق، تراجعت الأراضي بفعل قوة المياه، مما أعاد تشكيل الجغرافيا الساحلية بشكل دائم.

شكل (4): خريطة توضح التغيرات في خطوط الساحل الليبي قبل وبعد زلزال كريت 365 ميلادي.(Marriner, N., & Morhange, C. (2007 -

-Pirazzoli, P. A., & Evelpidou, N. (2013)..

مكونات الخريطة:

- الخطوط المتقطعة: تمثل خط الساحل الليبي قبل زلزال كريت.

- الخطوط المستمرة: تمثل خط الساحل بعد الزلزال، مما يوضح التغيرات التي طرأت على الساحل بفعل التسونامي.

- المناطق المظللة: تشير إلى الأراضي التي غمرتها المياه نتيجة التسونامي، مما يوضح المناطق التي فقدت أو غُمرت بسبب الزلزال.

8- الترابط الجيولوجي بين ليبيا ومنطقة التيثيس:

منطقة التيثيس هي جزء من السياق الجيولوجي الأوسع الذي تقع فيه ليبيا. منذ فترات ما قبل الكمبري، تطورت الصفائح التكتونية في شمال إفريقيا ومنطقة التيثيس

كوحدة واحدة، حيث كانت متصلة جسديًا وتتحرك معًا عبر الكرة الأرضية. خلال الفترات الجيولوجية المختلفة، كانت هذه الصفائح تقع على هامش سلسلة من البحار التيثيسية، بما في ذلك بروتو-تيثيس، باليو-تيثيس، وني-تيثيس.

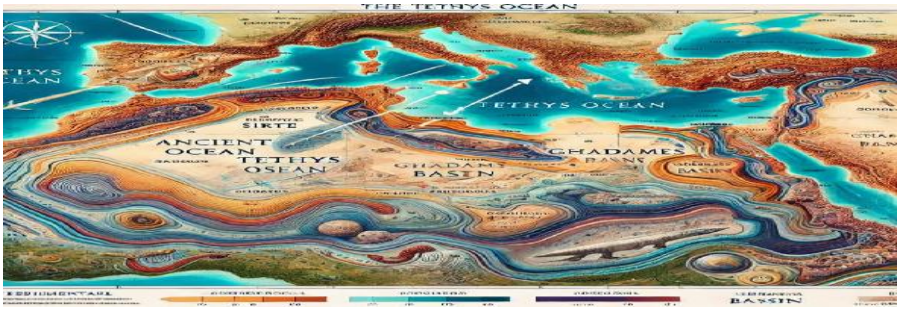

شكل (5): خريطة جيولوجية لمنطقة التيثيس توضح تأثيرها على تشكيل الأحواض الرسوبية في شمال إفريقيا.

-Scotese, C. R. (2001). -Stampfli, G. M., & Borel, G. D. (2002).

مكونات الخريطة:

- الأزرق الداكن: يمثل بحر التيثيس القديم الذي كان موجودًا خلال حقب الحياة القديمة (الفانيروزي).

- البني: يشير إلى الأحواض الرسوبية الكبرى مثل حوض سرت وحوض غدامس، التي تشكلت نتيجة للترسبات المتراكمة على مدى ملايين السنين.

- الأخضر: يمثل التضاريس الجبلية التي نشأت بسبب التحركات التكتونية.

- الأسهم: توضح تأثير بحر التيثيس على تكوين الأحواض الرسوبية، حيث تظهر اتجاهات حركة الصفائح التي ساعدت في تشكيل هذه الأحواض.

9- الأنظمة البترولية الباليوزوية والميسوزوية/السينوزوية:

9-1 الأنظمة البترولية الباليوزوية

خلال الفترة الباليوزوية، كانت الترسيبات على طول الهامش التيثيسي تتكون أساسًا من السيليكلستيك مع طبقات متداخلة من الرسوبيات القارية والبحرية. تُعتبر صخور المصدر من العصر السيلوري من أهم الفترات الجيولوجية المنتجة للهيدروكربونات. هذه الصخور تمتد عبر العديد من المناطق في ليبيا، مما يجعلها غنية بالموارد البترولية.

9- 2 الأنظمة البترولية الميسوزوية/السينوزوية:

خلال الفترات الميسوزوية والسينوزوية، كانت ليبيا تقع على هامش بحر التيثيس الجديد. تضمنت الترسيبات في هذه الفترات بيئات كربوناتية ضحلة، والتي تشكل أساسًا للعديد من الأنظمة البترولية العالمية اليوم. الصخور الغنية بالمواد العضوية التي تكونت في هذه الفترات أصبحت مصادر رئيسية للنفط والغاز.

9-3 العلاقة بين الزلزال والموارد الهيدروكربونية:

رغم أن زلزال كريت كان كارثة طبيعية مدمرة، إلا أنه أتاح فرصة لفهم أعمق للتكوينات الجيولوجية في المنطقة، التغيرات التكتونية التي أحدثها الزلزال قد أثرت على توزيع الهيدروكربونات في الأحواض الساحلية الليبية، بعض الدراسات تشير

إلى أن الحركات التكتونية التي تسبب بها الزلزال قد أسهمت في تحسين الظروف لتكون هذه الموارد، أو حتى في إعادة توزيعها.

شكل (6): خريطة توضح توزيع الأحواض الهيدروكربونية في الساحل الليبي وتأثير النشاط التكتوني.

-Purcell, P. G., & Purcell, R. R. (Eds.). (1998). - .Hallett, D. (2002)

هذه الخريطة تعرض توزيع الأحواض الهيدروكربونية على طول الساحل الليبي وتأثير النشاط التكتوني عليها.

مكونات الخريطة:

- الأصفر: يمثل الأحواض الهيدروكربونية الغنية بالنفط مثل حوض سرت وحوض مرزق.
- الأحمر: يوضح الفوالق التكتونية النشطة التي تؤثر على تكوين وتوزيع هذه الأحواض.
- الأخضر الفاتح: يشير إلى المناطق الساحلية المحيطة بالأحواض الهيدروكربونية.
- الخطوط المتقطعة: تمثل الفوالق التكتونية التي تتقاطع مع الأحواض، مما يوضح كيف أن هذه الحركات التكتونية ساعدت في تجميع الهيدروكربونات في تلك الأحواض.

4-9 إنتاج الهيدروكربونات في الساحل الليبي:

تمتلك ليبيا احتياطيات ضخمة من النفط والغاز، تم اكتشاف بعضها في الأحواض الساحلية التي تأثرت بالزلزال. حوض طرابلس البحري، على سبيل المثال، يحتوي على احتياطيات تُقدر بمليارات البراميل من النفط. يمكن أن تكون الزلازل والحركات التكتونية الأخرى قد لعبت دورًا في تشكيل هذه الأحواض وجعلها غنية بالهيدروكربونات.

10- الآثار البيئية والاجتماعية طويلة الأمد:

1-10 الآثار البيئية

بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية والمدن، تسبب زلزال كريت والتسونامي الناتج عنه في تأثيرات بيئية كبيرة. تغيرت ملامح السواحل، تراجعت الشواطئ، وظهرت بحيرات داخلية جديدة بفعل غمر الأراضي المنخفضة بالمياه. هذه التغيرات أدت إلى تدهور النظم البيئية الساحلية، بما في ذلك فقدان المواطن الطبيعية للحياة البحرية.

صورة (2): صور للأضرار البيئية على السواحل الليبية بعد التسونامي، توضح فقدان المواطن الطبيعية وتدهور النظم البيئية.

10-2 الآثار الاجتماعية والاقتصادية:

كان التأثير الاجتماعي والاقتصادي للزلزال هائلًا. فقد السكان مواردهم الزراعية والتجارية، مما دفع بعضهم إلى النزوح إلى مناطق أخرى. كما أن فقدان البنية التحتية التجارية أثر بشكل كبير على الاقتصاد المحلي، مما جعل التعافي من الكارثة أمرًا صعبًا وطويل الأمد.

10-3 تحليل المستقبل: تغير المناخ وتأثيره على السواحل الليبية:

في ضوء تغير المناخ وزيادة مستوى سطح البحر، يمكن أن تكون السواحل الليبية أكثر عرضة للتأثيرات المستقبلية المشابهة لتلك التي تسبب فيها زلزال كريت 365 ميلادي. مع ارتفاع درجات الحرارة العالمية وذوبان الأنهار الجليدية، يتوقع العلماء ارتفاع مستويات سطح البحر، مما يزيد من خطر الفيضانات الساحلية

وتآكل الشواطئ. هذه التغيرات يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التأثيرات التي شهدتها ليبيا بالفعل نتيجة للتسونامي الناتج عن زلزال كريت.

11- تأثير ارتفاع مستوى سطح البحر على الجيولوجيا الساحلية:

من المتوقع أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى زيادة تآكل السواحل، مما سيؤدي إلى فقدان الأراضي الزراعية والمناطق السكنية على طول السواحل الليبية. يمكن أن يتسبب ذلك في تحولات كبيرة في الجغرافيا الساحلية، مشابهة للتغيرات التي حدثت

بعد زلزال كريت. الشواطئ المنخفضة والمناطق المحمية التي كانت موجودة في العصور القديمة قد تختفي تمامًا مع ارتفاع مستويات البحر، وخريطة وكالة ناسا توضح ارتفاع مستوى سطح البحر من الصفر إلى 20م واختفاء مساحات شاسعة من اليابسة وغمرها بمياه البحر.

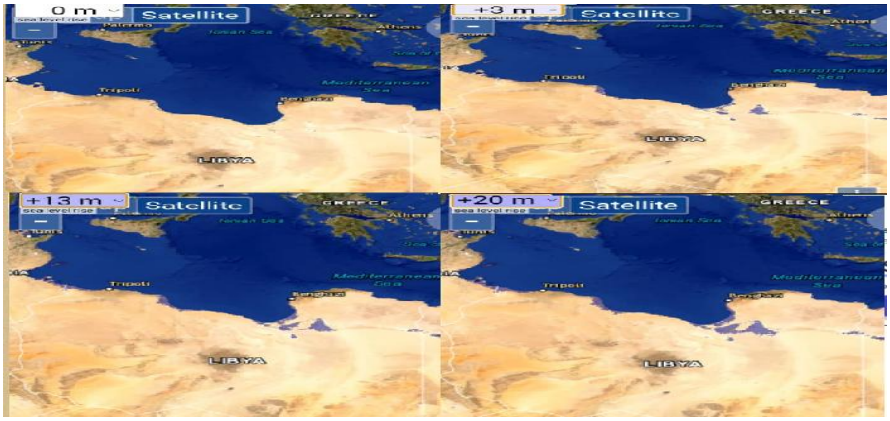

شكل (7): خريطة ناسا توضح المناطق الساحلية الليبية المعرضة لخطر الفيضانات نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر.

11-1 الآثار البيئية المستقبلية

التغيرات في المناخ ومستوى سطح البحر ستؤثر أيضًا على النظم البيئية الساحلية. الشعاب المرجانية، التي تعد حاجزًا طبيعيًا ضد الأمواج، قد تتأثر بشكل كبير بسبب ارتفاع درجات حرارة المياه وتحمض المحيطات. فقدان هذه الحواجز الطبيعية يمكن أن يزيد من تعرض السواحل الليبية للعواصف البحرية والتسونامي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي الفيضانات المستمرة إلى غمر الأراضي الرطبة الساحلية، مما سيؤثر على التنوع البيولوجي ويؤدي إلى تدمير مواطن الحياة البرية.

هذه التغيرات البيئية يمكن أن تكون مشابهة لتلك التي شهدتها المنطقة بعد زلزال كريت، ولكنها قد تكون أكثر ديمومة وصعوبة في التعافي.

2-11 الآثار الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية

التغيرات الجيولوجية والبيئية المتوقعة قد تؤدي إلى تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة للسكان الساحليين. فقدان الأراضي السكنية والزراعية يمكن أن يؤدي إلى نزوح السكان إلى الداخل، مما يضغط على الموارد والمرافق في المناطق الداخلية. يمكن أن تؤدي هذه الهجرة إلى توترات اجتماعية وزيادة في الفقر والبطالة.

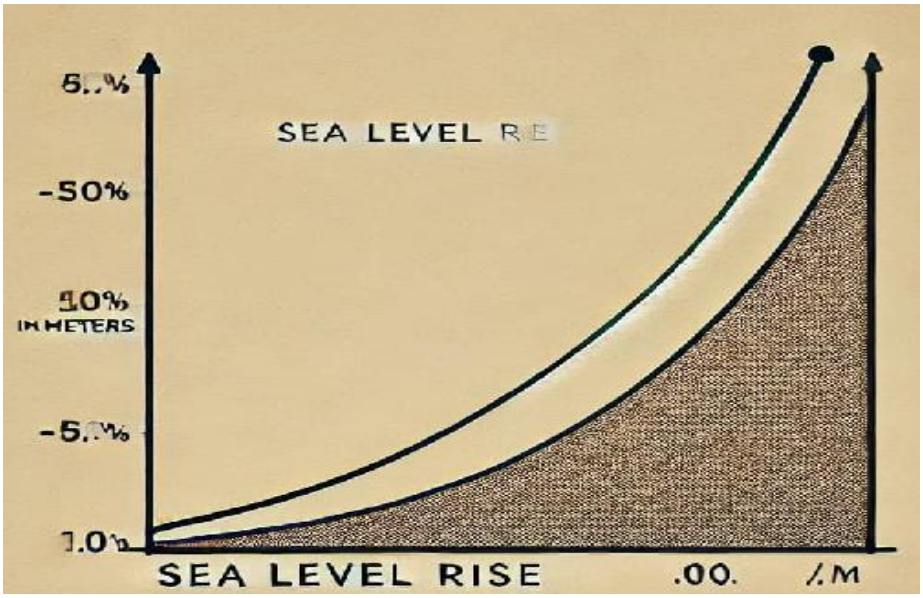

شكل (8): رسم بياني يوضح العلاقة بين ارتفاع مستوى سطح البحر والنزوح السكاني المتوقع في المناطق الساحلية الليبية

- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). (2021

-Nicholls, R. J., & Cazenave, A. (2010)..

مكونات الرسم البياني:

- المحور السيني (X): يمثل مستوى ارتفاع سطح البحر (بالمتر).
- المحور الصادي (Y): يمثل عدد السكان النازحين نتيجة لهذا الارتفاع.
- الخط الصاعد: يوضح العلاقة المباشرة بين ارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة عدد النازحين، مما يشير إلى أن كلما ارتفع مستوى البحر، زاد النزوح السكاني.

كما أن تدهور الموارد الطبيعية، مثل الأراضي الزراعية ومصايد الأسماك، يمكن أن يؤثر على الاقتصاد المحلي ويزيد من الاعتماد على الاستيراد. هذا يمكن أن يؤدي إلى ضعف الأمن الغذائي وزيادة تكاليف المعيشة، مما سيزيد من الضغوط على الحكومات المحلية.

12- التقنيات الحديثة في استكشاف الزلازل القديمة:

12-1 استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد في دراسة الزلازل التاريخية:

تقنيات الاستشعار عن بعد، مثل صور الأقمار الصناعية والرادار، تعد أدوات حيوية في دراسة الزلازل التاريخية وآثارها الجيولوجية. يمكن لهذه التقنيات أن تكشف عن التغيرات الطبوغرافية والتكتونية التي خلفتها زلازل قديمة مثل زلزال كريت 365 ميلادي. على سبيل المثال، يمكن استخدام صور الأقمار الصناعية لتحليل التغيرات في ارتفاعات السواحل، مقارنة البيانات الحديثة بالخرائط الجيولوجية القديمة.

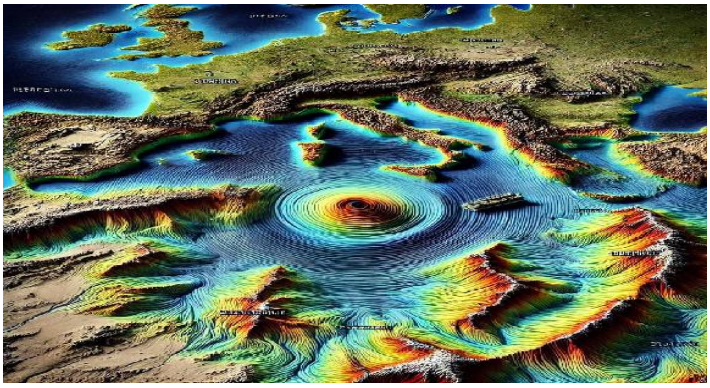

شكل (9): صور رادارية تظهر التغيرات الطبوغرافية في السواحل الليبية بعد زلزال كريت 365 ميلادي.

هذه الصور الرادارية تُظهر التغيرات الطبوغرافية التي حدثت على السواحل الليبية بعد زلزال كريت 365 ميلادي.

.Shaw, B., et al. (2008) -.Stiros, S. (2001). -

مكونات الصور:

- الأحمر الداكن: يشير إلى المناطق التي شهدت ارتفاعًا طبوغرافيًا بعد الزلزال.
- الأزرق: يمثل المناطق التي تعرضت للغمر أو الهبوط الطبوغرافي نتيجة للزلزال.
- الأبيض: يظهر المناطق التي لم تتأثر بشكل كبير.
- الخطوط المتقطعة: تمثل الحدود الجديدة للساحل الليبي بعد التغيرات الطبوغرافية التي حدثت بفعل الزلزال.

كما تتيح تقنيات الرادار، مثل تقنية الرادار ذو الفتحة التركيبية (SAR)، قياس التشوهات في سطح الأرض بدقة عالية. يمكن لهذه التقنية أن تساعد في تحديد الفوالق التكتونية التي قد تكون نشأت أو تحركت نتيجة للزلزال. هذه البيانات يمكن أن تكون أساسية لفهم كيف تغيرت الهياكل التكتونية للساحل الليبي بعد الزلزال، وكيفية تأثير ذلك على توزيع الرواسب والموارد الهيدروكربونية.

2-12 استخدام التنقيب الجيوفيزيائي لفهم الهياكل التكتونية

التنقيب الجيوفيزيائي هو أداة أخرى قوية لفهم الهياكل التكتونية المتأثرة بالزلازل. باستخدام تقنيات مثل الجاذبية والمغناطيسية والسيزموغرافيا (علم الزلازل)، يمكن للباحثين استكشاف الطبقات الجيولوجية تحت سطح الأرض واكتشاف الفوالق والصدوع التي قد تكون نشأت أو تحركت نتيجة للزلازل القديمة.

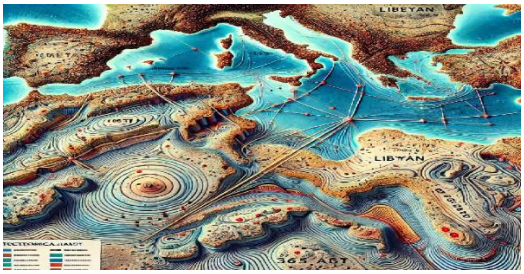

شكل (10): بيانات جيوفيزيائية توضح الفوالق التكتونية في منطقة الساحل الليبي وتأثير زلزال كريت عليها.

Guidoboni, E., Comastri, A., &) -.Meghraoui, M., et al. (1996) -
.Traina, G. (1994

مكونات الخريطة:

- الأحمر: يرمز إلى الفوالق التكتونية النشطة التي تأثرت بشكل كبير بالزلزال، مما يدل على النشاط الزلزالي القوي في تلك المنطقة.

- البرتقالي: يمثل الفوالق التكتونية الأقل نشاطًا ولكنها لا تزال ذات أهمية في السياق الجيولوجي للمنطقة.

- الأصفر: يشير إلى المناطق التي تأثرت بالهزات الأرضية الناتجة عن الزلزال.

- الأسهم: توضح اتجاه حركة الفوالق التكتونية التي ساهمت في التغيرات الطبوغرافية والجيوفيزيائية للساحل الليبي.

يمكن للتنقيب الجيوفيزيائي أن يكشف عن الفوالق التي قد تكون نشأت تحت البحر بالقرب من السواحل الليبية. هذه الفوالق يمكن أن تكون لها آثار مباشرة على توزيع الهيدروكربونات، حيث يمكنها أن تعمل كقنوات للهجرة النفطية أو كحواجز تمنع الهجرة. تحليل هذه الفوالق يمكن أن يساعد في تحسين استراتيجيات استكشاف النفط والغاز في المناطق الساحلية الليبية.

13- استراتيجيات التخفيف والجاهزية للكوارث المستقبلية:

13-1 تطوير خطط إخلاء وتخفيف للمدن الساحلية:

بناءً على الدروس المستفادة من زلزال كريت 365 ميلادي، من الضروري تطوير خطط إخلاء فعالة للمجتمعات الساحلية المعرضة لخطر الزلازل والتسونامي. يجب أن تشمل هذه الخطط:

- تحسين نظم الإنذار المبكر: تزويد المجتمعات بأجهزة إنذار مبكر يمكن أن توفر وقتًا كافيًا للإخلاء في حالة حدوث تسونامي.

- بناء بنية تحتية مقاومة للكوارث: تصميم المباني والمرافق الساحلية لتحمل الأمواج العالية والتأثيرات الزلزالية. يمكن استخدام تقنيات البناء الحديثة التي توفر مرونة واستدامة للبنية التحتية الساحلية.

- تدريب المجتمعات المحلية: إجراء تدريبات دورية للسكان حول كيفية التصرف في حالة الطوارئ وكيفية الإخلاء بأمان.

شكل (11): مخطط يوضح تصميمات بنية تحتية مقاومة للكوارث الطبيعية في المناطق الساحلية.

-Global Facility for Disaster Reduction and Recovery (GFDRR). (2010).
-UNISDR (United Nations Office for Disaster Risk Reduction). (2015).

13-2 التخطيط للتنمية المستدامة في المناطق الساحلية المعرضة للخطر:

يجب أن يكون التخطيط العمراني في المناطق الساحلية الليبية حساسًا للمخاطر الجيولوجية. استراتيجيات التنمية المستدامة يجب أن تأخذ في الاعتبار:

- تحديد المناطق المعرضة للخطر: استخدام الخرائط الجيولوجية وتقييم المخاطر لتحديد المناطق التي لا ينبغي تطويرها بسبب المخاطر الزلزالية أو خطر التسونامي.

- تشجيع استخدام الأراضي الذكية: توجيه التنمية إلى مناطق أكثر أمانًا بعيدًا عن خطوط الساحل، وتقليل كثافة البناء في المناطق المعرضة للخطر.

- تعزيز الحماية الطبيعية: مثل استعادة النظم البيئية الساحلية مثل الشعاب المرجانية والأراضي الرطبة التي يمكن أن تعمل كحواجز طبيعية ضد الأمواج العالية.

13-3 الجدوى الاقتصادية للتنمية المستدامة في المناطق الساحلية

عند النظر إلى الاستثمارات في البنية التحتية المقاومة للكوارث والتنمية المستدامة في المناطق الساحلية، من الضروري إجراء تحليل للتكلفة والفائدة. هذا التحليل يمكن أن يساعد في توضيح كيف يمكن لتلك الاستثمارات أن تكون مجدية اقتصاديًا على المدى الطويل، من خلال تقليل التكاليف المحتملة للكوارث الطبيعية.

- جدول (1): تحليل التكلفة والفائدة لاستراتيجيات التنمية المستدامة في المناطق الساحلية مقارنة بتكاليف الكوارث الطبيعية

-Global Facility for Disaster Reduction and Recovery (GFDRR) - Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) - World Bank

استراتيجية	التكلفة المتوقعة (مليون دولار)	الفوائد المتوقعة (مليون دولار)	توضيح الفوائد
بناء بنية تحتية مقاومة للكوارث	800-1600	6000-16000	تقليل الأضرار المادية والبشرية بنسبة 50-80%، تحسين الاستجابة
تحصين السواحل	100-500	1000-3000	حماية الممتلكات وتقليل تآكل السواحل، دعم الأنشطة الاقتصادية المستدامة
استعادة الحواجز الطبيعية	20-60	400-900	حماية النظم البيئية، دعم السياحة المستدامة، تعزيز التنوع البيولوجي

- التقديرات تقريبية وتستند إلى بيانات دولية، قد تحتاج إلى تعديل لتناسب السياق الليبي.
- يجب أن يشمل التحليل التغيرات المناخية المستقبلية والمخاطر الجيولوجية المحتملة.
- التقديرات تشمل الفوائد غير المباشرة مثل تحسين صحة المجتمع وزيادة فرص العمل.

14- التوصيات:

استنادًا إلى نتائج هذا البحث، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. تعزيز نظم الإنذار المبكر: يجب على الحكومة الليبية والشركاء الدوليين تطوير نظم إنذار مبكر متقدمة للكوارث الطبيعية، مع التركيز على التحذير من التسونامي والزلازل في الوقت المناسب.

2. استثمار في البنية التحتية المقاومة للكوارث: ينبغي تعزيز الاستثمار في البنية التحتية المقاومة للكوارث، بما في ذلك المباني المقاومة للزلازل، والتحصينات الساحلية، واستعادة الحواجز الطبيعية مثل الشعاب المرجانية.

3. تخطيط عمراني مستدام: يجب على السلطات المحلية استخدام أدوات التخطيط المستدام لتحديد المناطق المعرضة للخطر وتوجيه التنمية إلى مناطق أكثر أمانًا، مع مراعاة العوامل الجيولوجية والبيئية.

4. التوعية والتدريب: يجب تنفيذ برامج توعية وتدريب للسكان المحليين حول كيفية التصرف في حالات الطوارئ والجاهزية للكوارث، مما يعزز من قدرتهم على الاستجابة الفعالة وتقليل الخسائر.

5. إجراء دراسات مستمرة: من الضروري استمرار الأبحاث والدراسات حول تأثيرات الكوارث الطبيعية في ليبيا،

6. تحديد استراتيجيات التنمية المستدامة: زراعة الغابات الساحلية، بناء الحواجز الاصطناعية (مثل الجدران البحرية)، تعزيز البنية التحتية المرنة، تحسين أنظمة الصرف الصحي وإدارة المياه،

7. حماية التنوع البيولوجي البحر: يستخدم التقنيات الحديثة لتحليل التغيرات البيئية والجيولوجية، مما يسهم في تحسين الخطط والسياسات المستقبلية.

15- الخاتمة:

مع التوسع الذي تم تقديمه، يساهم البحث الآن بشكل أكبر في تقديم صورة شاملة ليس فقط لتأثير زلزال كريت 365 ميلادي على الساحل الليبي، ولكن أيضًا كيف يمكن استخدام الدروس المستفادة من هذا الحدث لتشكيل مستقبل أكثر أمانًا واستدامة للمجتمعات الساحلية. يغطي البحث الآن تحليلًا جيولوجيًا وبيئيًا واجتماعيًا موسعًا، مع التركيز على استراتيجيات التخفيف المستقبلية والتخطيط المستدام.

من خلال دمج المعرفة العلمية والتكنولوجية مع التخطيط الحضري والسياسات البيئية، يقدم هذا البحث رؤية متكاملة حول كيفية تعزيز مقاومة المجتمعات الساحلية الليبية للكوارث الطبيعية. يشير البحث إلى أن فهم تأثير زلزال كريت 365 ميلادي واستخدامه كدراسة حالة يمكن أن يكون أساسًا لتطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية المرتبطة بالتغيرات الجيولوجية والمناخية.

التغيرات الجيولوجية الناتجة عن زلزال كريت لم تؤثر فقط على التضاريس والسواحل الليبية، بل تركت أثرًا طويل الأمد على البيئة والاقتصاد والمجتمعات المحلية. مع تزايد مخاطر تغير المناخ، يصبح من الضروري أن تستفيد ليبيا من هذه الدروس لتطوير خطط إخلاء محكمة، وبنية تحتية مقاومة للكوارث، وتنمية مستدامة تضمن حماية المجتمعات الساحلية والموارد الطبيعية.

16- المراجع:

1. Ambraseys, N. (2009). Earthquakes in the Mediterranean and Middle East: A Multidisciplinary Study of Seismicity up to 1900. Cambridge University Press.
2. Bohnhoff, M., et al. (2016). The Seismicity of the Mediterranean Region. Springer.
3. Stiros, S. (2001). The 365 Crete Earthquake and Possible Seismic Clustering During the Fourth to Sixth Centuries A.D. Bulletin of the Seismological Society of America, 91(3), 803-810.
4. Sheppard, C., et al. (2005). Reefs and Harbours in the Gulf: The Past, the Present, and the Future. Environmental Management, 36(5), 719-735.
5. IPCC (2021). Sixth Assessment Report. Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC.(
6. Shaw, B., et al. (2008). Eastern Mediterranean Tectonics and Tsunami Hazard Inferred from the AD 365 Earthquake. Nature Geoscience, 1(4), 268-276.
7. Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). (2021). Sixth Assessment Report. IPCC.
8. Nicholls, R. J., & Cazenave, A. (2010). Sea-Level Rise and Its Impact on Coastal Zones. Science, 328(5985), 1517-1520.
9. Marriner, N., & Morhange, C. (2007). Geoscience of Ancient Mediterranean Harbors. Earth-Science Reviews, 80(3-4), 137-194.
10. Pirazzoli, P. A., & Evelpidou, N. (2013). Paleoseismic Evidence of Coastal Uplift in Western Crete: Review and New Data. Tectonophysics, 602, 10-21.

11. Global Facility for Disaster Reduction and Recovery (GFDRR). (2010). Safer Homes, Stronger Communities: A Handbook for Reconstructing after Natural Disasters. The World Bank.
12. UNISDR (United Nations Office for Disaster Risk Reduction). (2015). Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction. United Nations.
13. Scotese, C. R. (2001). Atlas of Earth History, Volume 1, Paleogeography. PALEOMAP Project.
14. Stampfli, G. M., & Borel, G. D. (2002). A Plate Tectonic Model for the Paleozoic and Mesozoic Constrained by Dynamic Plate Boundaries and Restoration of the Alpine Tethys. Earth and Planetary Science Letters, 196(1-2), 17-33.
15. .-Purcell, P. G., & Purcell, R. R. (Eds.). (1998). The Sedimentary Basins of Libya. Elsevier Science.
16. Hallett, D. (2002). Petroleum Geology of Libya. Elsevier..
17. Meghraoui, M., et al. (1996). Active Faulting and Seismicity along the Plate Boundaries of North Africa. Annali di Geofisica, 39(3), 501-514.
18. Guidoboni, E., Comastri, A., & Traina, G. (1994). Catalogue of Ancient Earthquakes in the Mediterranean Area up to the 10th Century. Istituto Nazionale di Geofisica e Vulcanologia.
19. Global Facility for Disaster Reduction and Recovery (GFDRR) Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC.
20. .World Bank

مخرجات التعليم السياحي وسوق العمل الليبي.

(الارشاد السياحي أنموذجا)

أ. نجيب عياد العياط [4]

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين مخرجات برامج الإرشاد السياحة بمختلف انواعه واحتياجات سوق العمل. يتناول البحث التحديات التي يواجهها الخريجون في الوصول إلى فرص العمل المناسبة، ويستعرض الفجوة بين المعرفة الأكاديمية والمهارات المطلوبة في القطاع السياحي. من خلال تحليل البيانات من مجموعة متنوعة من المصادر، يتبين أن هناك حاجة ملحة لتحسين المناهج التعليمية وتطوير البرامج التدريبية وربطها بالتقنيات الحديثة. كما يقدم البحث توصيات لتعزيز التعليم المهني والتعاون بين المؤسسات الأكاديمية والشركات السياحية، مما يسهم في تحسين جودة القوى العاملة ورفع مستوى الخدمة في صناعة السياحة

[4] أستاذ محاضر كلية السياحة والاثار. جامعة صبراتة.

Abstract:

This research aims to study the relationship between tourism guidance programs in their various forms and the labor market needs. The study addresses the challenges faced by graduates in accessing suitable job opportunities and highlights the gap between the required academic knowledge and skills in the tourism sector. By analyzing data from diverse sources, it becomes evident that there is a need to enhance educational curricula, develop training programs, and link them with modern techniques. The research also provides recommendations to strengthen professional education and collaboration between academic institutions and tourism companies, contributing to improving service quality and elevating the level of service in the tourism industry.

مقـــــــــدمة:

يُعد الإرشاد السياحي أحد الركائز الأساسية لصناعة السياحة، حيث يسهم في تقديم المعلومات التاريخية والثقافية والجغرافية للزوار، مما يعزز من تجربتهم السياحية. في الماضي، كان الإرشاد السياحي يعتمد بشكل أساسي على المرشدين المحليين الذين يمتلكون معرفة واسعة بالمواقع الأثرية والثقافية، وكان التواصل يتم بشكل مباشر من خلال الجولات الميدانية. أما في الحاضر، فقد شهد الإرشاد السياحي تطورًا ملحوظًا بفضل التقنيات الحديثة، حيث أصبح بالإمكان الاستعانة بتطبيقات الهواتف الذكية، والخرائط التفاعلية، والأدلة الصوتية، مما يوفر للسياح تجربة أكثر سهولة وتفاعلية. كما أدى انتشار الإنترنت إلى تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات السياحية، مما جعل التخطيط للرحلات أكثر كفاءة. ومع التقدم التقني المستمر، يُتوقع أن يشهد الإرشاد السياحي في المستقبل تحولًا جذريًا مع دخول تقنيات الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي والمعزز. فمن الممكن أن يصبح المرشد السياحي الافتراضي رفيقًا دائمًا للمسافر، يقدم له تجربة تفاعلية غامرة تحاكي الواقع، مما يسهم في تعزيز فهمه للمعالم التاريخية والثقافية بطريقة مبتكرة. وبذلك، يظل الإرشاد السياحي مجالًا متطورًا يتكيف مع المتغيرات التقنية، مما يعزز من تجربة السياحة العالمية ويجعلها أكثر تفاعلية وجاذبية للمسافرين من مختلف أنحاء العالم. فإن العديد من البرامج التعليمية تواجه تحديات في مواكبة تطورات السوق، مما يؤدي الفجوة بين ما يتم تدريسه وما يحتاجه سوق العمل فعلياً. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل مخرجات برامج إدارة وإرشاد السياحة، وتقييم مدى توافقها مع المتطلبات العملية في سوق العمل. كما تستعرض التحديات التي يواجهها الخريجون في الدخول إلى هذا السوق، وتقدم توصيات لتحسين المناهج التعليمية والتدريبية، مما يسهم في تعزيز جودة القوى العاملة في قطاع السياحة بنوعيه الإداري والارشادي. (الإدارة السياحية والإرشاد

السياحي) من خلال هذا البحث، نأمل تسليط الضوء على أهمية ربط التعليم الأكاديمي بالتطبيق العملي، مما يسهم في تطوير صناعة السياحة وتحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة البحث.

تتمثل مشكلة البحث في الفجوة الواضحة بين مخرجات برامج الإرشاد السياحي ومتطلبات سوق العمل. على الرغم من النمو المتواصل في قطاع السياحة، يواجه الخريجون تحديات كبيرة في إيجاد فرص عمل مناسبة، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل:

1. نقص المهارات العملية: العديد من برامج:

التعليم الأكاديمي تركز على الجوانب النظرية دون توفير التدريب العملي الكافي، مما يؤدي إلى عدم استعداد الخريجين لمواجهة تحديات السوق.

2.تغيرات متسارعة في القطاع: تتغير احتياجات سوق العمل بسرعة، مما يجعل بعض المناهج التعليمية غير متوافقة مع المتطلبات الحالية والمستقبلية.

3.عدم التواصل بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص: يفتقر التعاون بين الجامعات والشركات السياحية إلى الفعالية، مما يؤدي إلى عدم فهم متبادل لاحتياجات كل طرف.

4.تحديات التوظيف: يواجه الخريجون صعوبات في اجتياز المقابلات الوظيفية أو التكيف مع بيئات العمل، مما يعكس عدم كفاية التدريب المهني.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل هذه المشكلة بشكل شامل وتقديم توصيات لتحسين جودة التعليم والتدريب في مجال السياحة، بما يسهم في سد الفجوة بين التعليم وسوق العمل.

أهمية البحث.

1.تحسين مخرجات التعليم: تسهم الدراسة في تحديد الفجوات بين التعليم الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل، مما يساعد في تحسين المناهج الدراسية.

2.تطوير المهارات العملية: تبرز أهمية التدريب العملي في إعداد خريجين مؤهلين، مما يعزز فرص توظيفهم في القطاع السياحي.

3.تعزيز التعاون: تسلط الدراسة الضوء على أهمية التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والشركات السياحية، مما يساهم في تبادل المعرفة وتلبية احتياجات السوق

4.دعم التنمية الاقتصادية: من خلال تحسين جودة التعليم والتدريب في السياحة، يمكن تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة.

أهداف البحث.

1.تحليل الفجوات: دراسة الفجوات بين مخرجات برامج إدارة وإرشاد السياحة ومتطلبات سوق ا لعمل.

2.تقييم البرامج التعليمية: تقييم فعالية البرامج الأكاديمية في تزويد الطلاب بالمهارات والمعارف اللازمة.

3.تقديم توصيات: تقديم توصيات لتحسين المناهج الدراسية وتطوير البرامج التدريبية بما يتناسب مع احتياجات السوق.

4.تعزيز الوعي: زيادة الوعي حول أهمية التعليم والتدريب في تحقيق النجاح المهني في قطاع السياحة.

تساؤلات البحث.

1-ما تأثير جودة الخدمة على رضا السائحين؟

2-كيف تؤثر استراتيجيات التسويق السياحي على جذب السياح؟

3-ما الدور الذي تلعبه التكنولوجيا في تحسين تجربة السياحة؟

4-كيف يمكن للإرشاد السياحي أن يعزز من الاستدامة في الوجهات السياحية؟

5-ما هي المهارات الأساسية التي يجب أن يمتلكها المرشد السياحي لتحقيق النجاح؟

فرضيات البحث.

1-زيادة جودة الخدمة تؤدي إلى زيادة رضا السائحين

2 -استخدام التكنولوجيا في الإرشاد السياحي يحسن من تجربة الزوار.

3-الإرشاد السياحي المستدام يسهم في الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي.

منهج البحث.

استخدم الباحث المنهج الوصفي الدي يعتمد على وصف الظاهرة ومناقشتها ومن ثم التوصل اللي النتائج المتعلقة بها. تميل الدراسة إلى أن تسلط الضوء على المشكلة البحثية موضوع الدراسة وتغييرها مبدئيا نحو مساعدة متخذي القرار على ضمان الاستفادة من المزايا التنافسية التي تقدمها خدمات الارشاد السياحي لمجمل صناعة السياحة في ليبيا

مصطلحات البحث:

السياحة: هي عبارة عن مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشئات الاعمال والدول والمجتمعات المضيفة بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء الزوار. (الطائي،2001، ص20)

السياحة الالكترونية: هي نمط سياحي يتم تنقيده بين مؤسسة سياحية وأخرى او مؤسسة سياحية ومستهلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (الصعيدي,2011، ص174)

التسويق الالكتروني: هو التعامل التجاري القائم على تفاعل أطراف التبادل الكترونيا بدلا من الاتصال المادي المباشر. (عملية بيع وشراء السلع والخدمات عبر شبكة الانترنت). (حفني، الشرقاوي ,2008، ص232)

الإرشاد السياحي: هو عملية تقديم المعلومات والتوجيهات للسياح بهدف تعزيز فهمهم وتقديرهم للمواقع السياحية والثقافية. (الحواري،2002، ص83)

المرشد السياحي: بأنه الشخص الذي يتولى الشرح والإرشاد للزوار، ويجب أن يكون متخصصًا وعلى كفاءة علمية وفنية عالية، مع إلمام كافٍ بالجوانب الأثرية والحضارية. (عامر،2014، ص147)

الدراسات السابقة.

1-حمود حيدر حمود القطب، واخرون: 2020"دور الإرشاد السياحي في تطوير الطلب السياحي: دراسة حالة على محافظتي كربلاء والنجف"

النتائج: أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التعليم الأكاديمي والتدريب للمرشد السياحي، والمهارات والصفات الشخصية للمرشد، وزيادة الطلب السياحي في كربلاء والنجف.

التوصيات: أوصت الدراسة بعقد دورات تدريبية للمرشدين السياحيين لتنمية مهاراتهم في الجوانب التاريخية، الآثار، واللغات. "تعقيدات عمل المرشد السياحي في فلسطين"

2-ضرغام غانم حلمي فارس:2019 أطروحة دكتوراه، كلية السياحة والفنادق، جامعة الفيوم، مصر

النتائج:

تناولت الدراسة التحديات التي يواجهها المرشدون السياحيون في فلسطين، وأكدت على أهمية التدريب المستمر لمواجهة هذه التحديات.

التوصيات:

أوصت الدراسة بتطوير برامج تدريبية متخصصة وتعزيز الوعي بالتحديات المحلية التي تواجه المرشدين السياحيين في فلسطين.

"خدمات المعلومات في قطاع السياحة في محافظات صعيد مصر: دراسة ميدانية على محافظتي الأقصر وأسوان"

3-هشام محروس: 2003، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات، مصر

النتائج: أكدت الدراسة على أهمية خدمات المعلومات في تحسين القطاع السياحي بمحافظات صعيد مصر، مع التركيز على الأقصر وأسوان.

التوصيات: توصي الدراسة بتطوير مراكز المعلومات السياحية وتوفير التدريب اللازم للعاملين فيها لتحسين جودة الخدمات المقدمة للسياح.

4-أبو عجيلة الهدار المقطف، ليلى علب السلام الواعر: 2019،"واقع الإرشاد السياحي في ليبيا"

النتائج: استعرضت الدراسة واقع الإرشاد السياحي في ليبيا، مشيرة إلى التحديات التي تواجه هذا القطاع.

التوصيات: أوصت الدراسة بضرورة تطوير برامج تدريبية للمرشدين السياحيين وتحسين البنية التحتية لدعم القطاع السياحي في ليبيا.

5-بعلي حمزة، بن جلول خالد، فلفول عبد القادر: 2021، دور التسويق السياحي الإلكتروني في ترقية الخدمات السياحية: دراسة بعض الوكالات السياحية الناشطة بولايات الشرق الجزائري"

النتائج: أظهرت الدراسة تأثير التسويق السياحي الإلكتروني في تحسين جودة الخدمات السياحية في وكالات الشرق الجزائري.

التوصيات: توصي الدراسة بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات لتعزيز التسويق السياحي الإلكتروني وتحسين الخدمات المقدمة.

تُبرز هذه الدراسات أهمية تطوير مهارات المرشدين السياحيين وتبني التقنيات الحديثة لتعزيز تجربة السائح وتحسين جودة الخدمات السياحية.

مفهوم الارشاد السياحي.

الإرشاد السياحي الحديث. هو عملية مهنية (chat openai)وهو عملية تقديم المعلومات والتوجيهات السياحية بأساليب متطورة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والتقنيات الرقمية. يهدف إلى تحسين تجربة السياح من خلال توفير أدلة تفاعلية، وتطبيقات الهاتف الذكي، والجولات الافتراضية، والواقع المعزز، مما يتيح للسياح استكشاف المعالم الثقافية والتاريخية بسهولة وبتجربة أكثر تفاعلية. يعتمد الإرشاد السياحي الحديث على دمج الابتكار مع المهارات التقليدية للمرشد السياحي، حيث يتضمن استخدام الذكاء الاصطناعي، وتقنيات الترجمة الفورية، والخرائط الذكية، مما يعزز من قدرة السياح على الوصول إلى المعلومات بلغاتهم المختلفة وبطرق سهلة وسريعة. كما يركز على تحسين الاستدامة في السياحة من خلال تقديم بدائل صديقة للبيئة مثل الدلائل الإلكترونية بدلاً من النشرات الورقية. (عبد المحسن،2010، ص25)

بالتالي، يُعد الإرشاد السياحي الحديث تطورًا هامًا في صناعة السياحة، حيث يدمج بين المعرفة العميقة للوجهات السياحية وأحدث التقنيات الرقمية لتوفير تجربة سفر أكثر ثراءً وتفاعلية للسياح.

- **اهم ملامح الإرشاد السياحي الحديث:**

استخدام التكنولوجيا التطبيقات الذكية مثل :Google Maps و Trip Advisorتوفر معلومات فورية للسياح .الواقع المعزز والافتراضي يسمحان باستكشاف المعالم التاريخية حتى قبل الوصول إليها .الأدلة الصوتية والتفاعلية تغني عن الحاجة لوجود مرشد فعلي .التفاعل والتخصيص

لم يعد الإرشاد السياحي مجرد إلقاء معلومات، بل أصبح يعتمد على تفاعل السائح مع التجربة .الذكاء الاصطناعي يتيح تخصيص الجولات حسب اهتمامات كل سائح، سواء كان مهتمًا بالتاريخ، الطبيعة، أو الفن .الاستدامة والمسؤولية البيئية

تقليل استخدام المواد الورقية واستبدالها بالدليل الإلكتروني .تشجيع السياحة المستدامة من خلال توجيه الزوار إلى مواقع أقل ازدحامًا للحفاظ على التراث.

دور المرشد السياحى الحديث:

لم يعد المرشد مجرد راوٍ للمعلومات، بل أصبح صانع تجربة .يتطلب دوره مهارات في التكنولوجيا، التواصل الفعّال، وإدارة المجموعات المتنوعة ثقافيًا .التحديات المستقبلية التكيف مع التكنولوجيا دون فقدان الطابع الإنساني في الإرشاد .تحقيق التوازن بين المرشد التقليدي والمرشد الرقمي .مواكبة تطورات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة .الخلاصة : الإرشاد السياحي الحديث يعكس التحولات الكبرى في عالم السياحة، حيث يجمع بين التكنولوجيا، التجربة الشخصية، والاستدامة، مما يجعل السفر أكثر متعة وفاعلية للسياح في عصر الرقمنة.

أهمية الارشاد السياحي:

1- نقل المعلومات السياحية والثقافية: يلعب المرشد السياحي دورًا رئيسيًا في تقديم المعلومات التاريخية والثقافية للسياح، مما يعزز فهمهم للمكان الذي

2- -تعزيز الصورة السياحية للبلد: يساهم في تشكيل انطباع إيجابي عن الدولة من خلال تزويد الزوار بمعلومات دقيقة ومشوقة .

3- لربط بين السياحة والثقافة المحلية: يساهم في تقريب السياح من المجتمع المحلي وتعريفهم بالعادات والتقاليد .

4- دوره في السياحة السياسية: يمكن للمرشد أن يكون وسيلة لتعزيز الرسائل السياسية أو تحسين صورة الدولة من خلال المعلومات التي يقدمها.

(الصعيدي،2011، ص169)

الاستثمار في الارشاد السياحي وأثره على التنمية الاقتصادية.

ان الإمكانيات التي يتمتع بها القطاع السياحي الليبي فبي المجال السياحي هي إمكانيات عظيمة جدا مقارنة بدول العالم الاخر حيث تزخر ليبيا بالتنوع السياحي والثقافي الجادب للاستثمارات المختلفة والتي تساعد وتعزز بناء كافة القطاعات بالدولة الليبية وتزيد في دخولها المحلية والإقليمية "تساهم السياحة العالمية بنحو ثلث التجارة في الخدمات في العالم بينما تساهم بنحو 13% من اجمالي الناتج المحلي العالمي، ويعمل فيها اكثر من (192 مليون) عامل حول العالم، كما انها تلعب دورا رئيسا وفعالا في النمو الاقتصادي في العديد من الدول النامية، بالرغم من الامكانيات السياحية التي تحضى بها ليبيا الا ان قطاع السياحة لم يحض باي اهتمام يدكر خلال العقود الثلاثة الماضية "(سلمان،2008،ص225).

مجموعة الاثار المباشرة وغير المباشرة للسياحة في العالم.

أولا: الاثار المباشرة: -

1- أثر السياحة في الناتج القومي (الخل المحلي)

2- أثر السياحة في التجارة الخارجية وميزات المدفوعات.
3- إثر السياحة في الاستخدام وتكوين فرص العمل.
4- أثر السياحة في إعادة توزيع التنمية والدخل بين الأقاليم.

ثانيا: الاثار غير المباشرة: -

1- الأثر المضاعف للسياحة.
2- إثر السياحة في تنشيط حركة الإنتاج في القطاعات الأخرى.
3- ثر السياحة في الدخل الحكومي.
4- اثر السياحة في تطوير الأماكن التاريخية والحضارية (الحوري، الدباغ،2000، ص16)

لدا ويرى الباحث ان المرشد السياحي. يلعب دورًا محوريًا في تقديم صورة إيجابية عن بلده للسياح، إذ يكون صلة الوصل بين السياح والبيئة الثقافية والتاريخية التي يزورونها. تكمن أهميته في توفير المعلومات الدقيقة عن المعالم والأماكن السياحية، مما يعزز ثقة الزوار ويضمن تجربة ممتعة لهم. أيضا يعتبر المرشد السياحي مسؤولًا عن نجاح الرحلة السياحية من خلال تقديم تفاصيل دقيقة ومثيرة للاهتمام عن الأماكن التي يتم زيارتها. كما أنه يساهم في نشر الوعي الثقافي وتعزيز التفاهم بين السياح والمجتمع المحلي. ومن الضروري أن يتحلى بالمهارات اللازمة للتفاعل مع السياح بلباقة واحترافية، لضمان تجربة مميزة لهم.

- **المهارات الأساسية للمرشد السياحي: -**
- مهارات التواصل الفعّال .القدرة على الشرح والتوضيح بأسلوب جذاب .مهارات التعامل مع ثقافات مختلفة .يعد المرشد السياحي الواجهة التي تعكس الصورة الحضارية والثقافية للبلد، لذا فإن كفاءته واحترافية تسهم بشكل كبير في تعزيز السياحة وجذب المزيد من الزوار.

المهارات المطلوبة: تقدير الثقافات الأجنبية. مهارات التخطيط والتنظيم. مهارات تنظيم الوقت. القدرة على حل المشاكل والنزاعات المهارات في القيادة. المعرفة الممتازة باللغات الأجنبية (الإنجليزية). المعرفة المطلوبة: المعرفة بطرق السفر

والمعالم، والمعرفة بثقافة البلد المزَار وتاريخه وخصائصه الاجتماعية والجغرافية والخصائص الحيوية والبنيوية. تقدير الثقافات الأجنبية والخصوصيات الاجتماعية للآخر. المعرفة بقواعد الصحة والأمان، والتأشيرات، والتطعيم، وأسعار صرف العملات. المعرفة بتقديم الإسعاف الأولية. (مرجع سبق دكره ص170)

التطبيقات العملية للإرشاد السياحي في تعزيز التنمية الاقتصادية.

يلعب المرشدون السياحيون دورًا محوريًا في زيادة الإنفاق السياحي، خلق فرص عمل، وتعزيز السياحة المستدامة، مما يسهم في تحسين مستوى الدخل المحلي ودعم القطاعات المرتبطة بالسياحة. دور الإرشاد السياحي في التنمية الاقتصادية يمكن قياس أثر الإرشاد السياحي على التنمية الاقتصادية من خلال عدة محاور رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي

الاثـــــــــــــر الاقتصادي.	المحـــــــــــور.
زيادة الوظائف المباشرة (المرشدين السياحيين) وغير المباشرة (النقل، الإقامة المطاعم)	خلق فرص العمل
توجيه السياح الى الأسواق المحلية والفنادق والمطاعم مما يعزز العوائد المالية.	زيادة الانفاق السياحي.
جدب المزيد من الزوار من خلال التجارب الإيجابية والتوصيات.	الترويج للوجهات السياحية.
تعزيز السياحة المستدامة من خلال توعية السياح بأهمية الحفاظ على مواقع الجدب السياحي.	حماية الموارد السياحية.
تحفيز الحرف التقليدية والمنتجات المحلية من خلال ربط السياح بالأسواق المحلية.	دعم الصناعات المحلية.

(الجدول من اعداد الباحث)

دراسة حالة: أثر الإرشاد السياحي على تنمية السياحة في منطقة (صبراتة). خلفية الدراسة تم اختيار منطقة (صبراتة) لدراسة أثر الإرشاد السياحي على التنمية الاقتصادية، حيث تعد المنطقة وجهة تاريخية وثقافية تتمتع بمقومات سياحية غنية، مثل المواقع الأثرية والحرف التقليدية.

النتـــــــــــــائج.

من خلال الزيارات الميدانية والملاحظات واللقاءات الغير محددة بفترة زمنية وجمع البيانات والمعلومات الغير رسمية تبين للباحث الاتي:

1- زيادة فرص العمل: أظهرت البيانات أن 65% من المرشدين السياحيين بدأوا العمل خلال السنوات الماضية نتيجة ازدياد الطلب على الجولات السياحية المنظمة . وخصوصا في الفترة ما بين 2006 حتى 2009

2- ارتفاع الدخل المحلي: ساهم الإرشاد السياحي في زيادة متوسط إنفاق السياح بنسبة 30% من خلال تشجيعهم على زيارة المواقع الاثرية وذات الطابع السياحي.

3- تحسن صورة المنطقة: أشار 80% من السياح إلى أن وجود مرشد سياحي ذو معرفة عالية أثر إيجابيًا على تجربتهم وزاد من رغبتهم في تكرار الزيارة.

التوصيـــــــــــات.

1- دراسة تطوير برامج تدريبية: ضرورة إنشاء برامج تدريبية مستمرة للمرشدين السياحيين تشمل مهارات التواصل وإدارة الأزمات.

2-تعزيز التعاون بين الجهات: تشجيع التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لتحسين البنية التحتية السياحية.

3 -زيادة الوعي السياحي: إطلاق حملات توعوية لتعريف المجتمع المحلي بأهمية السياحة وتأثيرها على الاقتصاد المحلي.

4-توظيف التكنولوجيا: الاستثمار في التكنولوجيا لتحسين تجربة الزوار، مثل تطوير تطبيقات الهواتف الذكية التي توفر معلومات تفصيلية عن المعالم السياحية.

5-تطبيق استراتيجيات الاستدامة: ضرورة وضع استراتيجيات تركز على السياحة المستدامة، بما في ذلك حماية البيئة وتعزيز الثقافة المحلية.

خاتمـــــــــة:

يعد الإرشاد السياحي أحد العوامل الرئيسية في تنمية الاقتصاد المحلي، حيث يسهم في تعزيز الإيرادات، توفير فرص العمل، والترويج المستدام للوجهات السياحية. بناءً على نتائج الدراسة، يمكن القول إن تطوير قطاع الإرشاد السياحي بشكل احترافي يعزز من قدرة المنطقة على استقطاب المزيد من الزوار ودعم الاقتصاد المحلي بشكل مستدام.

المراجع: -

1- محمود عبد المحسن، الارشاد السياحي: المفاهيم والأساليب، دار الفكر العربي القاهرة،2010.

2- عصام الصعيدي، نظم المعلومات السياحية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،2011.

3- زيد سلمان، الاقتصاد السياحي، دار الراية للنشر والتوزيع عمان،2008.

4- مثنى الحوري إسماعيل الدباغ، اقتصاديات السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2001.

5- https://chat.openai.com.2025

Analysis Relationship between Unemployment Rate and Economic Growth in Libya during the Period (1990 – 2022) Using Recently Developed Econometric Methodologies, (ARDL), (FMOLS), (DOLS) and (CCR).

Dr: Elmashat Essadq Ali Aboud[5]

Abstract:

Using time series techniques, this paper examines the relationship between the unemployment rate and economic growth in Libya. Since both the unemployment rate and economic growth in Libya are integrated of order one during. The period study1990-2022, the existence of cointegration is a prerequisite for the successful model of their relationship. The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) test shows that economic growth is cointegrated with and the unemployment rate in long and short-run negatively and is statistically significant. To make sure the results obtained is robust from ARDL model, and check for the robustness of estimated results. Were used Recently Developed econometric Methodologies as the Modified Least Squares Method (FMOLS), Dynamic Ordinary Least Squares Method (DOLS), and Canonical Cointegration Regression (RCC). The results of these methodologies models showed. That unemployment rate and the economic growth are negatively and significantly related in Libya, these results are very close to each other and very similar that make sure the results obtained is robust from ARDL model, this mean that results and our estimates, can reliable of them to test that relationship. Furthermore, the lag-augmented vector autoregression (Granger-causality) approach shows that there exists unidirectional Granger causality from unemployment rate to the economic growth. Hence, the fluctuations in economic growth are partially explained by unemployment rate.

KEY WORDS: **Unemployment Rate, Economic Growth, Autoregressive Distributed Lag (ARDL), Fully Modified Least Squares Method (FMOLS), Dynamic Ordinary Least Squares Method (DOLS), Canonical Cointegration Regression (CCR).**

[5] ***Gharyan University Faculty Of Accounting***

تحليل العلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990 - 2022) باستخدام منهجيات الاقتصاد القياسي المطورة حديثاً (ARDL) و (FMOLS) و (DOLS) و (CCR)

د. المشاط الصادق على عبود

المقدمة

باستخدام تقنيات السلاسل الزمنية، تبحث هذه الورقة في العلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في ليبيا. بما أن معدل البطالة والنمو الاقتصادي في ليبيا متكاملين من الدرجة الأولى خلال فترة الدراسة 1990-2022، فإن وجود التكامل المشترك هو شرط أساسي لنموذج ناجح لعلاقتهما. يوضح نموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية الموزعة (ARDL) أن النمو الاقتصادي مترابط مع معدل البطالة على المدى الطويل والقصير بشكل سلبي وذو دلالة إحصائية. للتأكد من أن النتائج التي تم الحصول عليها قوية من نموذج ARDL، والتحقق من متانة النتائج المقدرة، تم استخدام منهجيات الاقتصاد القياسي المطورة حديثًا كأسلوب المربعات الصغرى المعدلة (FMOLS)، طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS)، والانحدار الكنسي للتكامل المشترك (RCC). أظهرت نتائج نماذج هذه المنهجيات، أن معدل البطالة والنمو الاقتصادي مرتبطان بشكل سلبي وكبير في ليبيا، فهذه النتائج قريبة جدًا من بعضها البعض ومتشابهة جدًا مما يضمن أن النتائج التي تم الحصول عليها قوية من نموذج ARDL، وهذا يعني أن النتائج وتقديراتنا يمكن الاعتماد عليها لاختبار تلك العلاقة. علاوة على ذلك، يُظهر نهج الانحدار الذاتي للناقلات المتخلفة (جرانجر- السببية) وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من معدل البطالة إلى النمو الاقتصادي. ومن ثم، فإن التقلبات في النمو الاقتصادي تفسر جزئياً بمعدل البطالة.

الكلمات المفتاحية: معدل البطالة، النمو الاقتصادي، الانحدار الذاتي للفترات الزمنية الموزعة (ARDL)، طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS)، طريقة المربعِات الصغرى الديناميكية (DOLS)، الانحدار الكنسي للاندماج المشترك (CCR).

1- Introduction.

Unemployment rate is a situation that every country fight and must fight in order to survive economically. The phenomenon of unemployment rate negatively affects not only the economy but also the socio-cultural life of countries. For this reason, countries are in an effort to develop policies to reduce unemployment rate. One of the most effective methods to reduce unemployment rate is to create new employment opportunities and improve economic growth Ceylan and Şahin, (2010, p. 158).

The, imports increase along with exports in these countries. The increase in exports and imports increases the demand for a certain amount of labor and this increase in labor demand reduces the unemployment rate. In these countries, which experience an increase in the rate of economic growth due to the increase in exports, the economic growth may be affected by unemployment rate to a limited extent.

This study will select modern econometric methods to estimate the impact of unemployment rate on the performance of the Libyan economy. These selected methods have several advantages compared to other standard methods. The lack of theoretical and applied models that explicitly address the issue of the effects of unemployment rate on economic growth has not prevented many researchers from trying to estimate the effects of unemployment rate on economic growth. But the evidence so far is inconclusive. although the inclusion of the unemployment rate among the determinants of growth remains unclear. A number of recent articles have attempted to assess the impact of current inflation on economic growth in the Libyan economy within the framework of many methods. This document adheres to the

application of many methods to estimate the impact of unemployment rate on the performance of the Libyan economy. This method has several advantages compared to other standard methods as follows: (i) First and foremost, it prevents the selected models from omitting the evaluate relevant variables:(ii)selected models allow to study for a variety of effects of unemployment rate on economic growth including those which the effect in long and short run on economic growth: (iii)in this framework a clear distinction can be made between level rate of inflation effects on economic growth , according the selected methodologies.This paper tries, in several ways, to verify the robustness of the empirical link and casualty between unemployment rate and economic growth:(iv)on a practical level, this study provides additional empirical evidence on the ongoing debate about the type and direction of the relationship between unemployment rate and economic growth in Libya in the short and long-run in Libya using Modern selected methodologies which in turn contributes to increasing the empirical studies on this relationship in the literature of development and economic growth.

The Importance of paper is empirical investigation is to determinate the nature of the relationship among these variables in the Libyan economic context, i.e., determinate of this relationship is in the short-run and/or the long-run, and the determination of causality direction between these variables. to fill this gap by documenting the nature of the causal relationships between the variables. Furthermore, the periods used by most of the featured studies are not inclusive enough to capture the prevailing trend in these economic variables, so the main

hypothesis of this study is the unemployment rate in Libyan economic have negative and significant significantly effect on economic growth in the short and long run, and not vice versa.

2-Theoretical framework.

2-1-The Concept of Unemployment rate its types:

According to Jhingan, E., Devlin, R. H., & Iwama, G. K. (2003), unemployment rate can be thought of as the number of unemployed people in an economy, often expressed as a percentage of the labor force. Unemployment rate is also defined as the number of people who are willing and able to work, since they will be available to work at the prevailing wage, but there will be no work for them. Classical economists often define unemployment rate as the excess supply of labor over labor. demand that is caused by the adjustment in the real wage. Classic or real wage unemployment rate occurs when real wages for jobs are above the market equilibrium level, causing the number of job seekers to exceed the number of vacancies Karikari-Apau, E., & Abeti, W. (2019). Also, Keynesian economists define unemployment rate, also known as low-demand unemployment rate, as something that occurs when there is not enough aggregate demand in the economy to provide work for everyone who wants to work. as defined by the International Labor Organization (2009), it is a state of unemployment rate that occurs when people do not have a job and have actively sought it.

If we look at the latest definitions of unemployment rate; It is seen that people who have not been able to get a job due to lack of some qualification or who have not been able to have a job due to social incompatibility are called unemployed.

unemployment rate phenomenon. Economists distinguish between various types and overlapping theories of unemployment rate, including cyclical or Keynesian unemployment rate, frictional unemployment rate, structural unemployment rate, and classical unemployment rate. Some additional types of unemployment rate that are occasionally mentioned are seasonal unemployment rate, extreme unemployment rate, and hidden unemployment rate, and cyclical unemployment rate that occurs during the recession and recession periods of the economy (Yıldırım et al., 2010) 364).

According to the International Labor Organization (ILO) Stewart, B. M. (1933), unemployment rate refers to the proportion of the labor force (aged 15-64) that does not have a job but is available and looking for work. The unemployment rate, which is the number of unemployed divided by the number of people in the labor force, is the most common measure of unemployment rate.

2-2 -The relationship between unemployment rate and economic growth:

One of the successful tools to achieve high economic growth has been the reduction of unemployment rate. This tool is especially powerful for developing countries. Thus, unemployment rate serves as a very important macroeconomic tool in the hands of policymakers to affect the performance of their economies. There have been several economic theories to explain the relationship between these two variables. One of those theories is Okun's Law, Okun [2], which holds that growth and unemployment rate are inversely related.

The relationship between unemployment rate and economic growth is a matter of debate among economists, so the relationship varies depending on the situation of the country's economies. For example, the coexistence of high unemployment rate and rapid growth in developed countries after World War II suggests that unemployment rate will negatively affect economic growth. Kreishan, F. M. (2011). However, despite the ongoing high economic growth in many countries in the 1970s, this caused unemployment rate rates to decline. instability in the economies of these countries and the view that unemployment rate negatively affects economic growth. Banda, H., Ngirande, H., & Hogwe, F. (2016).

There are very few theories that match much of the empirical literature. in the opinion that inflation negatively affects economic growth. But some of the theories conform that inflation positively affects growth or that inflation has no effect on economic growth.

3-Literature review.

This part describes the main scientific articles that study the incidence of unemployment rate on economic growth. The relationship between unemployment rate and economic growth in the literature, found no clear cause for the relationship and compelling evidence, such as a negative relationship between unemployment rate and economic growth in Libya. economy. This implies that the relationship between these economic variables is far from being empirically established. Therefore, studies in these areas seem inconclusive. The different results obtained by empirical studies do not allow researchers to draw an unequivocal conclusion on the subject. Besides. In some of

these literatures, economists have been trying to explain the relationship between unemployment rate and economic growth in the short and long run, which include general information about unemployment rate and economic growth. The historical relationship between unemployment rate and economic growth is the starting point for the main economic debates. and developments and has been the subject of several studies in the economic literatureas follows:
The study by Gabrisch, H. and Buscher, H. (2006). investigated the dynamics of unemployment rate and output in t post-communist countries that joined the EU in 2004. We used a model related to Okun's Law; and applied some tests to the regression data and results. The regression coefficients showed that the trend of the productivity rate is high and that high unemployment rate intensity has been observed in output growth since 1998. Therefore, we conclude that labor market rigidities do not play an important role. in explaining the high unemployment rate rates. However, economic growth is dominated by productivity growth and the employment component of aggregate demand is too low to substantially reduce the high level of unemployment rate.

The study by Al Freijat, S. Y., & Hammouri, Q. (2022) had as its main objective to reveal the impact of economic growth on unemployment rate rates in Jordan. Evaluating Okun's Law during the period 1980-2022. Autoregressive distributed lag (ARDL) models were used to estimate the model. The results showed: that there is a long-term cointegration relationship between the variables, where there is a long-term equilibrium between the variables at a level of 1%. This means that the rate

of economic growth contributes to the creation of new jobs in Jordan. Jordan's high economic growth is helping to create new jobs. There is also an inverse correlation between Jordan's economic growth and unemployment rate rates according to the ARDL model. This means that an increase in economic growth rates of 1% leads to a decrease in unemployment rate rates of 0.15%. This means that increasing Jordan's economic growth rates contributes positively to addressing the unemployment rate problem. The study recommended that the government should take measures aimed at increasing Jordan's economic growth rates.

The study by Chand, K., Tiwari, R. and Phuyal, M. (2017) tried to find out the effect of economic growth on the unemployment rate in India. The Gross Domestic Product has been considered as an indicator of economic growth for the study. Data on economic growth and the unemployment rate have been collected from secondary sources such as the World Bank database. Correlation and regression analyze have been used to study the nature and degree of effect of economic growth on the unemployment rate. It has been found that there is a strong negative correlation between economic growth and the unemployment rate. In addition, it was found that economic growth explains 48% of the cause of the change in the unemployment rate. The findings are in line with Okun's law.

This study by Obi, C. K. and Jones, U. (2022) investigated the causal relationship between unemployment rate and growth, with reference to Nigeria. The autoregressive distributed lag model was adopted, after subjecting data from the World Bank development indicators and the Central Bank of Nigeria online

bulletin to the stationarity test and the Bound test using Peasaran and Shin Bounds. The results of the analysis have shown that Nigeria has not made the most of its human resources, as reflected in the high unemployment rate, worsened by the outbreak of the coronavirus disease. This lack of utilization of human resources has negatively influenced the country's economic growth, although it is not a major determinant of growth. The result further asserted that the unemployment rate exhibits a ripple effect, implying that unemployment rate from previous years persists for a long period of time, and as a result, the unemployment rate of the current and previous year increases.

The study by Hjazeen, H., Seraj, M. and Ozdeser, H. (2021) aimed to investigate the impact of unemployment rate on the Jordanian economy during the period 1991–2019. This study used the autoregressive distributed lag (ARDL) model to investigate the relationship between the unemployment rate and the other variables. In addition, we employ the ARDL bootstrap cointegration approach to examine the correlation and long-run relationship between variables. The empirical finding indicated a long-term relationship between unemployment rate and economic growth, education, the female population, and the urban population in Jordan. the finding showed the negative link between economic growth and unemployment rate, and a positive relationship between education, female and urban population and unemployment rate in Jordan.

The study by Aderemi, T. A., Ojelade, L. O., Ogunsanwo, O. F., Olowo, S. O., & Efunbajo, S. A. (2022). He examined the relationship between economic growth and unemployment rate

in Nigeria in the framework of ARDL and ECM. The finding that originated from the study could be summarized as follows: economic growth and the unemployment rate rate have a significant positive relationship in the short term. This implies that the Nigerian economy experienced jobless growth in the short term, but the opposite is true in the long run. Finally, this study recommends that if inclusive growth (unemployment rate reduction) is the goal of policy makers in Nigeria, policies should be undertaken in the country that ensure productivity growth in all sectors of the economy and discourage the import.

The study by Fung, Y. V. and Nga, J. L. (2022) using panel data from 39 countries collected between 2006 and 2016 and using the Granger causality test indicated a one-way causal effect of economic growth on entrepreneurship and unemployment rate. However, despite their correlation, no causal link was found between entrepreneurship and unemployment rate. The variance decomposition results revealed that the most important factor causing changes in entrepreneurship is the entrepreneurship indicator itself, implying that only specific business policies can affect the components of the entrepreneurship indicator and improve this indicator. The study by Shah, S. Z. A., Shabbir, M. R. and Parveen, S. (2022) has attempted to analyze the impact of unemployment rate on the growth rate during the period from 1974 to 2020 in Pakistan. This study has employed the autoregressive distributed lag (ARDL) technique for empirical research. The economic growth rate is a dependent variable, used as an indicator of economic growth. In the present study, the explanatory variable is unemployment rate. The empirical findings of the study showed that unemployment rate and

statistically significant impact on economic growth. There is short-term cointegration between the variables. It is suggested from the results that the government should adopt adequate measures to generate employment opportunities to accelerate economic growth and reduce unemployment rate in the country.

The article by Louail, B. and Riache, S. (2019) analyzed Okun's law in the Saudi economy by examining the impact of the production gap on the unemployment rate gap and the contribution of economic growth to the reduction of unemployment rate. He used the autoregressive distributed lag bounds test technique to examine the existence of Okun's law in the Saudi economy during 1991-2017. The empirical results revealed the existence of Okun's law in the Saudi economy and that there was a significant negative impact of the gross domestic product gap on unemployment rate.

The study by Akeju, K. F., & Olanipekun, D. B. (2014) aimed to test the validity of Okun's law in Nigeria. To examine the relationship between the unemployment rate and economic growth, the error correction model (ECM) and the Johasen cointegration test were used to determine the short- and long-term relationships between the variables used in the study. The empirical findings showed that there is both a short- and long-term relationship between the unemployment rate and output growth in Nigeria. Hence the need to incorporate fiscal measures and increase the attraction of foreign direct investment (FDI) to reduce the high unemployment rate in the country.

4- Methodology.

4-1- Data Set and Econometric Model:

The study tested the relationship between unemployment rate and economic growth (Gross Domestic Product), worked as an economic growth indicator, Annual data covering the period from 1990 to 2022 were employed. unemployment rate and economic growth were obtained from the statistical bulletin of the Central Bank of Libya (CBL), Arab Monetary Fund (AMF) and international financial statistics of the International Monetary Fund (IMF) (different Publications).

In order to examine the effect of unemployment rate economic growth, the following model will be applied:

$$GDP = f\ (UMPLT) \quad \text{.........} \quad (1)$$

The econometric equation can be stated thus:

$$GDP\ t = \alpha_0 + \beta\ UMPLTt + \varepsilon t \quad \text{.........} \quad (2)$$

Where, gross domestic product (GDP) = economic growth, UMPLT = unemployment rate.

model is possible to apply whether the series is purely I (0) or purely I(1) or combination of both. Many authors have claimed the merits of ARDL model against traditional cointegration tests. Alam and Quazi (2003) pointed out that the ARDL model is applicable even with the endogenous problem of explanatory variables. Further, unlike to the EG technique, ARDL model can be used to explore short-run dynamics along with the long-run

relationship Poon (2014) showed that estimated unrestricted error correction model is adequate only when the model satisfies the assumption of the classical linear model. There are series of diagnostic tests in the ARDL model to confirm whether the estimated error correction model satisfies these assumptions are Diagnostic Tests we will use them.

The ARDL model as equation 4 below is presented as follows. Poon (2014).

$$\Delta y_t = c + \sum_{i=1}^{p} \gamma_1 \Delta y_{t-i} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_2 \Delta x_{t-i} + \beta_1 x_{t-i} + \beta_2 y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

where Δ is the difference operator, p is the lag length, εt is the random error term. y_t represents gross domestic product (economic growth), *Xt* represents unemployment rate (UMPT). The cointegration between economic growth and (UMPT) can be tested for H0 of "no cointegration" by imposing restrictions on the joint significance of parameter as H_0: $\beta_1 = \beta_2 = = 0$ against the H_1: $\beta_1 \neq 0$, $\beta_2 \neq 0$, The null hypothesis can be tested through computing F-statistics and comparing it against the lower and the upper bounds critical values of Pesaran (2001). If the F-statistic > upper bound critical value at 5% level then, the H0 is rejected. It implies there is a long-run relationship between targeted variables. If the F-statistic < lower bound critical value, which means there is no long run relationship. Finally, if the F-statistic lies between the lower bound and the upper bound critical values, the inference is inconclusive. While employing ARDL mode. We will use modern and developed econometrics cointegration technique, as Fully Modified Fully Modified (FMOLS) test. Dynamic Least Squares (DOLS) and Canonical Cointegration

Regression (CCR) to reaffirm the results obtained from the ARDL model.

The effect of the independent variables can be explained in the short run. Error correction term. The error correction term ectt−1 denotes the response of stabilizing disequilibrium system. In the existence of co-integration, ectt_1 should be negative and significant also the value of ectt−1 should be higher, it can be adjusted the speed.

4-2 - Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test:

Before ARDL analysis, stationary of variables should be tested because it is necessary to check the relationship between variables. To verify the stationary level for all variables, the ADF test was used. The hypotheses are as below:

H_0: Variable is not stationary or there is a unit root.

H_1: Variable is stationary or there is no unit root.

There are two approaches to confirm the stationary level of the data. The first approach is if the p-value is greater than 5 percent, the null hypothesis cannot reject. The second approach is that the null hypothesis can be rejected if test statistics of a variable is more than the critical value in absolute term. For ARDL analysis, the unit root test should be ensured that no variables are I (2). And also, the combination of I (0) and I (1) can be used in ARDL model Nkoro, E., & Uko, A. K. (2016).

4-3 Fully Modified Fully Modified (FMOLS):

Philips and Hansen (1990) developed a fully modified OLS (FMOLS) estimator, which uses a semi-parametric correction to eliminate problems arising from the internality problem. A fully modified OLS estimator is obtained by correcting the bias and internality problems in the classical OLS estimator. FMOLS estimation steps are as follows (Phillips and Hansen, 1990: 101-102).

- First, explanatory regression errors ($\boldsymbol{\omega_t}$) and cointegration regression errors ($\boldsymbol{\varepsilon_t}$) are found using the OLS method.

- One-way long-run covariance matrix ($\boldsymbol{\Lambda}$) and covariance matrix ($\boldsymbol{\Omega_t}$) are estimated using error terms in the first step.

-The dependent variable is converted to solve the internality problem

$$y_t^+ = y_t - \hat{\omega}_{12}\,\hat{\Omega}_{22}^{-1}\,\hat{u}_{2t} \quad \text{.....(4)}$$

. $\hat{u}_{2t} = \Delta\hat{w}_t$ .....

(5)

(6) . $y_{t=}^+ y_t - \hat{P}\,\Delta X_t$ .....

$\hat{P} = \frac{\hat{\Omega}_{21}}{\hat{\Omega}_{22}}$ .....(7)

... $y_t^+ = y_t - \left(\frac{\hat{\Omega}_{21}}{\hat{\Omega}_{22}}\right)\Delta X_t$ ..... (8)

- As a final step, the FMOLS estimator is obtained

$$\widehat{\theta}_{FMOLS} = \begin{bmatrix} \widehat{\beta} \\ \widehat{\gamma} \end{bmatrix} = (\sum_{t=1}^{T} X_t y_t^{+} - T\lambda_{12}^{+})(\sum_{t=1}^{T} X_t X_t')^{-1} \quad (9)$$

Its expression in the above equation($\hat{\lambda}_{12}^{+}$) is the deviation correction

$$\hat{\lambda}_{12}^{+} = \hat{\lambda}_{12} - \widehat{\omega}_{12}\,\widehat{\Omega}_{22}^{-1}\,\widehat{\Lambda}_{22} \quad (10)$$

$$\hat{t}_{FMOLS} = \frac{\widehat{\theta}_{FMOLS}}{(\widehat{\Omega}_{11}\sum_{t=1}^{T} X_t^2)} \quad (11)$$

4-4 Canonical Cointegration Regression (CCR):

Canonical cointegration regression was developed by Park (1992). It is very similar to the FMOLS estimator and differs from the FMOLS estimator in that it uses stationary transformations in the data (*Xt, Yt)* to correct for the internality and bias in the OLS. CCR estimation steps are as follows (Park, 1992: 130-131).

- As in the FMOLS estimation phase, first, explanatory regression errors ($\boldsymbol{\omega_t}$) and cointegration regression errors ($\boldsymbol{\varepsilon_t}$) are found using the OLS method.

- As in FMOLS, one-way long-term covariance matrix ($\boldsymbol{\Lambda}$) and covariance matrix ($\boldsymbol{\Omega_t}$) are estimated. In the CCR,it is also .necessary to obtain the (Σ)simultaneous covariance *matrix*

- The dependent and independent variables are transformed to solve the internality problem**.**

... $X_t^* = X_t - (\hat{\Sigma}^{-1}\hat{\Lambda}_2)' \hat{u}_t$ .....(12)

... $y_t^* = y_t - \left(\hat{\Sigma}^{-1}\hat{\Lambda}_2\hat{\beta}_{OLS} + \begin{bmatrix} 0 \\ \hat{\Omega}_{22}^{-1}\hat{\omega}_{12} \end{bmatrix}\right)' \hat{u}_t$ .....(13)

In this equation $= \begin{bmatrix} \hat{\Lambda}_{12} \\ \hat{\Lambda}_{22} \end{bmatrix}$ *equal.*

Finally, the CCR estimator is obtained by applying OLS to the transformed data.

... $\hat{\theta}_{CCR} = \begin{bmatrix} \hat{\beta} \\ \hat{\gamma} \end{bmatrix} = (\sum_{t=1}^{T} X_t^* y_t^*)(\sum_{t=1}^{T} X_t^* X_t^{*'})^{-1}$ .....(14)

Dynamic Least Squares (DOLS) 4-5

In order to solve the problem of bias and endogenity in the OLS estimator, Stock Watson (1993) suggested extending the cointegration regression with lag (q) and antecedents (r) of the explanatory variables. A general DOLS model can be written as follows (Stock and Watson, 1993: (792- 793).

$y_t = X_t'\beta + D_{1t}'\gamma_1 + \sum_{j=-q}^{r} \delta_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$ ..... (15)

ΔX_t by adding lags and antecedents of, to the DOLS model, innovations in explanatory variables with cointegration regression errors become steeper, and thus the problem of endogeneity and bias is eliminated.

DOLS approach is more advantageous than Johansen and FMOLS approaches. Because in the Johansen method, the parameter estimation in one equation is affected by the model

building error in another equation, but since the DOLS method works with a single equation, such a problem is not encountered. In addition, in order to use the DOLS method, there must be a cointegration relationship between the dependent and explanatory variables.

5-The empirical And Discussion Results

In the literature, there are two schools of thought: the first suggests that economic growth does not have an impact on economic growth in the economy. However, the second stream suggests that unemployment rate has a negative impact on economic growth in the sense that unemployment rate impedes economic growth and increases economic recession. Our econometric study aims to provide answers to the questions of the relationship between unemployment rate and economic growth in the Libyan economy. So, to verify the effect of unemployment rate, we assess the long-run and short-run relationship and also the causality of the relationship between unemployment rate and economic growth in the Libyan economy.

Most of the previous studies have investigated the short- and long-term relationship between unemployment rate and economic growth for time series using simple methodologies but have neglected the study of that relationship using modern methodologies in this framework. For this reason, our work tries to fill this gap by applying the new time series approaches. The method of (FMOLS), (DOLS) and (RCC).

5-1- Unit Root Test Results:

The results of the ADF unit root test presented in table (1, 2) reveal that all the variables of (UMPLT) and (economic growth) are not significant at level I (0). at 1%, 5%, 10% percentage level. while the

results in table (3, 4) show that all the variables are stationary in first difference, I (1) at 1%, 5%, 10% percent significance level. Having established the steady state of the variables, now we can use the ARDL testing procedure to determine whether the variables are integrated.

.Table- **1:** ***ADF test results*** **of (ECONOMIC GROWTH**

Dickey-Fuller test for unit root — Number of obs = 30

	Test Statistic	Interpolated Dickey-Fuller: 1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
Z(t)	-2.448	-3.716	-2.986	-2.624

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.1286

Table- 2- ***ADF test results*** **of (UMPLT).**

Dickey-Fuller test for unit root — Number of obs = 30

	Test Statistic	Interpolated Dickey-Fuller: 1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
Z(t)	-0.594	-3.716	-2.986	-2.624

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.8724

Table- 3 ***ADF test results*** **of (DECONOMIC GROWTH).**

Dickey-Fuller test for unit root — Number of obs = 28

	Test Statistic	Interpolated Dickey-Fuller: 1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
Z(t)	-5.920	-2.655	-1.950	-1.601

Table- 4- ***ADF test results*** **(DUMPLT).**

Dickey-Fuller test for unit root — Number of obs = 28

	Test Statistic	Interpolated Dickey-Fuller: 1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
Z(t)	-9.138	-2.655	-1.950	-1.601

-Lag Length Selection: -25

In the table 5 the two optimum lag is selected. In such data set, we cannot take lag more than 2 to attain unbiased results of ARDL bounds testing. we must Choose the model that gives the lowest value according to the information criterion is selected as the appropriate model. Table 5 and figure 1 shows the model that gives the lowest value according to the information criterion is selected as the appropriate model is (2.0) table to estimate ARDL model, according to the

Akaike information Criterion.

Table -5: VAR Lag Order Selection Criteria.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP UM... Sample: 1990 2022
Exogenous variables: C Included observations: 31

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-58.69249	NA	0.172034	3.915644	4.008160	3.945802
1	-36.37475	40.31592	0.052830	2.733855	3.011400	2.824328
2	-27.09801	15.56098*	0.037754*	2.393420*	2.855996*	2.544208*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

```
. matrix  list  e(lags)

e(lags)[1,2]
      GDP  UMPLT
r1      2      0
```

Figure 1: Akaike Information Criteria.

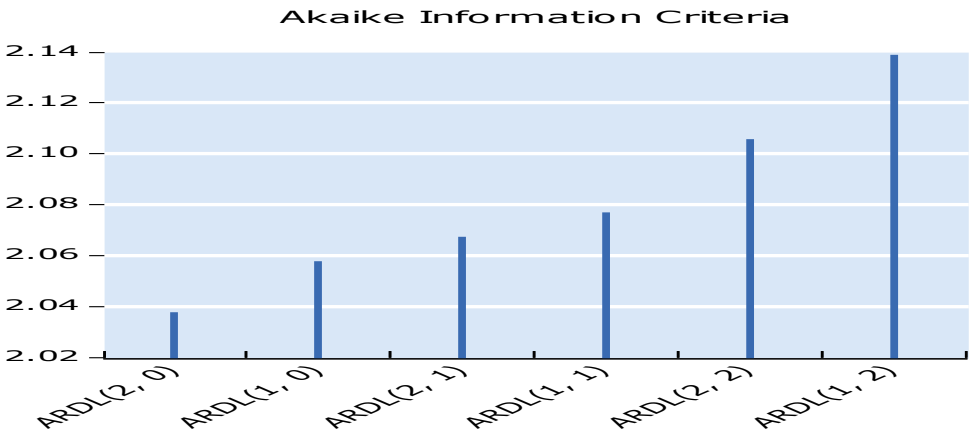

Table- 6: The Appropriate ARDL Model (2.0).

Sample: 1990 2022
Included observations: 31

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
2	-27.584637	2.037719	2.222749	2.098034	0.492257	ARDL(2, 0)

Analysis Cointegration tests:5-3

The length of the lag was according to the Akaike information Criterion and set using the Schwarz Criterion is two lags, as a result, the ARDL (2, 0) model obtained. The F-statistical estimation from the ARDL (2, 0) model, shows the values of the lower critical bound I (0), and of the upper critical bound I (1) are in table 7. we can summarize that If we compare the F-statistics value (14.000) with the upper critical bound value I(1) at the significance level of 10 % , 5% , 2.5 % , 1 % , (4.78) , (5.73) , (6.68) , (7.89) respectively , ,then the F-statistic value is larger than the upper critical bound I(1) value at the previous significance levels. Also If we compare the T-statistics value (-5.157) with the upper critical bound value I (1) at the significance level of 10 %, 5%, 2.5 %, 1 %, (-2.9), (-3.22), (-3.50), (-3.82) respectively, then the T-statistic value is larger than the upper critical bound I(1) value at the previous significance

levels Thus the null hypothesis stating that no cointegration rejected, are rejected . In the other words, there is cointegration between unemployment rate and economic growth. Since the co-integration result in Table 6 suggests a long run relationship among the variables, the estimated long-run and short-run coefficients can be presented in tables 8,9.

Result of ARDL (2, 0) Bound Test for Cointegration.: Table- 7

```
Pesaran/Shin/Smith (2001) ARDL Bounds Test
H0: no levels relationship              F =  14.000
                                        t = -5.157

Critical Values (0.1-0.01), F-statistic, Case 3

        | [I_0]   [I_1] | [I_0]   [I_1] | [I_0]   [I_1] | [I_0]   [I_1]
        |   L_1     L_1 |   L_05    L_05 |  L_025   L_025 |   L_01    L_01
--------+---------------+---------------+---------------+--------------
  k_1   |  4.04    4.78 |  4.94    5.73 |  5.77    6.68 |  6.84    7.84
accept if F < critical value for I(0) regressors
reject if F > critical value for I(1) regressors

Critical Values (0.1-0.01), t-statistic, Case 3

        | [I_0]   [I_1] | [I_0]   [I_1] | [I_0]   [I_1] | [I_0]   [I_1]
        |   L_1     L_1 |   L_05    L_05 |  L_025   L_025 |   L_01    L_01
--------+---------------+---------------+---------------+--------------
  k_1   | -2.57   -2.91 | -2.86   -3.22 | -3.13   -3.50 | -3.43   -3.82
accept if t > critical value for I(0) regressors
reject if t < critical value for I(1) regressors
```

Long Run Analyses:5-3-1

After finding the cointegration between the variables, the next step is to find out the short and long run impact of unemployment rate on economic growth. In the long run the coefficients of the lagged value of [economic growth (-1)] and [economic growth (-2)] (.2814154 and 0.3438335) respectively , were revealed based on the ARDL is not statistically significant at 5 per cent significance level respectively as manifested by their respective probability values of (0.124 and 0.0530) respectively. Table- (8) demonstrates the long run coefficient of unemployment rate as in

the equation 16 below, is as manifested by is values of (-1.091551`), where the results indicate that unemployment rate has negative effect on economic growth and it is statistically significant at 5 percent level of significance Pv (0.000). A 1 percent rise in unemployment rate, other things remaining the same, will lead to decrease economic growth by 1.09 percent. This indicate that there is long relationship between UMPLT and economic growth. This finding supports the view by Abbas, S. (2014), Anghel, M. G., Anghelache, C., & Manole, A. (2017) and Makaringe, S. C., & Khobai, H. (2018), who reported negative and significant impact of unemployment rate on economic growth.

Table- 8- The ARDL (2, 0) Result.

ARDL(2,0) regression

Sample: 1995 - 2022 — Number of obs = 28; F(3, 24) = 13.65; Prob > F = 0.0000; R-squared = 0.6304; Adj R-squared = 0.5842; Log likelihood = -22.935765; Root MSE = 0.5929

GDP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
GDP						
L1.	.2814154	.1767004	1.59	0.124	-.0832763	.6461071
L2.	-.3438335	.1692839	-2.03	0.053	-.6932182	.0055513
UMPLT	-1.091551	.2514269	-4.34	0.000	-1.610471	-.5726317
_cons	4.602636	.9088096	5.06	0.000	2.726945	6.478327

*ECONOMIC GROWTH = 0.2814154*ECONOMIC GROWTH (-1) - 0.3438335*ECONOMIC GROWTH (-2) - 1.091551*UMPLT + 4.602636*…… ...(16)

Short Run Analyses:5-3-2

The table 9 show results in the short run the coefficients of the value of [economic growth (.3438335) , was revealed based on the ARDL is not statistically significant at 5 per cent significance level as manifested by it is probability values of 0.0530 , also we revealed based on the ARDL as equation 17 cointegrating equation 18 , that coefficient of UMPLT is -1.027422 is statistically significant at 5 per cent significance level respectively as manifested by their respective probability value of(0.000) in the short run {long run (LR) } , mean that even with this coefficient value. The sign of estimate of lagged error term, i.e., t-1 ECM, is negative and it is statistically significant with the probability value of, 0.000 at 5% significance level. This further confirms established long run relationship between UMPLT and economic growth. The t-1 ECM is - 1.062418 indicates that changes from short run to long run is corrected by 1.06 percent over each one year with high significant significance, probability values of (0.000). The constant(C) was revealed to be statistically significant with the probability value of, 0.000 respectively. The coefficients of all the variables with respect to this study are in concord with the theoretical expectation The coefficient for UMPLT -1.027422, is negative. This implies that as UMPLT, increases by 1 percent, economic growth will concurrently economic growth will reduce by -1.027 percent. which is in conformity with the theoretical expectation. According to Statistical theory, the F-Statistics is which measure the parameters on how the parameters estimates are jointly significant, we found a strong statistically significance of the variables with the probability value of 0.000 as in table 8,

we conclusion that the unemployment rate is statistically significance in affecting economic growth in Libya. Furthermore, the R^2 value is 0.6304 (63. 30%). This implies that 63.30 per cent total variation in economic growth was explained by UMPLT with only 18.6 per cent captured in the error. This brings us to the goodness of fit of the regression, which is very high and remains high after adjusting for the degree of freedom as indicated by the R^2 or Adj R-squared). The result of the Durbin-Watson statistics is 2.1266 which is > R^2 (0.81406) this indicates that the model of this study is no spurious which implies that the outcome is meaningful.

Table- meaningful 9- The Error Correction Term Result.

ARDL(2,0) regression

Sample: 1995 - 2022		Number of obs	=	28
		R-squared	=	0.5464
		Adj R-squared	=	0.4897
Log likelihood = -22.935765		Root MSE	=	0.5929

D.GDP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
ADJ						
GDP						
L1.	-1.062418	.2060222	-5.16	0.000	-1.487627	-.6372091
LR						
UMPLT	-1.027422	.1799564	-5.71	0.000	-1.398834	-.6560098
SR						
GDP						
LD.	.3438335	.1692839	2.03	0.053	-.0055513	.6932182
_cons	4.602636	.9088096	5.06	0.000	2.726945	6.478327

*ECONOMIC GROWTH = 0.2814154*ECONOMIC GROWTH (-1) - 0.3438335*ECONOMIC GROWTH (-2) - 1.091551*UMPLT* +……

…...(17)

Cointegrating Equation:

D(ECONOMIC GROWTH) = -1.062418(ECONOMIC GROWTH (-1) - (-1.027422*UMPLT + 4.802636))*……..(18)

The tables (10.11 ,12) show results of diagnostic tests the probability value of the LM version to the diagnostic tests of serial correlation, functional form heteroscedasticity and normality test were more than 5 % that mean indicated that the model has passed the correlation test, functional form test and the heteroscedasticity and normal distribution test. and CUSUM result was shown in the diagram Figure 2 that estimated model was stable.

Table- 10: The Breusch-Godfrey Serial Correlation LM.

Breusch-Godfrey LM test for autocorrelation

lags(*p*)	chi2	df	Prob > chi2
1	1.622	1	0.2028

H0: no serial correlation

Table- 11: The white heteroskedascity test.

White's test for Ho: homoskedasticity
against Ha: unrestricted heteroskedasticity

chi2(9) = 10.02
Prob > chi2 = 0.3489

Cameron & Trivedi's decomposition of IM-test

Source	chi2	df	p
Heteroskedasticity	10.02	9	0.3489
Skewness	3.08	3	0.3796
Kurtosis	0.36	1	0.5488
Total	13.46	13	0.4131

Table- 12: Jarque-Bera normality test

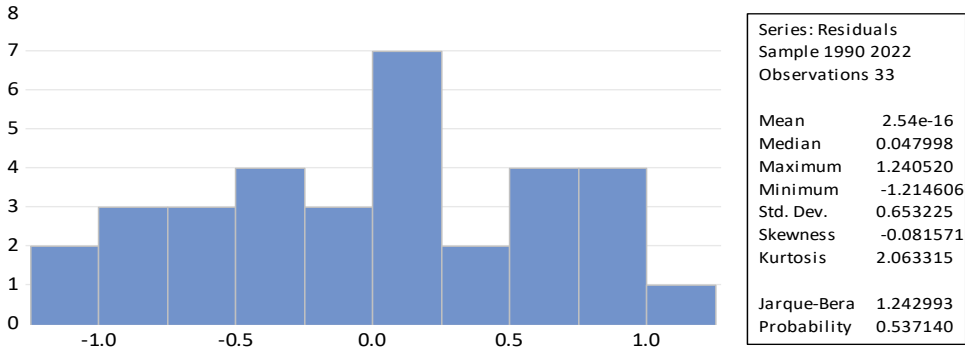

Figure - 2: CUSUM test

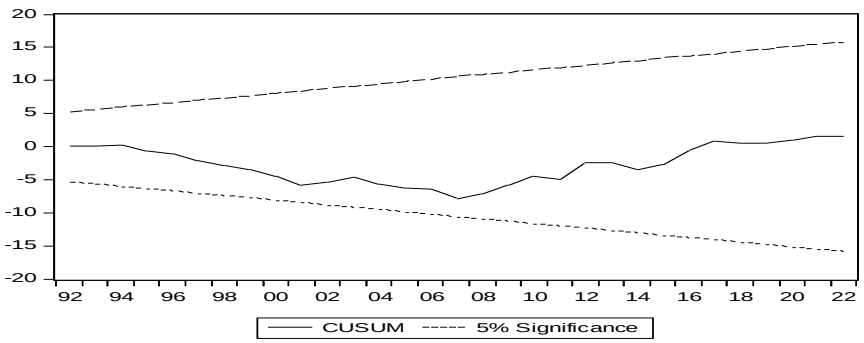

Long-run relationship from DOLS, FMOLS, and CCR:5-3-3

According to the usual tests of the unit root on the time series, all the series used in our study are integrated of the same order. which enables us to estimate our FMOLS, CCR, and DOLS, to make sure the result obtained is robust. from, and provide a check for the robustness of results and reliable estimated of their, cointegrating equation estimated using developed econometric methodology ARDL, which the revealed the existence of a long-term relationship between UMPLT and economic growth in our

model. Cointegrating equation was estimated using recently developed econometric methodologies FMOLS, CCR, and DOLS. The results are in Tables 7,6,5, below show the long-run relationship. FMOLS, CCR and DOLS estimation results of the relationship model between ECONOMIC GROWTH and UMPLT are very close to each other and very similar. According to the three equations 6,7,6. and estimation results, according to the FMOLS estimation results a one percent increase in the UMPLT decreases the economic growth by 0.399661 percent, according to the DOLS estimation results, a one percent increase in the UMPLT decreases the economic growth by 0.387358 percent, also according to the CCR estimation results, a one percent increase in the UMPLT rate decreases the economic growth by 0.399086 percent.

That indicates to the negative relationship between UMPLT and economic growth However, explanatory power in previous developed econometric methodologies of UMPLT semi equal, also the R- square (R^2) is semi equal. Our major concern, however, is to find the nature of relationship between ECONOMIC GROWTH and UMPLT, that is found to be negative and strong statistically significance in all estimated models in tables (12 ,13 ,14). with the probability value less than 5%.

Table- 12: Fully Modified Least Squares (FMOLS) Results.

Dependent Variable: GDP
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)

Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Additional regressor deterministics: @TREND
Long-run covariance estimate (Prewhitening with lags = 1 from AIC maxlags = 2, Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UMPLT	-0.987659	0.261486	-3.777106	0.0007
C	4.367761	0.665768	6.560482	0.0000

R-squared	0.422773	Mean dependent var	1.924124
Adjusted R-squared	0.403532	S.D. dependent var	0.872342
S.E. of regression	0.673722	Sum squared resid	13.61703
Long-run variance	0.769501		

ECONOMIC GROWTH = -0.971909421743*UMPLT + 4.3243917948……..…
…....(20)

: Dynamic ordinary least squares method (DOLS) 13Table- Results.

Dependent Variable: GDP
Method: Dynamic Least Squares (DOLS)

Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Fixed leads and lags specification (lead=1, lag=1)
Long-run variance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UMPLT	-0.768834	0.369839	-2.078835	0.0480
C	3.690269	1.003157	3.678654	0.0011

R-squared	0.437154	Mean dependent var	1.869591
Adjusted R-squared	0.347099	S.D. dependent var	0.859514
S.E. of regression	0.694507	Sum squared resid	12.05850
Long-run variance	0.708522		

ECONOMIC GROWTH = -0.76883360102*UMPLT + 3.6902688865……..……
…..…..(21)

: Canonical cointegration regression (RCC) 14Table- Results.

Dependent Variable: GDP
Method: Canonical Cointegrating Regression (CCR)
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UMPLT	-0.979273	0.270736	-3.617074	0.0011
C	4.345091	0.699165	6.214688	0.0000

R-squared	0.423086	Mean dependent var	1.924124
Adjusted R-squared	0.403856	S.D. dependent var	0.872342
S.E. of regression	0.673539	Sum squared resid	13.60964
Long-run variance	0.666079		

ECONOMIC GROWTH = -0.979273073507*UMPLT + 4.34509090283……..…….. …,…..(22)

5-4 Granger Causality Test:

Results of Granger causality, in table 15, show that UMPLT has the causality on economic growth While, the causality does not run-in opposite direction. This implies that decrease in UMPLT in the Libya leads to increase economic growth and vice versa. As evident from the analysis,

Table- 15: Granger Causality Test Results (lags=2).

Pairwise Granger Causality Tests
Sample: 1990 2022
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
UMPLT does not Granger Cause GDP	31	4.43969	0.0219
GDP does not Granger Cause UMPLT		1.32831	0.2823

6-Conclusion.

In this paper, we examine the relationship between the unemployment rate and economic growth in Libya. We distinguish our work from the existing literature by using time series techniques such as the ARDL test for cointegration, the DOLS and FMOLS methods, and a Granger causality. Since our focus is on Libya, an empirical analysis based on Libya time series data serves our purpose. Our main findings can be summarized as follows: (i) the unemployment rate and economic growth are integrated of order one: (ii the unemployment rate is cointegrated with the economic growth , and the parameter of unemployment rate is basic on economic growth model: (iii) basic economic growth and the unemployment rate are negatively and significantly related to the basic economic growth in the long and short run:(iv)the results showed the impact of unemployment rate are robust negatively , negatively related when we tested , the DOLS , FMOLS and CCR tests for cointegration models are very close to each other and very similar that make sure the results obtained is robust from ARDL model, this mean that our results and our estimated can reliable of their ; (v) the positive impact of economic growth is not robust to decrease unemployment rate when we examine that effect:(vi) there exists unidirectional Granger causality from unemployment rate to the economic growth , but not vice versa.

This study concludes by saying that combating the challenges of the rising

unemployment rate level in Libya is not a small task for policy makers and economic managers in Libya. The consequences of a growing unemployment rate phenomenon are so damning cannot afford them. So, this study recommends, the Libya

government must develop proper economic policies to encourage self-employment and entrepreneurship to overcome high unemployment rates and achieve high economic growth rates, government should embark on increase labor intensive technique of production, with capital intensive technique of production.
At the end authorities should diligently endeavor to properly plan for economic progress and sustainable development, in order to avoid many economic problems as unemployment problem.

7- References

-Akeju, K. F., & Olanipekun, D. B. (2014). **Unemployment rate and economic growth in Nigeria.** ***Journal of Economics and Sustainable Development***, *5*(4), 138-144.

-Alam, I., & Quazi, R. (2003). **Determinants of capital flight: An econometric case study of Bangladesh.** ***International Review of Applied Economics,*** *17*(1), 85-103.

-Anghel, M. G., Anghelache, C., & Manole, A. (2017). **The effect of unemployment rate on economic growth.** ***Romanian Statistical Review Supplement,*** *65*(7), 174-186.

-Balami, J. E. (2006). **Unemployment rate statistics and what they mean. Monthly Labour Bulletin, Washington DC; US Department of *Labour.***

-Banda, H., Ngirande, H., & Hogwe, F. (2016).**The impact of economic growth on unemployment rate in South Africa: 1994-2012.** *Investment Management & Financial Innovations*, *13*(2), 246.

-Ceylan, S., & Şahin, B. Y. (2010). **Asymmetry in the relationship between unemployment rate and economic growth**. Doğuş University Journal, 11(2), 157-165

-Chand, K., Tiwari, R., & Phuyal, M. (2017). **Economic growth and unemployment rate rate: An empirical study of Indian economy. *Pragati***: *Journal of Indian Economy*, *4*(2),

130.

-Daly, M. C., Fernald, J. G., Jordà, O., & Nechio, F. (2013). **Output and unemployment rate dynamics.** *Federal Reserve Bank of San Francisco working paper*, *32*.

-Freijat, S. Y., & Hammouri, Q. (2022). **The Impact of Economic Growth on Unemployment rate in Jordan during the period 1980-2022.** *Central European Management Journal*, *30*(4), 1384-1391.

-Fung, Y. V., & Nga, J. L. (2022). **An Investigation of Economic Growth, Youth Unemployment rate and Inflation In ASEAN Countries.** *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, *12*(1), 1731-1755.

-Gabrisch, H., & Buscher, H. (2006). **The relationship between unemployment rate and output in post-communist countries.** *Post-communist economies*, *18*(3), 261-276.

-Hjazeen, H., Seraj, M., & Ozdeser, H. (2021). The nexus between the economic growth and unemployment rate in Jordan. *Future Business Journal*, *7*(1), 1-8.

- Jhingan, E., Devlin, R. H., & Iwama, G. K. (2003**). Disease resistance, stress response and effects of triploidy in growth hormone transgenic coho salmon.** *Journal of Fish Biology*, *63*(3), 806-823.

- Karikari-Apau, E., & Abeti, W. (2019). **The impact of unemployment rate on economic growth in China.**

-Kreishan, F. M. (2011). **Economic growth and unemployment rate: An empirical analysis.** *Journal of social sciences*, *7*(2), 228-231.

-Louail, B., & Riache, S. (2019). **Asymmetry relationship between economic growth and unemployment rate rates in the Saudi economy: Application of Okun's law during the period.** *International journal of advanced and applied sciences*, *6*(10), 83.88

- Makaringe, S. C., & Khobai, H. (2018). **The effect of unemployment rate on economic growth in South Africa (1994-2016)**.

-Nkoro, E., & Uko, A. K. (2016). **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation.** *Journal of Statistical and Econometric methods*, *5*(4), 63-91.

-Obi, C. K., & Jones, U. (2022). **Does Unemployment rate Cause Economic Growth In Nigeria?** *Himalayan Journal of Economics and Business Management*, *3*(1).

-Park, J. Y. (1992). **Canonical cointegrating regressions. *Econometrical:*** *Journal of the Econometric Society*, 119-143.

-Phillips, P. C., & Hansen, B. E. (1990). **Statistical inference in instrumental variables regression with I (1) processes.** *The Review of Economic Studies*, *57*(1), 99-125.

- Poon, W. C. (2014). **Monetary conditions in the Philippines: An assessment from DOLS and ARDL.** *Journal of Asia-Pacific Business*, *15*(4), 290-306.

-Shah, S. Z. A., Shabbir, M. R., & Parveen, S. (2022). **The Impact of Unemployment rate on Economic Growth in Pakistan: An Empirical Investigation.** *iRASD Journal of Economics*, *4*(1), 78-87.

-Stewart, B. M. (1933). **The International Labor Organization and Unemployment rate.** *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science*, *166*(1), 53-65.

-Stock, J. H., & Watson, M. W. (1993). **A simple estimator of cointegrating vectors in higher order integrated systems. *Econometrica:*** *journal of the Econometric Society*, 783-820.

-Yıldırım, H., & Başeğmez, H. (2016). **Analysis and forecast of Turkey unemployment rate.** *Global Journal of Mathematical Analysis*, *5*(1), 11-15